وزارة المالية
منظمة حكومية عصرية أكثر إحترافية

بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية للسنة المالية 2020/2019

بيــان وزير الماليــة
عن الحـالة الاقتصاديـة والماليـة والنقديـة
ومشـروع الميزانيـة العامة للسـنة الماليـة 2020/2019

المقـدمـة	المحتـــــوى	رقم الصفحة
	تقديم معالي وزير المالية	5
	الملخص التنفيذي للبيان	7
الفصل الأول	**التوجهات والسياسات الاقتصادية للدولة للسنة المالية 2020/2019**	15
	1-1. الأسس والمبادئ	16
	1-2. مرتكزات السياسات الاقتصادية	19
	أولاً : السياسة المالية	19
	ثانياً: السياسة النقدية	23
	ثالثاً: السياسة التجارية	25
	1-3. التنمية الاقتصادية والاجتماعية	28
	أولاً: التوجهات الاقتصادية والمالية للخطة الإنمائية 2020/2019-2016/2015	28
	ثانياً: نتائج تطبيق خطة السنة المالية 2018/2017	31
	ثالثاً: نتائج تطبيق خطة السنة المالية 2019/2018	33
	رابعاً: التحديات التي واجهت الخطة	35
الفصل الثاني	**التطورات الاقتصادية الدولية**	36
	2-1. اتجاهات النمو الاقتصادي	37
	2-2. اتجاهات التضخم	40
	2-3. معدلات البطالة	41
	2-4. تطورات أسواق النفط	42
الفصل الثالث	**التطورات الاقتصادية الاقليمية**	48
	3-1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية	49
	أولاً : التطورات الاقتصادية	49
	ثانياً: التطورات المالية	52

	3-2. البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	57
	3-3. البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	61
	3-4. علاقات الكويت الاقتصادية على المستوى الخليجي والعربي والدولي	64
	أ. على المستوى العربي	64
	ب. على المستوى الخليجي	66
	ج مستوى المنظمات الدولية	68
	د. العلاقات الاقتصادية الثنائية	69
	هـ. في مجال المفاوضات الاقتصادية	70
الفصل الرابع	**التطورات الاقتصادية المحلية**	72
	4-1. النمو الاقتصادي المحلي	73
	4-2. تنمية الدور النفطي للقطاع الخاص	79
	4-3. التطورات النقدية والمصرفية	82
	أولا: التطورات النقدية	82
	ثانيا: الرقابة على النشاط المصرفي	88
	4-4. هيئة أسواق المال	90
	أولاً: ترقيات بورصة الكويت	90
	ثانياً: خصخصة البورصة	92
	ثالثاً: تصنيف الشركات المدرجة الى ثلاثة مستويات	92
	رابعاً: برامج تطوير أسواق المال	93
	4-5. حركة التداول في أسواق المال	93
	4-6. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات	94
	4-7. النمو الاقتصادي	99
	4-8. معدل التضخم	100
	4-9. السكان والقوى العاملة	100
	أولاً : السكان	100
	ثانياً: القوى العاملة	101
	4-10. التوقعات المستقبلية	111

الفصل الخامس	**مشروع ميزانية السنة المالية 2020/2019**	116
	أولاً : مقدمة : أسس تقدير الميزانية وتوجهاتها	117
	ثانياً: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019	120
	الباب الأول – الإيرادات النفطية	122
	الباب الثاني – الإيرادات غير النفطية	123
	الباب الثالث – المساهمات الإجتماعية	124
	الباب الخامس – إيرادات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	125
	الباب السادس – إيرادات التخلص من أصول وإيرادات غير تشغيلية أخرى	127
	ثالثاً: تقديرات المصروفات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019	128
	اعتمادات الباب الأول – المرتبات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	128
	اعتمادات الباب الثاني – المستلزمات السلعية والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	129
	اعتمادات الباب الخامس – الإعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	130
	اعتمادات الباب السادس– المنح (مصروفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	131
	اعتمادات الباب السابع – منافع اجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	132
	اعتمادات الباب الثامن– مصروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية	132
	توجيه (3) النفقات الرأسمالية	133
	الخاتمة	134
	المصادر	136

بيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2020/2019

نصت المادة (13) من المرسوم بقانون رقم (31) لسنة 1978 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي على أن:

" يعد وزير المالية مشروع الميزانية، كما يعد بياناً يتضمن عرضاً عاماً للأسس التي بني عليها المشروع وتحليلاً لما يهدف إليه "

واستناداً إلى هذا النص القانوني، يسرني أن أتقدم لكم بالبيان السنوي لوزير المالية الذي يتضمن العرض العام للأسس التي بني عليها مشروع ميزانية السنة المالية 2020/2019، والأسباب والموجبات التي حكمت أهداف هذا المشروع.

ويتميز هذا البيان بالشمولية والتكامل حيث يسلط الضوء على كافة المستجدات التي شهدها اقتصادنا الوطني على مدار السنة المالية المنقضية ومختلف التطورات التي شهدتها الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والدولية، وآفاق التغيرات المحتملة في الوضع الاقتصادي المحلي والدولي، وخصوصاً منها ما يؤثر أو يحدد أسس ومسارات اعداد الموازنة العامة.

ويحدد هذا البيان أسس ومرتكزات السياسات الاقتصادية الكويتية، المالية والنقدية والتجارية، ويعرض تطور الأوضاع المالية والنقدية للدولة، وعلاقات الكويت مع مختلف البلدان والمجموعات الاقتصادية الدولية، كما يعرض التطورات المالية والنقدية على المستوى العالمي، ويوضح القواعد والمرجعيات التي تم أخذها في الاعتبار عند إعداد تقديرات مشروع الميزانية العامة.

ولا تخفى عليكم أهمية هذا البيان المالي والاقتصادي السنوي، فهو بالإضافة إلى ما يتضمنه من عرض للأسس التي تحكم قواعد ومسارات اعداد الموازنة الجديدة، فإنه يعد وثيقة اقتصادية رسمية سنوية تعبر عن التوجهات الاستراتيجية للدولة والسياسات العامة والتطلعات المستقبلية تجاه مختلف المتغيرات في الاقتصاد المحلي. كما تكمن أهمية هذه الوثيقة في التحديث المتواصل للبيانات والمعلومات المحلية والدولية التي تحتويها، بما يجعلها مصدراً غنياً للمعرفة بحالة الاقتصاد الوطني الراهنة، ومساراته المستقبلية، سواء لمتخذي القرار أو الباحثين.

وأتطلع وأنا أتقدم بهذا البيان إلى مجلس الأمة الموقر إلى مزيد من التعاون المثمر والبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دعماً للتوجهات التنموية الاسترتيجية الهادفة إلى تحقيق الرؤية السامية لحضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير البلاد حفظه الله ورعاه، ببناء " كويت جديدة " تكون مركزاً مالياً وتجارياً اقليمياً ودولياً، يسنده اقتصاد متنوع ومستدام، يرقى بمرتبة البلاد الى موقع متقدم ومتميز على سلم التنافسية الدولية.

ختاماً، أسأل الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في بيان المنطلقات والأسس التي بني عليها مشروع ميزانية السنة المالية الجارية 2020/2019.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

د. نايف فلاح الحجرف
وزير المالية

الملخص التنفيذي لبيان وزير المالية
عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية
ومشروع الميزانية العامة للسنة المالية 2020/2019

- تستمد السياسات الاقتصادية لدولة الكويت مبادئها ومرتكزاتها من منظومة القيم والتقاليد العريقة التي جبل عليها المجتمع الكويتي، الذي تميز منذ بدايات نشأته بقيم التسامح والتكافل، والانفتاح على مختلف الثقافات والحضارات، وتبادل المشورة، ومد يد العون إلى الآخرين. وتؤكد نصوص الدستور الكويتي على هذه القيم، فالعدالة الاجتماعية هي أساس الاقتصاد الوطني، وقوامه التعاون بين النشاطين العام والخاص، وهدفه تحقيق التنمية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، كما تؤكد على اسهام الكويت في ركب الحضارة الإنساني.

- انطلاقاً من إيمان المجتمع الكويتي الراسخ بالقيم الإنسانية السامية والنبيلة، وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف، ومبادئ البيئة العربية الأصيلة، تنهض الكويت قيادة وأفراداً بمسئولياتها الإنسانية والحضارية فتمد يد العون إلى المعوزين، وتضمد جراح الشعوب التي تتعرض للمجاعات أو الحروب أو الكوارث، وتخفف وطأة المعاناة عنها. وقد حظيت الكويت بتكريم دولي مستحق في هذا الإطار حيث اختارت الأمم المتحدة صاحب السمو أمير البلاد قائداً والكويت مركزا " للعمل الإنساني " بالإضافة إلى قيام المؤسسات الدولية كالبنك الدولي بتكريم صاحب السمو لإنجازاته في مجال العمل الإنساني.

- تلتزم الدولة باستدامة الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي الضروريان لنمو وتقدم وازدهار المجتمع من خلال سياساتها الاقتصادية المتمثلة في رعاية التعليم ودعم فرص العمل المنتج، والمحافظة على القوة الشرائية للدخل، وضمان استقرار قيمة العملة الوطنية، ودعم الرعاية السكنية والصحية، وتلبية الاحتياجات والمنافع الأساسية، وتوفير شبكة أمان اجتماعي سخية، وحفظ نصيب الأجيال القادمة من الثروة النفطية.

- تسعى الإدارة الاقتصادية إلى تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني المتمثلة في الاعتماد الشديد للدولة في دخلها على مورد ناضب وغير مستقر، وهيمنة القطاع العام على ملكية النشاط الاقتصادي، وانخفاض الإنتاجية وتفشي البطالة المقنعة في الوظائف الحكومية، وهيمنة العمالة غير الكويتية على النشاط الخاص، وضعف مخرجات التعليم وعدم موائمتها لاحتياجات سوق العمل. وتحتل معالجة هذه الاختلالات سلم الأولويات في التوجهات الاستراتيجية للدولة، وخططها التنموية، وبرامج العمل الحكومي.

- تسعى الدولة إلى تحقيق تحسن مطرد في موقعها على سلم التنافسية الدولية، وذلك من خلال التطوير المتواصل في بيئة الأعمال المحلية بهدف تشجيع المستثمرين والمبادرين من المواطنين وكذلك جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج الدولة. كما تسعى الدولة إلى تعزيز مستويات الكفاءة والشفافية والحوكمة في مختلف أجهزة وإدارات الدولة والحد من تفشي البيروقراطية، وترهل القطاع العام وتدهور انتاجيته.

- التزاماً بنهج الاصلاح الاقتصادي والمالي الذي أناطت الحكومة مسئولية الإشراف على تنفيذ برامجه بوزارة المالية، فقد تصدت الإدارة المالية عند إعدادها لميزانية السنة المالية الحالية لمظاهر الهدر والصرف غير المسؤول في المشروعات الأولية للموازنات التي تقدمت بها بعض الجهات العامة والتي دفعت بالتقديرات الأولية للموازنة إلى نحو 30 مليار دينار كويتي. وقد ترتب على جهود الإصلاح المالي توفير أكثر من ملياري دينار من المصروفات بدءً من موازنة السنة المالية 2016/2015. وتضمن نهج الاصلاح الذي تبنته الدولة الحد من إنشاء مؤسسات حكومية وهيئات عامة جديدة، والتوجه إلى دمج الجهات العامة ذات الاختصاصات المتشابهة أو المتداخلة، والحرص على وصول الدعم إلى مستحقيه.

- الإنفاق العام هو المحرّك الأساسي لمجمل النشاط الاقتصادي المحلي، وذلك من خلال قنواته المختلفة وأهمها الأجور والمرتبات وما في حكمها، والتي تجاوزت مخصصاتها في موازنة السنة المالية 2020/2019 نحو 12 مليار دينار كويتي، أي نحو 54% من إجمالي المصروفات، وبنسبة نمو

بلغت نحو 5% بالمقارنة مع ميزانية السنة المالية الماضية. وهذا نمو متزايد سنوياً بسبب التزايد المطرد في تعيين الخريجين، فضلاً عن زيادة العلاوات وملحقات الرواتب. وتمثل هذه الزيادة تحدياً للمالية العامة يحد من قدرتها على تحقيق التوازن، بل ويزيد من تفاقم العجز، خصوصاً في ظل استمرار ضعف وتقلب الإيرادات النفطية.

- تمثل مخصصات الدعم ثاني أكبر بند من بنود الإنفاق بعد الأجور والمرتبات وما في حكمها، حيث بلغت هذه المخصصات في موازنة السنة المالية 2020/2019 نحو 4 مليارات دينار، أي ما يقارب 18% من إجمالي المصروفات. ويستأثر دعم الطاقة والوقود في ميزانية السنة المالية الجارية بنصيب الأسد من تلك المخصصات (48%). ويأتي الدعم التعليمي في المرتبة الثانية (18%)، ويليه الدعم الصحي (12%)، ثم الدعم الإسكاني (9%). وتفتقر بعض أنواع الدعم إلى العدالة التوزيعية، اذ يستفيد من مخصصاتها بعض من هو في غنى عنها. ويمثل انحراف مخصصات الدعم تحدياً إضافياً للمالية العامة تقوم الوزارة بإعادة دراسته.

- يمثل الإنفاق الرأسمالي الدور التنموي المحوري للإنفاق العام، فهو الشق الاستثماري من الإنفاق الذي يضمن نمو وتنشيط عجلة الانتاج، وتشكل منافعه قيمة مضافة حقيقية ذات آثار إيجابية مباشرة على معدل النمو الاقتصادي الكلي. وتحرص الإدارة المالية للدولة على تعزيز واستدامة هذا الانفاق، الذي بلغت مخصصاته في ميزانية السنة المالية 2020/2019 نحو 3.8 مليار دينار كويتي، أي نحو 17% من إجمالي المصروفات. ومن المتوقع أيضاً أن يدعم هذا الانفاق نشاط القطاع غير النفطي بما يساهم في تنويع النشاط الاقتصادي وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ عدد من مشاريع الخطة الانمائية. وفي هذا السياق، تحرص الإدارة المالية أيضاً على تعزيز آلية تمويل المشروعات عبر برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- في جانب السياسة النقدية، تحرص السلطة النقدية ممثلة ببنك الكويت المركزي على ديمومة الاستقرار النقدي في البلاد، من خلال مراقبتها الحثيثة للتطورات المالية والنقدية المحلية والخارجية، وإدارتها المستمرة للعرض النقدي عبر بيع وشراء السندات والصكوك في السوق المفتوح، وتنظيم الائتمان

المصرفي، والمحافظة على استقرار القوة الشرائية للدينار الكويتي، والحد من تقلبات سعر الصرف والتشجيع على توطين المدخرات.

- تحتفظ السياسة النقدية الكويتية بدرجة عالية من الاستقلالية في إدارتها للأوضاع النقدية والمالية في البلاد، إذ يحدد بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي بمعزل عن توجهات السياسة النقدية لمجلس الاحتياط الفيدرالي تجاه الدولار الأمريكي، على الرغم من أهمية الدولار في تسوية قيمة مبيعات النفط الكويتي، وأهميته النسبية في سلة العملات الموزونة التي يعتمدها البنك المركزي في تحديد سعر صرف الدينار. وتضمن هذه الاستقلالية النقدية استقرار الاقتصاد المحلي على المدى الطويل كما تحد من أثر التقلبات في أسعار صرف العملات الدولية على معدلات التضخم في السوق المحلية.

- من خلال موقعها الاستراتيجي المتميز في الركن الشمالي الغربي من الخليج العربي، تمثل الكويت ممراً طبيعياً للتجارة مع بلدان عربية وغير عربية مجاورة تتمتع بكثافة سكانية عالية وبمعدلات طلب متنامية. وقد تميزت الكويت منذ نشأتها بانفتاحها التجاري، واشتهرت بكونها ميناءً إقليمياً نشطاً منذ القرن التاسع عشر، وهي مهيأة للعب دور حيوي أكبر في مجال التجارة الدولية، باعتبارها نقطة ارتكاز رئيسية في مبادرة الحزام والطريق التي تقودها الصين، ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية، ويعزز هذا التوجه الدور المرتقب للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، الذي أنشأته الصين برأسمال بلغ 50 مليار دولار أمريكي، بلغت مساهمة الكويت منه 536 مليون دولار، وفق القانون الصادر في يونيو من العام الماضي.

- حقق ميزان مدفوعات دولة الكويت، الذي يمثل صافي تعاملاتها مع العالم الخارجي في العام 2018، فائضاً بقيمه 1140 مليون دينار، مقابل فائض قيمته نحو 569 مليون دينار خلال عام 2017. وقد انعكس ذلك الفائض في زيادة قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي. وضمن إطار أوسع، شامل، إضافة إلى ما سبق، التغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية للهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، حقق

ميزان المدفوعات فائضاً بلغ نحو 4.3 مليارات دينار خلال عام 2018، مقابل عجز قيمته نحو 2.5 مليار دينار في العام السابق.

- حققت هيئة أسواق المال عدة إنجازات على صعيد إعادة تنظيم عمليات الإدراج والتداول في بورصة الكويت. كما أتمت عملية خصخصة البورصة حيث فاز تحالف شركة الاستثمارات الوطنية بالمشاركة مع بورصة أثينا عن طريق المزايدة بحصة قدرها 44% من أسهم شركة البورصة، وستؤول 6% من أسهم البورصة المتبقية إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. بينما سيتم تخصيص الأسهم المتبقية (50%) للمواطنين من خلال اكتتاب عام من المرجح أن يطرح في الربع الأخير من العام الجاري 2019. ومن الإنجازات المشهودة كان قرار مؤسسة فوتسي في سبتمبر 2017 بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة، وادراج شركة "مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال MSCI" للكويت ضمن قائمة المراجعة استعداداً لترقية البورصة في يونيو 2019 إلى مؤشر الأسواق الناشئة، وهو المؤشر العالمي الأكثر شهرة لهذه الشريحة من الأسواق. كذلك قامت وكالة التصنيف العالمية ستاندرد آند بوورز بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئ، على أن يتم إدراج الأسهم الكويتية في 6 مؤشرات لستاندرد آند بوورز داو جونز بدءا من 23 سبتمبر 2019.

- أسهمت هذه الترقيات وإعادة تنظيم الرقابة على السوق وتحسن أداء الشركات إلى ارتفاع القيمة السوقية لأسهم البورصة مع نهاية مارس 2019 الى 31.8 مليار دينار أي بنسبة 11.2%. وخلال السنة المالية المنقضية في مارس 2019 بلغت استثمارات المستثمرين المؤسسيين في البورصة 3.42 مليار دينار مقارنةً مع 2.11 مليار دينار خلال السنة المالية السابقة أي المنتهية في مارس 2018 أي بزيادة قدرها نحو 62%، الأمر الذي يدل على ارتفاع ثقة مدراء الصناديق والمحافظ الاستثمارية بالبورصة. كما سجلت قيمة التداول من قبل المستثمرين الأجانب في البورصة خلال نفس الفترة ارتفاعاً من نحو 590 مليون دينار إلى نحو 1.26 مليار دينار أي بزيادة نسبتها 114%، مما يدل على تفاعل المستثمرين الأجانب مع التطورات الإيجابية التي شهدتها البورصة.

- حددت رؤية الكويت 2035 الأولويات التنموية الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مستوى معيشة المواطن، وريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي، ودعم التنمية البشرية والمجتمعية وتطوير السياسات السكانية لدعم التنمية، والإدارة الحكومية الفاعلة. وفي ضوء ذلك تبنت الخطة الإنمائية الحالية متوسطة الأجل مسارين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، الأول معني بمواجهة التحديات والاختلالات الراهنة، بينما يركز الثاني على تأصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية. وتعمل الخطة الإنمائية على تحقيق سبع ركائز أساسية هي: إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد متنوع مستدام، بنية تحتية متطورة، بيئة معيشية مستدامة، رعاية صحية عالية الجودة، رأس مال بشري إبداعي، ومكانة دولية متميزة.

- وفي سبيل تنفيذ ركائز الخطة الانمائية التي تستهدف الوصول بمكانة وترتيب دولة الكويت إلى مصاف أفضل 35 دولة في العالم بحلول العام 2035، تضمنت الخطة الحالية 165 مشروعاً، تصل مساهمة القطاع الخاص في تمويلها إلى نحو 17%، بينما تصل مساهمة القطاع النفطي إلى نحو 33%، والقطاع الحكومي غير النفطي الى نحو 49%. كما تتضمن الخطة إنجاز مجموعة من المتطلبات التشريعية والمؤسسية اللازمة لتحقق أهدافها وتتضمن هذه المتطلبات عدداً كبيراً من مشاريع القوانين الجديدة، ومشاريع تعديل قوانين سارية.

- قدر صندوق النقد الدولي الزيادة التي تحققت في حجم انتاج النفط الكويتي في عام 2018 بنحو 1.2%، ومن المتوقع أن يستمر زخم الزيادة في انتاج وتصدير النفط مع تشغيل عدد من المشروعات في مجال الإنتاج والتكرير خلال الأفق الزمني المنظور، ومنها مشروع مصفاة الزور الذي يتوقع إنجازه مع نهاية العام وبدء تشغيله في عام 2020 بطاقة تكريرية تبلغ 615 ألف برميل يومياً، ومشروع "الوقود النظيف" والذي يتوقع أن يبدأ التشغيل التجريبي له قبل منتصف العام 2020.

- على مستوى سوق العمل، بلغ إجمالي قوة العمل (15 سنة من العمر فأكثر) في الكويت في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لبيانات هيئة المعلومات المدنية 2,823,387 فرداً، موزعين ما بين 425,324 كويتياً (نسبتهم 15% من قوة العمل)، و2,398,063 غير كويتي (85% من قوة العمل). وتركزت العمالة الكويتية في القطاع الحكومي، وغالبيتها في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي"

(76.6%)، ثم في "الأنشطة العقارية والإيجابية وخدمات الأعمال" (5.2%)، و"الإنشاءات" (4.1%)، و" تجارة الجملة والمفرد" (3.5%). ويقدر ديوان الخدمة المدنية عدد الخريجين المعينين في وظائف حكومية سواء في الجهات التي يتم التوظيف فيها من خلال اعتماد تكميلي أو التعيين على شواغر خلال السنة المالية 2019/2018 بنحو 21 ألفاً، وبتكلفة سنوية تصل إلى 252 مليون دينار. ومن جانبها، تركزت القوى العاملة غير الكويتية في "العمالة المنزلية " بنسبة (27.3%)، ثم "الإنشاءات" (17.7%)، ثم "تجارة الجملة والمفرد" (17%) ثم "الأنشطة العقارية" (6.7%)، و"الصناعات التحويلية" (6.1%)، و"الإدارة العامة والدفاع" (5.3%).

- على الصعيد الدولي، من شأن السياسات التجارية الحمائية التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد عالمي، ضد الصين، ثاني أكبر اقتصاد بالعالم ودول أخرى إلى جانبها، تهديد نمو الاقتصاد العالمي، عبر إضعاف العلاقات التجارية الدولية. كما يشهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات الأخرى التي من شأنها زيادة مصادر عدم التأكد، وفي قلب تلك التطورات يأتي اتساع الهوة بين درجة تعافي اقتصادي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدم حسم اشكالية انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي الذي يلقي بظلاله على مستقبل اقتصاديات الطرفين، خصوصاً بعد أن أضحت الخيارات أمامهما محدودة، وتصاعد التوترات الجيوسياسية في العديد من بؤر الصراعات الدولية.

- كما أن النمو العالمي عرضة لمخاطر وتداعيات إضافية بسبب التقلبات المناخية الحادة المتزايدة، سواء على مستوى البلدان المتقدمة أو النامية، رغم تحمل المجموعة الأخيرة من البلدان النصيب الأكبر من تكاليف الكوارث الطبيعية سواء على صعيد خسائرها من الموارد البشرية أو البنية الأساسية. الأمر الذي شكل، المزيد من الضغوط على النمو في هذه البلدان، وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى استدامة القروض والمساعدات الأجنبية.

- ظهرت بوادر لتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي خلال العام الحالي 2019 بسبب وجود مخاوف اقتصادية ناجمة عن الحرب التجارية المشار إليها أعلاه بين الولايات المتحدة والصين، حيث من المتوقع

أن ينكمش معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.2%في عام 2019 بالمقارنة مع مستواه المسجل في عام 2018 والبالغ 3.6%. واستناداً إلى ذلك، خفضت غالبية الهيئات المعنية بشؤون الطاقة، توقعاتها بخصوص نمو الطلب العالمي على النفط خلال عام 2019 إلى مستوى نمو سنوي يقارب 1.3 مليون برميل يومياً، وباعتبارها أحد المصدرين الرئيسيين للنفط في العالم، فإن دولة الكويت عرضة لتداعيات هذا التراجع في نمو الطلب على النفط.

- أدى التعافي السريع لصناعة الزيت الصخري في الولايات المتحدة إلى زيادة الانتاج الأمريكي من النفط الخام إلى مستويات غير مسبوقة بلغت 12.1 مليون برميل في اليوم خلال شهر مارس 2019، وتزامن ذلك مع تزايد عدد شركات النفط الكبرى العاملة في حقول الزيت الصخري، وتناقص أعداد المنتجين الصغار. وتشكل زيادة وتيرة هذا الإنتاج ضغوطاً إضافية على أسعار النفط العالمية. ووفقاً لتقديرات مؤسسة البترول الكويتية فإن متوسط السعر المقدر لبرميل النفط الخام الكويتي خلال العامين 2019 و2020 سيكون نحو 67 و66 دولاراً على التوالي.

الفصل الأول

التوجهات والسياسات الاقتصادية للدولة

للسنة المالية 2020/2019

الفصل الأول

التوجهات والسياسات الاقتصادية

للدولة للسنة المالية 2020/2019

1-1. الأسس والمبادئ

ترتكز السياسات الاقتصادية لدولة الكويت على مجموعة من المبادئ والأسس النابعة من منظومة القيم والتقاليد العريقة التي جبل عليها المجتمع الكويتي، الذي تميز منذ بدايات نشأته بقيم التسامح والتكافل، وحب المعرفة والاخلاص في العمل، ومساعدة المعوزين، وتبادل الرأي والمشورة واحترام آراء الأخرين. بل ويتم بالانفتاح على مختلف الثقافات والحضارات الأخرى ليس في منطقة الجوار الجغرافي، فحسب، بل وفي مناطق بعيدة تواصل الكويتيون معها عبر رحلاتهم البحرية التجارية التي أمتدت إلى سواحل الجنوب الآسيوي شرقاً، والساحل الشرقي للقارة الافريقية غرباً.

وقد أصبحت منظومة القيم هذه جزءً لا يتجزأ من الدستور الكويتي الصادر عام 1962، حيث نص الدستور في عدد من المواد على أهمية الالتزام بالعدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع والحث على التعاون والمساواة كما نص على مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين واسهام الكويت في ركب الحضارة الإنساني بالإضافة إلى رعاية الدولة للتعليم والعلوم والآداب والفنون وتشجيعها للبحث العلمي واحترام حقوق الأفراد في الملكية ورأس المال والعمل وعلى حرمة الأموال العامة، واعتبار حمايتها واجبً على كل مواطن، وقد التزمت دولة الكويت على الدوام بهذه المبادئ والأسس الدستورية في سياساتها العامة وفي علاقاتها الخارجية.

1) انطلاقاً من ايمانها بالقيم الانسانية السامية والنبيلة والتي جبل عليها المجتمع الكويتي منذ القدم، أي قيم التكافل والتعاون والإيثار ونصرة الضعيف ومد يد العون للمعوزين، وهي قيم يستمدها هذا المجتمع من تعاليم الدين الاسلامي الحنيف، ومبادئ بيئته العربية الأصيلة، تنهض الكويت قيادة وأفراداً بمسئولياتها الانسانية والحضارية لتساعد وتضمد جراح البلدان والشعوب التي تتعرض إلى مجاعات أو حروب أو كوارث. وكانت الكويت رائدة في إنشاء أول مؤسسة تنموية دولية لتوفير التمويل الميسر

للدول النامية، كما امتدت أعمالها الخيرية والتطوعية إلى شتى أرجاء المعمورة. وقد عزز هذا السجل المتميز علاقات الكويت الدولية وموقعها كمركز عالمي للعمل الإنساني، وقد حظيت الكويت بتكريم مستحق في هذا الجانب عندما منح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون صاحب السمو أمير البلاد بتاريخ 9/9/ 2014 لقب " قائد العمل الإنساني " تقديراً لإسهاماته السخية ودوره المتواصل في مساعدة البلدان المتضررة من الحروب والكوارث وتخفيف المعاناة عن شعوبها.

2) واستناداً إلى إرثها التجاري العريق، تحافظ دولة الكويت على درجة عالية من الانفتاح المالي والتجاري تجاه مختلف دول العالم، وتعمل على ضمان علاقات صداقة وثيقة وتعاون بناء مع مختلف البلدان والتجمعات الاقتصادية. واستناداً إلى إرثها المستنير، تحرص الدولة على انفتاحها على مختلف الثقافات، وقد اشتهرت منذ استقلالها باصدارات ثقافية مميزة تشكل جسراً ثرياً يربطها بأشقائها في التاريخ واللغة والمصير المشترك.

3) وعلى الصعيد المحلي، تسعى الدولة إلى تحقيق درجة عالية من الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي الضروريان لنمو وتقدم وازدهار المجتمع من خلال توزيع عوائد الثروة النفطية عبر قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة، والمحافظة على قيمة الثروات الموزعة من خلال الحفاظ على القوة الشرائية للدخل، عبر ضبط أسعار المستهلك، ودعم سعر صرف العملة الوطنية، وتوفير الاحتياجات الأساسية دون مقابل يذكر، ودعم حزمة من أهم السلع الضرورية الاستهلاكية.

4) وإذ تشكل إيرادات النفط المصدر الأساسي لدخل الدولة. ولما كان النفط مورداً قابلاً للنضوب، ولما كانت الدولة ملزمة بحفظ نصيب أجيالها القادمة من هذه الثروة النفطية، فان الادارة الاقتصادية للبلاد ملتزمة بنص القانون رقم 106 لسنة 1976 بتخصيص ما لا يقل عن 10 بالمئة من الدخل السنوي للدولة لاحتياطي الأجيال القادمة. وعند الشروع في تطبيق القانون تم توجيه 50 في المئة من موجودات الاحتياطي العام للدولة إلى هذا الاحتياطي الفريد من نوعه، والذي مثل فكرة رائدة على المستوى العالمي آنذاك.

5) واستناداً إلى المبادئ الدستورية تلتزم الدولة بتوفير شبكة أمان اجتماعي سخية وواسعة تتمثل في نظام ضمان الوظائف العامة، ودعم فرص المواطنين للتوظف في القطاع الخاص، وتمويل المبادرين من الشباب في إطلاق مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، وتوفير نظام سخي للتأمينات الاجتماعية، وتوفير الرعاية السكنية، وخدمات العلاج والرعاية الصحية المجانية ونفقات العلاج في المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة للمتقاعدين، وخدمات التعليم العام والجامعي المجانية. كما توفر بأسعار رمزية قائمة متنوعة من المنافع الأساسية وتدعم قائمة أخرى من السلع والخدمات العامة. وتوفر نظاماً للمساعدات الاجتماعية لكبار السن والعاجزين عن العمل وذوي الاحتياجات الخاصة والأيتام والمطلقات والأرامل وغير المتزوجات وأسر السجناء.

6) كما تسعى الادارة الاقتصادية إلى تصحيح الخلل في هيكل ملكية النشاط الاقتصادي في الكويت، والمتمثل في هيمنة القطاع الحكومي على هذا النشاط، والتي نتجت عن عدة أسباب تتصل بطبيعة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي طرأ على البلاد إثر تدفق الثروة النفطية واضطلاع الدولة بالدور الرئيسي في الاقتصاد من خلال ملكيتها للقطاع النفطي. وتعمل الادارة الاقتصادية على تطوير البيئة التشريعية القائمة من أجل ضمان تشجيع وتحفيز القطاع الخاص على التوسع في الاستثمار في تنويع قاعدة النشاط المحلي، كما تبذل الدولة جهودا حثيثة في هذا المجال من خلال تبسيط إجراءات منح التراخيص، والحد من البيروقراطية المعطلة، وتخصيص أنشطة عامة ذات طابع تجاري، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

7) وكان الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد أنشئ في أبريل 2013 بموجب القانون رقم 98 برأس مال يبلغ ملياري دينار كويتي بهدف تمويل مبادرات الشباب في إنشاء المشاريع الصغيرة أو المتوسطة المجدية بنسبة تصل إلى 80% من رأس المال. ويضع القانون شروطاً محددة للمشاريع المستحقة للدعم وهي قيامها بتوظيف ما بين موظف واحد إلى 50 موظف من الكويتيين وألا تزيد تكلفة إنشاءها عن 500 ألف دينار كويتي. وقد تم اختيار إدارة جديدة للصندوق في عام 2017 من أجل تسريع وتطوير جهوده في هذا المسار.

8) وضمن المنظور التنموي الاستراتيجي، تسعى دولة الكويت إلى تحقيق تحسن مطرد في موقعها على سلم التنافسية الدولية، وذلك من خلال التطوير المتواصل في بيئة الأعمال المحلية بهدف تشجيع المستثمرين والمبادرين من المواطنين وكذلك جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خارج الدولة. كما تسعى الكويت إلى تعزيز مستويات الكفاءة والشفافية والحوكمة في مختلف أجهزة وادارات الدولة والحد من تفشي البيروقراطية، وترهل القطاع العام وتدهور انتاجيته.

1-2. مرتكزات السياسات الاقتصادية

أولاً: السياسة المالية

بحكم إدارة الدولة للثروة النفطية، مصدر الدخل الرئيسي في البلاد، يعد الإنفاق العام، الأداة شبه الوحيدة للسياسة المالية بدولة الكويت، حيث تلعب الأدوات الأخرى كالضرائب والرسوم دوراً هامشياً في هذه السياسة. ويستهدف الإنفاق العام في الكويت ديمومة الاستقرار الاقتصادي، والمحافظة على مستوى حياة كريمة للسكان من خلال العمل على توفير فرص العمل المنتج والخدمات الضرورية ودعم الرفاه الاقتصادي، وتعزير اعتبارات العدالة الاجتماعية.

واستناداً لدوره المهيمن في السياسة المالية، يعد الإنفاق العام المحرّك الأساسي لمجمل النشاط الاقتصادي المحلي. وذلك من خلال قنواته المختلفة وأهمها الأجور والمرتبات وما في حكمها والتي بلغت مخصصاتها في موازنة السنة المالية 2020/2019 نحو 12,073 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 53.7% من جملة المصروفات المقدرة بنحو 22,500 مليون دينار، وكانت مخصصات الأجور والرواتب في الميزانية الماضية للسنة المالية 2019/2018 قد بلغت نحو 11,494 مليون دينار كويتي ومثلت نسبة قدرها 53.5% من جملة المصروفات البالغة نحو 21,500 مليون دينار. وتشهد مخصصات الإنفاق على الأجور والرواتب وما في حكمها نمواً سنوياً متصاعداً (بلغ في الميزانية الجديدة نحو 5%) بسبب توظيف أعداداً متزايدة من الخريجين في كل عام، فضلاً عن زيادة العلاوات وملحقات الرواتب، وتكلفة درجات المعينين على الاعتماد التكميلي.

وفي سبيل تعزيز الرفاه الاجتماعي تتضمن مصروفات الموازنة العامة دعوماً سخية شتى، تصل مخصصاتها في هذه الموازنة إلى ثاني أكبر قيمة بعد الأجور والمرتبات وما في حكمها، حيث بلغت في موازنة السنة المالية 2020/2019 نحو 3,967 مليون دينار كويتي أي ما نسبته نحو 17.6%، مقابل 3,737 مليون دينار تقريبا في موازنة 2019/2018 (نحو 17.4%). وتشمل مخصصات الدعومات قائمة طويلة، يستأثر دعم الطاقة والوقود بنصيب الأسد منها (نحو 48% في ميزانية السنة المالية الحالية 2020/2019)، ويشمل دعم الطاقة الدعم المخصص لوقود تشغيل محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه، ودعم المنتجات المكررة والغاز المسال المسوق محلياً، ودعم الوقود المقدم للخطوط الجوية الكويتية، ودعم تكلفة وقود شركات الطيران الأخرى. وتتأثر مخصصات قيمة دعم الطاقة والوقود بالتغير الذي تشهده أسعار النفط في السوق العالمية.

كما تشمل مخصصات الدعومات أنواعاً أخرى من الدعم أهمها من حيث حصتها من القيمة الإجمالية للدعم بعد دعومات الطاقة كلا من الدعم التعليمي (ويمثل نحو 18% في ميزانية السنة المالية الحالية 2020/2019)، ويشمل تكلفة ابتعاث الطلبة في الخارج والداخل، وإعانات الرسوم الدراسية، ومكافآت الطلبة، والتخصص النادر، والدورات الموسمية. ثم الدعم الصحي (ويمثل نحو 12% في ميزانية السنة المالية الحالية 2020/2019)، ويشمل التأمين الصحي للمتقاعدين، علاج المواطنين في الخارج، من خلال الديوان الأميري، ووزارات الصحة والخارجية والداخلية والدفاع والحرس الوطني. ويلي ذلك الدعم الإسكاني (الذي يمثل نحو 9% في ميزانية السنة المالية الحالية 2020/2019)، ويشمل بدل الإيجار، وفوائد القروض العقارية من بنك الائتمان، وإعفاء شرائح محددة من قروض عقارية.

وتشمل بنود الدعم الأخرى الدعم الاجتماعي (خفض تكاليف المعيشة، وتكريم الشهداء وأسرهم، ومنح الزواج، ومساعدات النقابات وجمعيات النفع العام، والمسارح والفرق الشعبية، ودعم ذوي الاحتياجات الخاصة، وإعانات بيت الزكاة)، والدعم الإعلامي، والدعم الرياضي (مساعدات الأندية والاتحادات الرياضية، واللجنة الأوليمبية، والأنشطة الرياضية المحلية)، والدعم الزراعي (دعم المزارعين وصيادي الأسماك، دعم الأعلاف، الحليب، الأسماك، الأبقار، والنخيل المثمر).

وفضـلاً عن الدور التوزيعي الذي يلعبه الإنفاق الجاري، والذي يتكون بشـكل أسـاسـي من بندي الرواتب والدعوم اللذان يستأثران بنحو 71.3% من إجمالي المصروفات العامة، يلعب الإنفاق العام دوراً تنموياً هاماً من خلال الإنفاق الرأسـمالي، الذي تحرص الادارة المالية للدولة ممثلة بوزارة المالية على استدامته بوصفه الشق الإنتاجي من الإنفاق الجاري الذي يضمن نمو وتنشيط عجلة الاقتصاد الكويتي، وتشكل منافعه قيمة مضـافة حقيقية ذات آثار إيجابية مباشرة على معدل النمو الاقتصـادي، تفوق الآثار المرتبطة بالإنفاق الجاري، رغم أهمية العديد من بنود هذا الإنفاق في إنعاش الطلب المحلي. وقد بلغت مخصصات الإنفاق الرأسمالي في ميزانية السنة المالية 2020/2019 نحو 3,770 مليون دينار كويتي أي ما تصل نسبته إلى نحو 16.8% من إجمالي المصروفات. وإضافة إلى استدامة الإنفاق الاستثماري، تحرص السـياسـة المالية على تعزيز آلية تمويل المشـروعات عبر برنامج الشـراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف تخفيف ضغط التمويل على الموازنة العامة للدولة.

وتعمل السياسة المالية للدولة عـــلى الالتزام بنـــهج الاصلاح الاقتصادي والمالي الذي أناطت الحكومة مسئولية الاشراف على تنفيذ برامجه بوزارة المالية إثر الضـغوط الحادة التي تعرضـت لها المالية العامة للدولة بعد تراجع أسعار النفط عام 2014. وقد تصـدت الادارة المالية عند اعدادها لميزانية السنة المالية الحالية لعدد من مظاهر الهـدر والـصرف غـير الـمسؤول في المشروعات الأولية للموازنات التي تقدمت بها بعض الجهات الحكومية والتي دفعت بالتقديرات الأولية للموازنة العامة إلى نحو 30 مـــليار دينار كويتي. وتجدر الإشـارة إلى أن الميزانية الحالية التي بلغت تقديراتها نحو 22,500 مليون دينار ما زالت تعاني من عجز تقديري يبلغ نحو 78682–مليون دينار كويتي 10%، بعد تخصـيص 10% من الإيرادات التقديرية إلى إحتياطي الأجيال القادمة.

وفي مجال ترشـيد النفقات الجارية تسـعى الادارة المالية، إلى مواصـلة الجهود من أجل الحد من الهدر في المصروفات الحكومية، وضبط عملية إساءة استغلال الموارد، وقد ترتب على هذه الجهود توفير أكثر من ملياري دينار في السـنتين الماليتين 2016/2015، و2017/2016. وتجدر الاشـارة إلى أن نهج الاصـلاح الذي تبنته الادارة المالية يتضـمن إضـافة إلى ترشـيد النفقات الجارية والحد من

الهدر في المصروفات العامة، الحدّ من إنشاء مؤسسات حكومية وهيئات عامة جديدة، وإلى دمج هيئات وجهات عامة ذات مهام واختصاصات متشابهة أو متداخلة، وترشيد الدعم من أجل ضمان وصوله إلى مستحقيه.

وتتضمن موازنة السنة المالية الجارية جزءً من معالجة مشكلة حسابات العهد المتضخمة. وكانت الحكومة قد تقدمت بموجب خطاب رسمي بتعهد إلى مجلس الأمة بتسوية حسابات العهد التي تتطلب اعتماداً مالياً خلال 5 سنوات قادمة. ومنذ بداية السنة المالية الماضية 2019/2018 تمت تسوية نحو 741 مليون دينار من حساب العهد، وتتضمن ميزانية السنة المالية الجديدة تسوية مبالغ يصل مجموعها إلى نحو 341 مليون دينار منها نحو 250 مليون دينار من عهد وزارة الصحة المتأخرة على بند العلاج بالخارج (نحو 73% من العهد المدرجة بالميزانية) والبقية عهد على كلٍ من وزارة الكهرباء والماء، وزارة الدفاع، وزارة العدل، وزارة الخارجية وجهات أخرى.

وتواصل الادارة المالية نهجها في اعتماد أسعار تحوطية متحفظة لبرميل النفط تعكس احتمالية التطورات والتقلبات في أسواق النفط العالمية، حيث تم اعتماد سعر لبرميل النفط هو 55 دولاراً في ميزانية السنة المالية 2020/2019 مقابل سعر 50 دولاراً لموازنة السنة المالية المنقضية 2019/2018، ومقابل سعر 45 دولاراً في موازنة السنة المالية 2018/2017. وقدرت ايرادات الغاز الطبيعي في الموازنة الجديدة بنحو 259 مليون دينار. بينما تمت زيادة تكاليف إنتاج النفط والغاز في موازنة السنة المالية 2020/2019 بنحو 18% بالمقارنة مع السنة المالية المنقضية وذلك لتغطية مصروفات اضافية تتمثل في زيادة مخصصات إهلاك رأس المال بمبلغ 168 مليون دينار نتيجة دخول بعض المشاريع مرحلة الإنتاج، وزيادة فوائد القروض المصرفية بنحو 93 مليون دينار، وزيادة في جملة المرتبات بنحو 51 مليون دينار، وتكاليف عقود جديدة لصيانة الآبار بنجو 119 مليون دينار.

في جانب الإيرادات العامة، تسعى الإدارة المالية إلى تعزيز وتنويع مصادر الإيرادات العامة، وقد بلغت هذه الإيرادات في موازنة السنة المالية الحالية 2020/2019 نحو 16.4 مليار دينار كويتي أي بزيادة نسبتها 9.1% عن ميزانية السنة المالية المنقضية 2019/2018، والتي قدرت ايراداتها بنحو 15

مليار دينار كويتي. وتبلغ الايرادات النفطية في الميزانية الجديدة نحو 14.5 مليار دينار مقابل نحو 13.3 مليار دينار في الميزانية المنقضية. بينما تبلغ الايرادات غير النفطية المقدرة في الميزانية الجديدة نحو 1.9 مليار دينار مقابل 1.7 مليار دينار في الميزانية السابقة. وتشير هذه الزيادة إلى نتائج ايجابية مرتقبة بفضل جهود الاصلاح وتنويع مصادر الدخل.

ثانياً: السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية في البلدان المعاصرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها تعزيز النمو الاقتصادي للدولة، والمحافظة على الاستقرار النقدي، والقوة الشرائية للعملة الوطنية، وسعر صرفها مقابل العملات الخارجية، واستقرار النشاط المصرفي والمالي. وبسبب وجود دورات اقتصادية متعاقبة ما بين رواج وركود، وما يتبع ذلك من تغير في معطيات الأوضاع المحلية والدولية، ونظراً للتضارب الذي قد يحدث بين بعض من أهداف السياسة النقدية في الأجل القصير، تقع على عاتق السلطات النقدية مهام جسيمة ومسؤوليات أساسية تتطلب تعاملها بحصافة وديناميكية تجاه كافة المتغيرات والتحولات.

وترتكز السياسة النقدية في الكويت على ما ورد بنص المادتين (15) و(26) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية. حيث حددت المادة (15) أغراض البنك المركزي في العمل على تأمين ثبات النقد الكويتي، وعلى حرية تحويله إلى العملات الأجنبية الأخرى، والعمل على توجيه سياسة الائتمان بما يساعد على التقدم الاقتصادي والاجتماعي وزيادة الدخل القومي. بينما كلفت المادة (26) من القانون مجلس ادارة البنك المركزي رسم السياسة النقدية والائتمانية، وتحديد معدل الخصم واعادة الخصم والفوائد والعمولات التي يتقاضاها البنك عن القروض والسلف وخصم الأوارق التجارية.

ومنذ نشأته، حرص بنك الكويت المركزي على الاضطلاع بمهامه هذه بكفاءة مشهودة، فعلى الرغم من كافة الظروف الصعبة والمنعطفات الخطيرة التي مرت بها دولة الكويت خلال العقود الخمسة الماضية، تمكنت السلطة النقدية في البلاد من المحافظة على معدل التضخم ضمن حدود آمنة، وكانت تتدخل في الوقت المناسب كلما تخطى هذا المعدل تلك الحدود، كما حدث في شهر مايو من العام

2007 عندما قرر البنك المركزي في مواجهة ارتفاع قياسي في معدل التضخم (وصل إلى نحو 12%) فك ارتباط الدينار الكويتي بالدولار الأمريكي والعودة إلى تحديد سعر صرفه على أساس سلة من العملات الرئيسية، مما أدى إلى كبح جماح الأسعار واعادتها إلى مستوياتها الطبيعية.

كما التزم البنك المركزي بالمحافظة على الاستقرار النقدي في البلاد، من خلال نشاطه الهادف إلى الحدّ من أي توسّع في العرض النقدي يفوق التوسّع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقوم بامتصاص فائض السيولة من البنوك المحلية عبر سياسة إصدار السندات والصكوك في السوق المفتوح. ويحافظ البنك المركزي على استقرار سعر صرف الدينار الكويتي من خلال القيام ببتعديل مكونات سلة العملات كلما اقتضت الضرورة ذلك، الأمر الذي يسهم في الحدّ من تقلبات سعر الصرف ويساعد البنك في رسم سياسة نقدية مستقرة إلى حدٍ بعيد ومشجعة على توطين المدخرات وؤوس الأموال.

إن العمل بنظام السلة الخاصة الموزونة، في تحديد سعر صرف الدينار، يوفر للبنك المركزي قدراً كبيراً من المرونة في مجال رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويوظف البنك المركزي هذه المرونة في سبيل تعزيز مناخ الاستقرار النقدي، والمساهمة في امتصاص أثر التقلبات المتواصلة في أسعار صرف العملات العالمية والتي تتبع نظام التعويم، الأمر الذي يدعم جهود البنك المركزي في الحد من الضغوط التضخمية المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات العالمية.

ويحرص البنك المركزي على استقرار وتيرة الائتمان المصرفي الممنوح لمختلف القطاعات الاقتصادية. وعلى الرغم من تعرّض دولة الكويت لضغوط مالية إثر انخفاض أسعار النفط منذ العام 2014، إلاّ أن القطاع المصرفي نجح في المحافظة على زخم الائتمان، الذي يعتبر أهم مصادر تمويل القطاع الخاص. حيث استمر حجم الائتمان في النمو ودونما انقطاع على مدى السنوات الخمس الأخيرة. وهو الأمر الذي يعكس حرص السياسة النقدية على استمرار نمو الاقتصاد المحلي.

وعلى الرغم من المتابعة الحثيثة والمتواصلة لتطورات الأوضاع الاقتصادية والنقدية العالمية التي تراعيها السياسة النقدية المحلية، تلعب التطورات الاقتصادية المحلية، ومؤشرات الأداء العام للاقتصاد

الوطني، وأداء القطاعات غير النفطية على وجه الخصـوص، وتطور مؤشـرات نمو الائتمان والودائع، الدور الحاسم والجوهري في تحديد سياسة سعر الفائدة على الدينار. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، يتمتع البنك المركزي بقدر ملموس من الاستقلالية عند تحديده لسعر الخصم على الدينار الكويتي عن السياسة النقدية التي يتبعها مجلس الاحتياط الفيدرالي تجاه الدولار الأمريكي، وذلك على الرغم من أهمية الوزن النسبي للدولار في سلة العملات وكونه الأكثر أهمية بالنسبة للاقتصاد المحلي حيث تتم تسوية مبيعات النفط، المصدر الأساسي للدخل في البلاد بالدولار.

ثالثاً: السياسة التجارية

تهـــدف السياسة التجارية بشكل أساسي إلى تحسين وضع الميزان التجاري (الحساب التجاري) الذي يقيس الفرق بين قيمة واردات الدولة وقيمة صادراتها خلال فترة زمنية معينة. وتستخدم السياسة التجارية لهذا الغرض عدداً من الأدوات في مقدمتها سعر صرف العملة الوطنية، والتعريفة الجمركية، والحوافز والقيود غير الجمركية مثل الإجراءات الإدارية المشجعة أو المقيدة لحجم التبادلات التجارية مع البلدان الأخرى.

وتتميز دولة الكويت بعدد من العناصر التي تجعل منها سوقاً رائجة للتبادلات التجارية، فهي تتسم بمتوسط دخل مرتفع نسبياً يؤدي إلى طلب كبير ومستمر على السلع والخدمات لأغراض الاستهلاك والاستثمار، كما أن موقعها الاستراتيجي المتميز في الشمال الغربي للخليج العربي يجعل منها ممراً طبيعياً نشطاً إلى أسواق بلدان عربية وغير عربية مجاورة تتمتع بكثافة سكانية عالية وبمعدلات طلب متنامية. وقد تميزت الكويت منذ نشأتها بانفتاحها التجاري وتواصلها مع ثقافات وبيئات حضرية متنوعة. وقد أشتهر ميناء الكويت وأسطولها البحري التجاري في القرن التاسع عشر بدوره النشط في حركة التجارة بين جنوب غرب آسيا وشرق أفريقيا.

والكويت مهيئة للعب دور حيوي أكبر في مجال التجارة الدولية في المستقبل، في ظل التوجهات الراهنة التي تستهدف إنعاش حركة التجارة الدولية، من خلال المشروع الطموح المعروف بمبادرة الحزام والطريق والذي تقوده الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي

(نحو 12.3 تريليون دولار أمريكي). وتسعى الصين عبر هذه المبادرة إلى إعادة إحياء "طريق الحرير" التجاري القديم، الذي كانت تعتمد عليه القوافل التجارية في نقل البضائع من أسواق الغرب إلى الصين وبالعكس عبر آسيا وأوروبا. وتعتبر الكويت نقطة ارتكاز رئيسية في هذا المشروع.

ويعزز هذا التوجه الدور المرتقب لـ "البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية"، وهو بنك دولي أنشأته الصين في العام 2014 برأس مال بلغ 50 مليار دولار أمريكي وبمساهمة أكثر من 35 دولة، من بينها دولة الكويت التي قررت المساهمة بمبلغ 536 مليون دولار، وكان مجلس الأمة قد أقر مشروع القانون الخاص بهذه المساهمة في يونيو من العام 2018.

ويقاس الدور الإيجابي لدولة الكويت في التجارة الدولية من خلال درجة انفتاح الاقتصاد الكويتي على العالم الخارجي. وتقدر درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة مجموع قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة. وقد بلغت هذه الدرجة 97.6% لعام 2013، و98.6% لعام 2015، و96.1% لعام 2016، و98.4% لعام 2017.

وتعتبر دولة الكويت من الدول الناشطة، على المستوى الدولي، في مجال الاتفاقيات متعددة الأطراف. حيث التحقت "بالاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة" (الجات) منذ عام 1963، ثم أصبحت عضواً مؤسساً في " منظمة التجارة العالمية" منذ انشائها في الأول من يناير 1995. وتلتزم الكويت بكل ما يتصل بهذه العضوية من شروط واتفاقات وفي مقدمتها الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تتضمنها عضوية المنظمة. وكذلك الالتزام بمبدأ الدولة الأولى بالرعاية، حيث تلتزم دولة الكويت بتعرفة جمركية على الواردات يصل متوسطها بالنسبة إلى كافة السلع المستوردة إلى نحو 5.6%.

كما تعتبر دولة الكويت من الدول الناشطة إقليمياً في مجال التعاون التجاري. فبالإضافة إلى عضويتها في غالبية الاتفاقيات الاقتصادية المنبثقة عن جامعة الدول العربية، هي عضو فعّال في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما نتج عنه من اتفاقيات اقتصادية وتجارية مثل اتفاقية الاتحاد الجمركي التي تضمنت توحيد القوانين الخاصة بالجمارك، والمواصفات القياسية للسلع، وإعفاء منتجات

أي دولة من دول المجلس من الرســـوم الجمركية والعمل ضـــمن تعريفة خليجية موحدة تجاه العالم الخارجي (5%)، وكذلك اتفاقية الســـوق الخليجية المشـــتركة التي هدفت إلى إزالة كافَة الحواجز غير الجمركية المرتبطة بحرية تنقل رؤوس الأموال والأفراد، والسـماح لمواطني دول المجلس بتملك العقارات، وممارســة النشــاط الاقتصــادي في أيٍّ من الدول الأعضــاء، والمعاملة كمعاملة المواطنين. كما أبدت الكويت حرصـاً قياسياً منقطع النظير من أجل ضـمان ديمومة منظومة مجلس التعاون الخليجي في ظل كافة الظروف والصعوبات التي مرت بها هذه المنظومة.

من جانب آخر، قامت دولة الكويت بتوقيع "اتفاقيات اســـتثمار ثنائية" مع 84 دولة، منها 67 اتفاقية نافذة المفعول في الوقت الحاضـــر. والكويت من بين الدول الموقعة على اتفاقية "المركز الدولي لتسـوية منازعات الاسـتثمار" وهو مؤسـسـة تابعة للبنك الدولي، تأسـسـت عام 1966 بهدف تسـوية الخلافات المتعلقة بالاسـتثمار بين المسـتثمرين الأجانب والبلدان المضـيفة، وكذلك على اتفاقية نيويورك لسـنة 1958 بشـأن قرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها والتي تنص على عدم التمييز تجاه قرارات التحكيم الأجنبيـة وغير المحليـة، وتلزم أطرافهـا بـالاعتراف بتلـك القرارات واعتبـارهـا قـابلـة للإنفـاذ في المنـاطق الخاضـــعة لســـلطان ولاياتها القضـــائية على غرار قرارات التحكيم المحلية. وهو الأمر الذي يعزز من مصداقية دولة الكويت في مجال الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتجارة والاستثمار.

وفي إطار سـعي الدولة لتطوير مركزها التافسـي الدولي تبنت الجهات المعنية، ممثلة بوزارة التجارة والصـــناعة، عدداً من المبادرات الهادفة إلى تعزيز بيئة الأعمال تضـــمنت تبســـيط عمليات تســـجيل الشـركات، وتبسـيط إجراءات مرور البضـائع عبر الحدود، وزيادة العمل بالخدمات الحكومية الالكترونية المرتبطة بالتجارة، وتخفيض الوقت المستغرق للحصول على تراخيص الشركات من خلال إنشاء " مركز الكويت للأعمال ".

1-3. التنمية الاقتصادية والاجتماعية

أولاً: التوجهات الاقتصادية والمالية للخطة الإنمائية 2016/2015-2020/2019

تحدد رؤية الكويت 2035 الأولويات التنموية طويلة المدى ويشتق من هذه الرؤية الأهداف الاستراتيجية المتمثلة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن وريادة القطاع الخاص للنشاط الاقتصادي وفق آليات محفزة ودعم التنمية البشرية والمجتمعية وتطوير السياسات السكانية لدعم التنمية والإدارة الحكومية الفاعلة.

وفي ضوء ذلك تبنت الخطة الإنمائية الحالية متوسطة الأجل (2016/2015 – 2020/2019) مسارين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، المسار الأول التنمية الموازية المعنية في مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة، أما المسار الثاني فيركز على تأصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية التنموية. وتم ربط المجالات التنموية للخطة الإنمائية بسبع ركائز أساسية هي: إدارة حكومية فاعلة، اقتصاد متنوع مستدام، بنية تحتية متطورة، بيئة معيشية مستدامة، رعاية صحية عالية الجودة، رأس مال بشري إبداعي، مكانة دولية متميزة.

وتتضمن كل ركيزة من ركائز الخطة مجموعة من البرامج المحددة التي تهدف إلى سد أو تقليل الفجوات المتعلقة بمرتبة الكويت في المقاييس والمؤشرات الدولية، كما تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وصولاً بمكانة وترتيب دولة الكويت إلى مصاف أفضل 35 دولة في العالم بحلول 2035.

وعليه تم تطوير منهجية إعداد الخطط السنوية من خلال نظام مؤشرات لقياس أداء القطاعات من أجل تحسين الوضع التنافسي لدولة الكويت حيث تم اخضاع اختيار المشروعات لمعايير انتقائية ومحددة تتمثل في مدى مساهمتها في تحسين مكانة دولة الكويت في مؤشرات التنافسية العالمية بالإضافة إلى جدواها الاقتصادية وقدرتها على خلق فرص عمل وطنية بالقطاع الخاص فضلاً عن مدى قدرة الجهة على تنفيذ المشروعات.

ولغرض المساهمة في تنفيذ ركائز الخطة الانمائية، تضمنت الخطة الحالية (165 مشروعاً)، بتكلفة تصل إلى (4.746) مليار دينار كويتي، منها (44) مشروعاً جديداً، بتكلفة (401.2) مليون دينار، و(121) مشروعاً مستمراً، بتكلفة (4.345) مليار دينار. وتشير وثيقة الخطة إلى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع هي (16.9%)، والقطاع النفطي (33.3%)، والقطاع الحكومي غير النفطي (49.3%). كما تتضمن الخطة انجاز مجموعة من المتطلبات التشريعية والمؤسسية اللازمة لتحقق أهدافها وتتضمن هذه المتطلبات عدداً كبيراً من مشاريع القوانين الجديدة، ومشاريع تعديل قوانين سارية.

وفيما يلي أهم التوجهات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الخطة:

1. **تنويع هيكل الاقتصاد، وتوسعة دور القطاع الخاص في التنمية**

وذلك من خلال التوجهات التالية:

أ. **تنفيذ برنامج التخصيص** شاملاً القطاعات التالية:

- **قطاع البتروكيماويات**: فتح المجال واسعاً للقطاع الخاص للاستثمار في كافة المجالات ما بعد الاستخراج بما فيها الاستثمار في نقل وتوزيع وتكرير النفط الخام والغاز ومشتقاته، والصناعات اللاحقة المرتبطة به.
- **قطاع السياحة**: تطوير المناطق السياحية وتشجيع القطاع الخاص.
- **قطاع الطاقة والطاقات المتجددة**: تحرير صناعة وتوزيع الكهرباء والماء بإشراك شركات القطاع الخاص في الإنتاج والتوزيع والصيانة، وإذكاء روح المنافسة بين هذه الشركات، وتشجيع الاعتماد على الطاقات المتجددة.
- **قطاع الصحة العامة**: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المستشفيات والمراكز والعيادات الصحية والمختبرات والسماح بإنشائها في المناطق السكنية. والسعي لبناء شراكة حقيقية ومتنافسة بين قطاع التأمين والقطاع الصحي الخاص، بحيث يتاح للمؤمن عليه اختيار الخدمة الصحية الأفضل وبأنسب الأسعار.
- **قطاع التعليم**: التوسع في إشراك القطاع الخاص في إدارة وبناء المدارس في المناطق النموذجية.
- **القطاع المالي**: تفعيل تخصيص البورصة الحالية والسماح بقيام بورصات متخصصة، وإنشاء أكثر من شركة مقاصة للتنافس.

- **قطاع الاتصـــالات**: تفعيل دور الهيئة العامة لتنظيم الاتصـــالات وتقنية المعلومات، وتوســيع دور القطاع الخاص في تقديم خدمات الاتصالات الدولية والاتصالات الأرضية وخدمات الإنترنت.
- **قطاع الإســكان**: إشــراك القطاع الخاص في تصــميم وبناء المناطق الســكنية وطرحها على المواطنين بأسعار التكلفة، عبر أدوات تمويلية مختلفة.
- **القطاع اللوجســتي**: تخصــيص إدارة المنافذ البرية وإدارة الموانئ وخدمات الجمارك والتخليص والمختبرات عبر مجموعة من الشركات المساهمة المتنافسة.

ب. **الشراكة بين القطاعين العام والخاص**

ج. **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

د. **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بما يدعم التنويع الاقتصادي وتوطين التكنولوجيا.**

2. استدامة المالية العامة

وذلك من خلال التوجهات التالية:

أ. **تبني برنامج للإصـــلاح المالي في الدولة**، يرتكز على ترشـــيد الإنفاق الحكومي باتجاه تقليص الإنفاق الجاري وزيادة الإنفاق الرأسمالي، ومعالجة أسباب الهدر في أبواب الميزانية المختلفة وفق تقارير دورية متخصصة.

ب. **إعادة هيكلة الدعم الحكومي**، والذي يمثل نحو 18% من إنفاق الميزانية العامة-وإعادة تســعير الخدمات بهدف الحد من هدر استهلاكها، والتحول من دعم أسعار السلع والخدمات مباشرة (الدعم العيني) إلى دعم نقدي فيما يخص المحروقات والكهرباء والماء والمواد الاســتهلاكية كلما أمكن ذلك، مع تطبيق برنامج توعوي وتحفيزي لترشيد الاستهلاك لدى الجمهور.

ج. **ضبط التوظيف بالقطاع الحكومي** وتقليل التفاوت في المزايا والأجور بين القطاعين العام والخاص.

3. التنمية العمرانية

تبنى رؤية استراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية مع تطوير البنية التحتية، بما يتوافق مع تحديث المخطط الهيكلي الرابع KMP4، كون ذلك من القطاعات الحيوية الهامة المؤثرة على جودة حياة الأفراد، وهو ما يعكسه الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة والذي يرمي إلى "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار".

4. المدن الاقتصادية الجديدة

بناء المدن الاقتصادية الجديدة كقاعدة للمركز التجاري للدولة، بحيث تستقطب الأنشطة التجارية التي ستكون مرتكزاً للانطلاق نحو التحول إلى مركز تجاري إقليمي، وذلك من خلال **تشغيل ميناء مبارك الكبير، وإنشـــاء مدينة الحرير والمنافذ والمســـتودعات الجمركية،** وتزويدها بكافة المتطلبات والخدمات المســـاندة بواســطة القطاع الخاص. فضــلاً عن ربط الميناء والمنافذ بشــبكة من الطرق وســكك الحديد لتســهيل عبور التجارة الدولية.

5. توفير الشروط المناسبة للتحول إلى مركز مالي إقليمي، ومن بينها:

أ. **تطوير مؤسسات وأسواق المال،** والعمل على رفع كفاءة المؤسسات المالية عن طريق تعزيز المنافسة وإفســـاح المجال للبنوك الأجنبية العاملة في الكويت لتقديم خدمات التمويل الشـــخصـــي، وفتح فرص التنافس في الأسواق الخارجية وفق مبدأ التعامل بالمثل. وأيضـاً تعميق الخدمات المالية لتشمل خدمات الرهن العقاري بعد تعديل القوانين المعيقة.

ب. **زيادة المنافسـة في سـوق رأس المال المحلي،** عبر تفعيل تخصـيص البورصـة الحالية، والترخيص بإنشاء وإدارة بورصات متخصصة لجذب الشركات الخليجية والعالمية ودعوة شركات الوساطة المالية الإقليمية والعالمية لفتح مكاتب لها في الكويت والعمل بالسـوق المحلية وزيادة عدد شـركات المقاصـة وتشجيع التنافس فيما بينها، وبالفعل فقد تم ترقية بورصة الكويت من سوق مبتدئة إلى سوق ناشئة.

ثانياً: نتائج تطبيق خطة السنة المالية 2018/2017

الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة حسب ارتباطها بمراحل المشروع

- مشروعات في مرحلة التسليم والتشغيل 3
- مشروعات أنجزت 8
- مشروعات في المرحلة التنفيذية 84
- مشروعات في المرحلة التحضيرية 47
- مشروعات لم تبدأ 7

جدول (1-1)

الموقف التنفيذي لمشروعات خطة 2018/2017 حتى 2018/03/31

بحسب توزيع الاعتمادات المالية والإنفاق (دينار كويتي) على ركائز الخطة

ركائز الخطة	عدد المشروعات	الاعتماد المالي لسنة 2018/2017	إجمالي المنصرف	نسبة الصرف %
إدارة حكومية فاعلة	9	6,383,440	2,316,128	36.3
اقتصاد متنوع مستدام	23	1,810,138,000	1,613,647,473	89.1
بنية تحتية متطورة	28	510,242,049	313,616,812	61.5
بيئة معيشية مستدامة	13	198,249,000	124,667,703	62.9
رعاية صحية عالية الجودة	21	172,522,015	98,006,701	56.8
رأس مال بشري إبداعي	42	246,188,035	233,934,365	95.0
مكانة دولية متميزة	13	4,494,844	3,248,654	72.3
الإجمـالي	**149**	**2,948,217,383**	**2,389,437,836**	**81.0**

المصدر النظام الآلي لمتابعة تنفيذ الخطة السنوية 2018/2017

الموقف التنفيذي للمتطلبات التشريعية بنهاية 2018/03/31

- قوانين صدرت 14
- متطلبات تشريعية لدى مجلس الأمة 13
- متطلبات تشريعية لدى مجلس الوزراء 3
- متطلبات تشريعية لدى الفتوى والتشريع 4
- متطلبات تشريعية لدى الجهات 19

القوانين التي تم إقرارها بنهاية السنة المالية 2018/2017

1. القانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل.
2. القانون رقم 111 لسنة 2015 بشأن الاحداث.
3. تعديل القانون رقم 2010/8 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
4. القانون رقم 26 لسنة 2015 بشأن تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية.
5. مشروع قانون الوكالات التجارية.

6. القانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
7. قانون رقم 2016/7 في شأن التخطيط التنموي.
8. تعديل قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية رقم 1996/ 28 .
9. تعديل بعض أحكام القانون رقم 1968 / 23 في شأن نظام قوة الشرطة.
10. مشروع قانون حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
11. تعديل القانون رقم 5 لسنة 2005 في شأن بلدية الكويت.
12. مشروع قانون المناقصات العامة.
13. مشروع قانون رياضي موحد.

ثالثاً: نتائج تطبيق خطة السنة المالية 2019/2018

الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة حسب ارتباطها بمراحل المشروع

- مشروعات في المرحلة التنفيذية 81
- مشروعات في المرحلة التحضيرية 45
- مشروعات لم تبدأ 6

جدول (2-1)
الموقف التنفيذي لمشروعات خطة 2019/2018 حتى 2018/12/31
بحسب توزيع الاعتمادات المالية والإنفاق (دينار كويتي) على ركائز الخطة

ركائز الخطة	عدد المشروعات	الاعتماد المالي لسنة 2019/2018	إجمالي المنصرف	نسبة الصرف %
إدارة حكومية فاعلة	16	9,599,070	1,360,155	14.2
اقتصاد متنوع مستدام	24	1,977,998,800	1,095,293,715	55.4
بنية تحتية متطورة	22	654,492,450	288,382,775	44.1
بيئة معيشية مستدامة	15	638,790,122	114,469,283	17.9
رعاية صحية عالية الجودة	19	273,755,316	72,639,807	26.5
رأس مال بشري إبداعي	27	246,244,700	154,259,555	62.6

ركائز الخطة	عدد المشروعات	الاعتماد المالي لسنة 2019/2018	إجمالي المنصرف	نسبة الصرف %
مكانة دولية متميزة	9	4,184,980	1,312,521	31.4
الإجمـالي	132	3,805,065,438	1,727,717,811	45.4

المصدر النظام الآلي لمتابعة تنفيذ الخطة السنوية 2019/2018

الموقف التنفيذي للمتطلبات التشريعية بنهاية 2018/12/31

- قوانين صدرت 16
- متطلبات تشريعية لدى مجلس الأمة 15
- متطلبات تشريعية لدى مجلس الوزراء 2
- متطلبات تشريعية لدى الفتوى والتشريع 3
- متطلبات تشريعية لدى الجهات 16

القوانين التي تم إقرارها حتى 2018/12/31

1. قانون رقم 21 لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل.
2. قانون رقم 1 لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام قانون الأحداث رقم 2015/111 .
3. قانون رقم 5 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 2010/8 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
4. قانون رقم 26 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية.
5. قانون رقم 13 لسنة 2016 بتنظيم الوكالات التجارية.
6. قانون رقم 63 لسنة 2015 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.
7. قانون رقم 2016/7 في شأن التخطيط التنموي.
8. قانون رقم 30 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية رقم 1996/28 .
9. قانون رقم 31 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1968/23 في شأن نظام قوة الشرطة
10. قانون رقم 22 لسنة 2016 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

11. قانون رقم 33 لسـنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 5 لسـنة 2005 في شـأن بلدية الكويت.
12. قانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة.
13. قانون رقم 87 لسنة 2018 في شأن الرياضة.
14. قانون رقم 18 لسنة 2018 في شأن السجل التجاري.
15. مشروع قانون تعديل بعض أحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية.

رابعاً: التحديات التي واجهت الخطة

أكد القانون 7 لسنة 2016 على ضرورة أن يراعى عند اعتماد الميزانية العامة للدولة أو عند تعديل الاعتمادات الواردة فيها الالتزام بمكونات الخطة السنوية، ويتم ذلك بالتنسيق بين وزارة المالية والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وقد تم عقد لقاءات بين الأطراف المعنية لإدراج بعض المشروعات الواردة في الخطة.

وأما فيما يتعلق بتحديات تنفيذ برامج ومشاريع الخطة، فقد بلغت جملة المعوقات أو التحديات المالية التي واجهت تنفيذ الجهات المشاركة في إنجاز مشاريع خطة التنمية 106 تحدّياً مالياً أي بنسبة 18% من إجمالي هذه التحديات، وتم التغلب على 60 تحدياً منها فقط أي ما نسبته 56.6%، وذلك بنهاية الربع الثالث من السنة المالية 2019/2018 حسب نتائج النظام الآلي لمتابعة الخطة السنوية 2019/2018.

الفصل الثانــي

التطورات الاقتصادية الدولية

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية الدولية

2-1. اتجاهات النمو الاقتصادي

بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي في العام 2018 نحو 3.7% وفق ما أورده صندوق النقد الدولي في تقريره بشأن آفاق الاقتصاد العالمي المنشور في يناير 2019، ويقل هذا التقدير بمقدار (0.1 %) عن النمو المسجل لعام 2017 والبالغ 3.8%. وقد خفّض التقرير تقديرات الصندوق لمعدل النمو لعامي 2019 و2020 إلى 3.5% و3.6% على التوالي. وتجدر الاشارة إلى أن معدلات النمو الفعلية المتاحة للعام 2018، لمختلف أقاليم العالم، كانت متفاوتة بين معدل نمو أعلى في دول آسيا الصاعدة والنامية (4.6%)، ومعدل نمو أدنى لدول أمريكا اللاتينية والكاريبي (1.1%). وكان توزيع معدلات النمو الفعلية لسنة 2017، لمختلف أقاليم العالم، متوافقاً مع توزيعها لسنة 2018 حيث كان أعلى معدل للنمو في دول آسيا الصاعدة والنامية (4.8%)، وأقل معدل للنمو في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (1.3%).

وقد شهد الاقتصاد العالمي، مؤخراً، سياسة تجارية حمائية قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، أكبر اقتصاد عالمي وفق تقديرات الناتج المحلي الإجمالي (بما يفوق الـ 20 تريليون دولارعام 2018) ضد الصين بشكل رئيسي، وهي ثاني أكبر اقتصاد بالعالم (بناتج محلي إجمالي يفوق الـ 12 تريليون دولار عام 2018)، ودولاً أخرى إلى جانبها. وذلك في محاولة لتصحيح العجز الكبير في ميزان الحساب التجاري للولايات المتحدة، والذي تلعب الصين دوراً أساسياً في تفاقمه. ومن شأن استمرار هذه التوجهات الحمائية إضعاف العلاقات التجارية الدولية، لا سيما تطور وتوسع الاتفاقيات متعددة الأطراف التي تهدف إلى تحرير التجارة مستقبلاً، بالإضافة إلى التأثير سلباً على دور منظمة التجارة العالمية، التي تهدف اتفاقياتها إلى الحدّ من القيود التجارية، والعمل على تخفيف القيود الجمركية، وغير الجمركية. وما زال البحث عن مخرج من هذه المواجهة التجارية مستمراً من خلال قنوات التواصل بين الولايات المتحدة والصين.

ويشهد الاقتصاد العالمي العديد من التطورات التي من شأنها زيادة مصادر عدم التأكد. فالسياسة النقدية للولايات المتحدة والتي اتجهت في السنوات القليلة الماضية نحو زيادة سعر الفائدة (للحد من احتمالات ارتفاع معدلات التضخم)، أفضت إلى هوة ما بين البيت الأبيض ومجلس الاحتياطي الفيدرالي بشأن تقدير درجة تعافي الاقتصاد الأمريكي ومدى الحاجة إلى مزيد من الارتفاع في سعر الفائدة. وكان مجلس الاحتياطي الفيدرالي قد أقدم على 9 زيادات في سعر الفائدة بعد أن أستشعر أن الاقتصاد الأمريكي قد تعافى من تداعيات الأزمة المالية لعام 2008، وكان آخر هذه الزيادات في ديسمبر 2018.

إلا أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي انتهج سياسة مغايرة هذا العام، حيث قرر بدءً من مارس 2019 تثبيت أسعار الفائدة عند مستواها السابق ونبذ التوقعات المتعلقة بمزيد من الزيادات، مع التحذير من تباطؤ متوقع في وتيرة نمو اقتصاد الولايات المتحدة. وفي تحول رئيسي في سياسته، توقع مجلس الاحتياطي رفع تكاليف الائتمان مرة واحدة فقط وصولاً إلى العام 2021، ولم يعد يتوقع الحاجة إلى درء معدل التضخم عبر سياسة نقدية متشددة. كما قرر التمهل في وتيرة الخفض الشهري لحيازاته من سندات الخزانة من نحو 30 مليار دولار إلى 15 مليار دولار إعتباراً من مايو 2019.

من جانب آخر، تلقي تطورات مسألة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي بظلالها على مستقبل اقتصاديات القارة الأوروبية، خصوصاً بعد أن أضحت الخيارات أمام الطرفين محدودة، بعدما رفض البرلمان البريطاني وللمرة الرابعة الاتفاق الذي توصلت إليه رئيسة الوزراء السيدة/ تريزا ماي بشأن الخروج المنظم لبلادها من الإتحاد الأوروبي، وباتت احتمالات الخروج من الإتحاد دونما اتفاق مصدر قلق متزايد لما قد يتبعها من تداعيات سلبية على الاقتصادين البريطاني والأوروبي، وخصوصاً على الاستقرار المالي وذلك بالنظر إلى أهمية الدور الذي تلعبه البنوك الأوروبية في دفع التدفقات المالية العالمية عبر الحدود. ويشير ضعف قطاع العقارات البريطاني وتراجع إنتاج السيارات وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي وانكماش وتيرة الاستثمار وسوق العمل إلى أثر حالة الارتباك بشأن خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، والتي تسببت بدورها في ركود شامل في الاقتصاد البريطاني.

ويضاف إلى مصادر عدم التأكد، التقلبات الشديدة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية خلال العام 2018، وحساسية المستثمرين تجاه التوترات الناتجة عن القلق بشأن السياسات التجارية للولايات المتحدة (خصوصاً في مواجهة الصين)، وارتفاع حدة المخاطر الجيوسياسية، وتطورات أسعار النفط والإنتاج النفطي، وارتفاع مستويات الديون السيادية. وفي ظل هذه التطورات السلبية، التي يكتنفها الغموض، قد يترتب على أية تطورات مفاجئة أو غير متوقعة حدوث عمليات تصحيح حادة في الأسواق، وإلى إعادة توزيع غير منظم لرؤوس الأموال. كما قد يترتب على ارتفاع سعر صرف الدولار تفاقم في ضعف وتردي حالة عدد من الاقتصادات المحلية، ومن ثم تدهور أوضاعها المالية، وزيادة تعرضها لضغوط الديون. خاصة وأن ذلك يترافق مع زيادة عجز موازين الحسابات التجارية والجارية لعدد من البلدان، وبالتالي خلق ضغوط إضافية لصالح زيادة حجم المديونية الخارجية.

وعلى مستوى البلدان النامية، وبشكل خاص البلدان الأقل نمواً، يواجه تحقيق معدل نمو مناسب تحدياً يتمثل في أهمية ترافق هذا النمو مع تحسن ملموس في توزيع الدخل، بهدف المساهمة في تضييق فجوة التفاوت في الدخول، وذلك بغية الاقتراب من تحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول العام 2030. وعلى سبيل المثال، تحتاج القارة الأفريقية من أجل ذلك إلى تحقيق معدل نمو يتجاوز نسبة الـ 10%، وهذا معدل لم يتحقق على مدى الخمسين سنة الماضية.

كما أن النمو العالمي عرضة لمخاطر وتداعيات أخرى بسبب التقلبات المناخية الحادة المتزايدة، سواء على مستوى البلدان المتقدمة أو النامية، رغم تحمل المجموعة الأخيرة من البلدان النصيب الأكبر من تكاليف الكوارث الطبيعية سواء على صعيد خسائرها من الموارد البشرية أو البنية الأساسية. الأمر الذي شكّل، ويشكّل، المزيد من الضغوط على النمو في هذه البلدان، وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى استدامة القروض والمساعدات الأجنبية.

وكما يتبين من الشكل رقم (1–2) أدناه، من المتوقع أن يشهد معدل نمو البلدان المتقدمة ارتفاعاً بسيطاً، وفق تقديرات عام 2017 ليصل إلى 2.3% مع توقّع وصول هذا المعدل إلى 2.5% في عام 2018، وإلى 2.2% في عام 2019. ويتمثل المحرك الرئيسي وراء هذه التقلبات الطفيفة في نمو

الاستهلاك الخاص، مع استمرار ضعف معدلات الاستثمار، واستمرار تعرض أسعار السلع للضغوط التنازلية، فضلاً عن المخاطر المترتبة عن عدم وضوح المسار المستقبلي لاقتصاد الولايات المتحدة، والتداعيات المرتقبة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

شكل (1-2)

معدلات النمو لعام 2018، والمقدّرة لعام 2019، والمتوقعة لعام 2020

للمناطق والمجموعات الاقتصادية الدولية (تغير سنوي %)

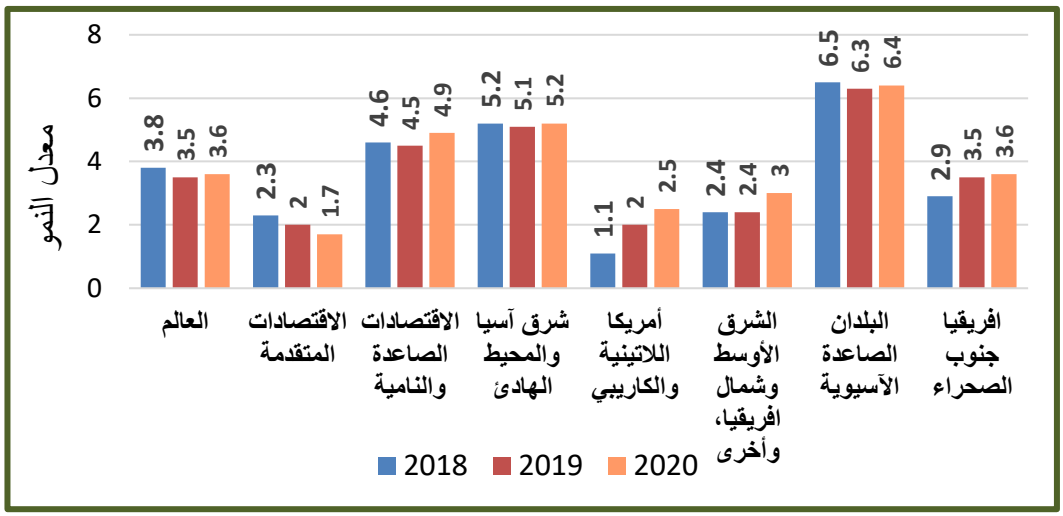

المصدر: IMF, 2019

2-2. اتجاهات التضخم:

حقق معدل التضخم، المقدّر لعام 2018، على مستوى البلدان المتقدمة مستوى 2%، مقارنةً مع 1.7% لعام 2017، علماً بأن هذا المعدل هو الأقل منذ الأزمة المالية العالمية، حيث كان قد وصل إلى حوالي 6.8% في عام 2008. ويتوقع أن يصل معدل التضخم في مجموعة هذه البلدان إلى حوالي 2.2% و2.1% في العامين 2019 و2020، على التوالي. أما على مستوى إقليم الدول في طور التحول (في جنوب شرق أوروبا، ودول الكومنولث المستقلة) فقد تم تقدير معدل التضخم لعام 2018 بنحو 4%، والتضخم المتوقع لعامي 2019 و2020 بنحو 4.9% و4.3%، على التوالي. علماً بأن معدلات التضخم المقدرة لعام 2018، وتلك المتوقعة للعامين القادمين هي أكبر في بلدان التحول ضمن دول الكومنولث من تلك البلدان التي تضمها مجموعة جنوب شرق أوروبا. أما في حالة البلدان النامية، فقد وصل معدل التضخم المقدّر لعام 2018 إلى 5.2%، والمتوقع لعام 2019 إلى 5.1%، ولعام 2020 إلى 4.4%. وتشهد بلدان شرق أفريقيا، ضمن البلدان النامية، أكبر معدلات للتضخم (13.4% لعام 2018، و12.1%

لعام 2019 و10.2% لعام 2010). ويوضح الشكل البياني التالي (2-2) معدل التضخم المقدّر لعام 2018، والمتوقع لعامي 2019، و2020.

الشكل: (2-2)

معدلات التضخم المقدّرة لعام 2018، والمتوقعة للاعوام 2019 و2020،

لاقاليم البدان المتقدمة، والبلدان في مرحلة التحول، والبلدان النامية التغير النسبي (%)

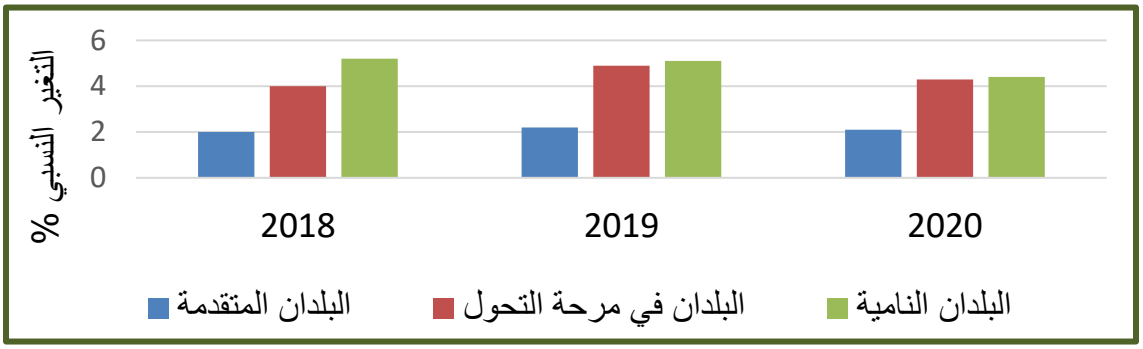

المصدر: UN, 2019

2-3. معدلات البطالة:

قدرت منظمة العمل الدولية معدل البطالة لعام 2018، على المستوى العالمي، بنحو (5%)، وتوقعت أن يكون هذا المعدل 4.9% خلال العامين 2019 و2020. ويتفاوت معدل البطالة بين الأقاليم الدولية المختلفة حيث يتراوح فيها ما بين 3.7% و7.3%. وتشير التقديرات إلى وجود أكبر معدل للبطالة، في المتوسط، في مجموعة البلدان العربية. إلا أن هدف التصدي للبطالة وخفض معدلاتها يظل من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في مختلف بلدان العالم. وقدرت منظمة العمل الدولية البطالة على مستوى العالم في العام 2018 بعدد يصل إلى نحو 173 مليون عاطل عن العمل من قوة عمل إجمالية تبلغ نحو 3478 مليون عامل. ويجدر أن نشير في هذا السياق إلى أن غالبية العاملين في البلدان النامية يندرجون ضمن العمل "غير الرسمي"، أو ضمن شكل آخر من أشكال العمل المعرّض لخطر البطالة. كما أن أكثر من نصف سكان العالم لا يتمتع بأمان أو حماية اجتماعية. لذا حرصت أهداف التنمية المستدامة، للأمم المتحدة لعام 2030 على استهداف توفير فرص العمل اللائقة، وتقليل العمل غير الرسمي، وتضييق الفوارق في سوق العمل، خاصة على أساس النوع الاجتماعي (الذكور والاناث). ويوضح الشكل (2-3) تقديرات معدلات البطالة للأعوام 2018، والمتوقعة للأعوام 2019، و2020، للعالم، والأقاليم الاقتصادية.

شكل: (3-2)

معدلات البطالة المقدرة لعام 2018، والمتوقعة لعامي 2019 و2020

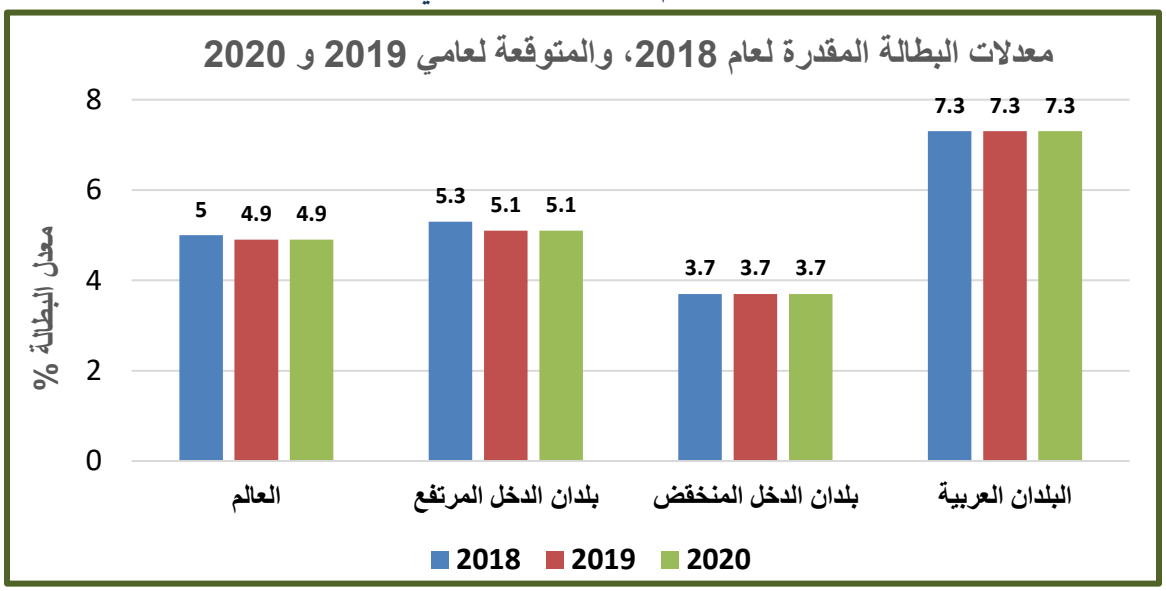

المصدر: ILO, 2019

2-4. تطورات أسواق النفط

ما زالت فرص تهدئة ومعالجة آثار الحرب التجارية المفتوحة بين الولايات المتحدة والصين، أكبر اقتصادين في العالم، قائمة عبر المباحثات التجارية المستمرة بين الطرفين بشأن التبادل التجاري بينهما. ورغم أن المباحثات لم تتوصل بعد إلى نتيجة إيجابية حتى الآن إلا أن بعض التصريحات الرسمية الصادرة عن الطرفين تبعث على التفاؤل المصحوب بالحذر في الأسواق العالمية.

ظهوت بوادر لتباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي خلال العام الحالي 2019 بسبب وجود مخاوف اقتصادية وتجارية عالية بسبب الحرب التجارية المشار إليها أعلاه بين الولايات المتحدة والصين، حيث من المتوقع أن ينكمش معدل النمو الاقتصادي العالمي في عام 2019 إلى 3.2% من مستواه المسجل في عام 2018 والبالغ 3.6%، في حين يتوقع أن يسجل النمو في عام 2020 تحسناً وصولاً إلى مستوى 3.6%.

بناء على ذلك أقدمت أغلب الهيئات المعنية بشؤون الطاقة، مثل منظمة الدول المصدرة للبترول – أوبك، ووكالة الطاقة الدولية، وادارة معلومات الطاقة الأمريكية، والشركات الاستشارية العالمية،

أقدمت على خفض توقعاتها لنمو الطلب على النفط خلال عام 2019 إلى مستوى نمو سنوي يقارب 1.3 مليون برميل يومياً، في حين توقعت ارتفاع الطلب في 2020 العام إلى مســـتوى 1.6 مليون برميل يومياً.

سيبدأ تطبيق معايير متشددة على نوع الوقود المستخدم في السفن اعتباراً من سنة 2020 من قبل المنظمة البحرية العالمية، وستترتب على ذلك آثار عدة من أهمها التغير في هوامش أرباح المصافي النفطية وزيادة الطلب على النفوط ذات نسبة الكبريت المنخفضة خصوصاً المتوسطة والثقيلة.

على مدار العام 2018، كانت أسعار النفط شديدة التقلب حيث تأرجحت ما بين 85 دولاراً أمريكياً للبرميل و50 دولاراً وهو المستوى الذي سجلته مع نهاية العام.

لقد أدى التعافي السريع لصناعة الزيت الصخري في الولايات المتحدة إلى زيادة الانتاج الأمريكي من النفط الخام بنحو 1.1 مليون برميل في اليوم، على الرغم من عدم قدرة المنتجين المستقلين من العودة إلى تحقيق أرباح مجزية.

بعد نفاد فائض المخزون النفطي، تخلت منظمة البلدان المصدرة للنفط – أوبك عن سياسة ضبط سقف الانتاج وتمكنت من تعويض الانخفاض في الامدادات القادمة من فنزويلا وإيران، وسجل انتاج الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أرقاما قياسية حيث بلغ انتاجهما 11.5 مليون برميل يومي و11 مليون برميل يومي تباعاً.

في ديسمبر 2018، قررت أوبك وحلفائها من المنتجين من خارجها (أوبك +) وأهمهم روسيا الاتحادية العودة إلى سياسة خفض الانتاج من أجل الحيلولة دون مزيد من الضغط على الأسعار بسبب زيادة المعروض، حيث تم الاتفاق على خفض الامدادات بمقدار 1.2 مليون برميل يومياً بدءً من يناير 2019 ولمدة ستة أشهر " للمحافظة على توازن السوق النفطية تماشياً مع المعطيات المستجدة، على أن تتم مراجعة أوضاع السوق في شهر يونيو 2019 لاتخاذ القرار المناسب ".

ويبين الجدول التالي (1-2) حصص الإنتاج المتفق عليها في قرار منظمة أوبك في 7 ديسمبر 2018 للدول الأعضاء في المنظمة والمنتجون من خارجها.

جدول (1-2)

حصص انتاج دول أوبك وحلفائها من خارجها وفق اتفاق أوبك +

في 7 ديسمبر 2018 (مليون برميل/ يوم)

دول منظمة أوبك	حصة الإنتاج (من يناير الى يونيو 2019)
الجزائر	1,025
انغولا	1,481
الاكوادور	508
الغابون	181
ايران *	مستثناة من نظام الحصص
العراق	4,512
الكويت	2,724
ليبيا *	مستثناة من نظام الحصص
نيجيريا	1,685
جمهورية الكونغو**	315
غينيا الاستوائية	123
المملكة العربية السعوديه	10,311
الامارات العربية المتحدة	3,072
فنزولا *	مستثناة من نظام الحصص
دول خارج منظمة أوبك	**حصة الانتاج من يناير الى يونيو 2019**
الاتحاد الروسي	11,191
المكسيك	1,977
كازخستان	1,855
سلطنة عمان	970
أذربيجان	776

* تم استثناء ايران وليبيا وفنزولا من الاتفاق نظراً للأوضاع الاستثنائية التي تمر بها تلك البلدان.

** انضمت إلى منظمة أوبك في شهر يونيو عام 2018.

لقد ترتب على انخفاض الأسعار وفائض الإمدادات حدوث زيادة جديدة في المخزونات النفطية، مما أدى إلى عودة التوقعات المتفائلة بزيادة الطلب وانتعاش الأسعار. وكانت عوامل أخرى قد أسهمت في الضغط على الأسعار من أهمها تصاعد وتيرة المواجهة التجارية بين الولايات المتحدة والصين.

أدت تطورات إضافية إلى دعم الأسعار، على الرغم من زيادة الإمدادات من أهمها قرار الادارة الأمريكية بإعادة فرض عقوبات شديدة ضد إيران، ثم قيامها بعد ذلك بتقديم تنازلات عبر إعفاء ثمانية من المستوردين الرئيسيين للنفط الإيراني (تصل كمية مستورداتهم إلى نحو 75% من ذلك النفط). واستمرت تلك الاعفاءات حتى 6 مايو 2019. وكانت الادارة الأمريكية قد أعلنت مسبقاً أنها لن تقوم بتجديد هذه الإستثناءات، وعليه قامت بعض الدول الحاصلة على هذه الإستثناءات بتقليل وارداتها من إيران بشكل ملموس حتى قبل موعد انتهاء الإعفاءات.

سجلت تداولات النفط في الربع الأخير من السنة المالية 2019/2018 (أي الربع الأول من 2019) أفضل أداء ربع سنوي منذ العام 2009، حيث ارتفع سعر الخام بنسب قياسية (27% لمزيج خام برنت و32% لخام غرب تكساس الوسيط). ووصل سعر مزيج خام برنت، خام القياس الدولي إلى نحو 68.4 دولاراً للبرميل مع نهاية شهر مارس، بعد أن ظل يتداول ضمن نطاق محدود تراوح ما بين 66-68 دولاراً للبرميل طوال ذلك الشهر مارس، كما ارتفع نظيره الأميركي، نفط غرب تكساس الوسيط، إلى 60 دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ نوفمبر 2018.

في الولايات المتحدة، كانت البيانات أقل تفاؤلاً في نهاية الربع الأول. ففي الوقت الذي حقق فيه إنتاج الخام الأميركي مستويات غير مسبوقة بلغت 12.1 مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في 22 مارس، انخفض عدد منصات حفر النفط على مدى ستة أسابيع متتالية بوتيرة تراكمية بلغت 69 منصة حفر أو بنسبة 7.8% في العام 2019 ليصل بذلك عدد منصات حفر النفط إلى 816 منصة وفقاً لشركة بيكر هيوز.

في فبراير 2019، بلغ معدل امتثال الدول الأعضاء بمنظمة أوبك (باستثناء إيران وفنزويلا وليبيا) بخفض الإنتاج الذي تم تفعيله بدءً من يناير 106%. وشهد معدل التزام دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، بهذا الاتفاق زيادة ملموسة للشهر الثاني على التوالي. كما تحسنت في الوقت ذاته، معدلات إمتثال الدول من خارج أوبك إلى 52% في فبراير مقابل 25% في يناير، كما أكدت روسيا استعدادها لرفع معدل الامتثال إلى 100% في وقت قريب.

إذا استمر نمو الطلب، وحافظت مجموعة منتجي أوبك+ على ضبط مستويات الإنتاج، فإن الأسعار قد تتحسن وقد تتجاوز الـ 80 دولاراً للبرميل، خصوصاً في ظل سيناريو انقطاع إمدادات مستمر إذا من جانب فنزويلا وإيران والتزام مجموعة أوبك + بفعالية بخفض الإمدادات. ودلت الأسعار التي تحققت في نهاية مارس 2019 على مدى ارتفاع مستويات التفاؤل في السوق، حيث أقبل مديرو صناديق التحوط على تعزيز رهاناتهم على ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر 2018.

ولكن إذا تحقق سيناريو تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي فإن الأسعار يمكن أن تنخفض إلى نطاق الـ50 دولاراً للبرميل، خصوصاً إذا اختارت أوبك عدم التدخل في السوق من جديد.

إن التقلب المستمر في الأسعار يبعث المخاوف والقلق لدى الشركات تجاه قرارات الاستثمار. ولا توجد لدى أوبك طاقة فائضة تمكنها من تعويض كل الفاقد في حالة التدهور أو التوقف الكلي للإنتاج في فنزويلا وليبيا وانقطاع صادرات النفط الايراني بفعل العقوبات الامريكية على ايران.

يشير الجدول (2-2) أدناه إلى أن المعدل المتوقع للإنتاج العالمي للنفط لسنة 2019 و2020 سيكون أكبر من الطلب بمقدار 100 و600 ألف برميل يومياً على التوالي، ولكن الجدير بالذكر أن مستوى العرض والطلب سوف يتأثر بشكل مباشر بأي قرار يتخذ من جانب منظمة أوبك وبعض الدول من خارج المنظمة فيما يخص الإنتاج خلال اجتماعهم في يونيو 2019, كذلك سوف يتأثر مستوى العرض بقرارات الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحظر المفروض على كلٍ من إيران وفنزويلا.

جدول (2-2)

الموازنات العالمية للعرض والطلب 2019 - 2020

(مليون برميل باليوم)	2019	2020
الطلب العالمي للنفط	101.3	103.3
الإنتاج العالمي للنفط	101.4	103.9
الفروقات	**0.1**	**0.6**

بناءً على ما تقدم من توقعات النمو الاقتصادي ومستويات العرض والطلب العالمية على النفط الخام، يوضح الجدول اللاحق أدناه الأسعار المتوقعة لبرميل النفط الخام لكلٍ من النفوط القياسية العالمية (نفوط الاشارة) وذلك خلال الفترة 2019 و2020.

وعلى أثر التوقعات المبينة أعلاه لنفوط الإشارة العالمية، من المرجح أن يسجل سعر برميل النفط الخام الكويتي خلال العامين 2019 و2020 وفق تقديرات مؤسسة البترول الكويتية مستويات أسعار تتراوح متوسطاتها ما بين 67 و66 دولاراً على التوالي، ويتضمن الجدول (3-2) المشار إليه هذه الأسعار التقديرية.

جدول (3-2)

الأسعار المتوقعة لبرميل نفوط الاشارة والنفط الكويتي في 2019 و2020

(دولار/للبرميل)	2019	2020
غرب تكساس المتوسط (WTI)	**61.5**	**66.2**
برنت (Brent)	**69.3**	**71.1**
دبيDubai	**67.8**	**66.7**
النفط الكويتي	**67.0**	**66.0**

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية الاقليمية

الفصل الثالث

التطورات الاقتصادية الاقليمية

3-1. مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أولاً: التطورات الاقتصادية

رغم وجود العديد من العوامل والخصائص الاقتصادية المشتركة التي تجمع بين مختلف دول مجلس التعاون، خاصة في مجال الاعتماد (المتفاوت) على مورد واحد طبيعي قابل للنضوب، إلاّ أن هناك، بنفس الوقت، العديد من أوجه التفاوت والخصائص غير المشتركة. وبشكل خاص درجة تنوع قاعدة النشاط الاقتصادي، ومقدار العجز الداخلي (عجز الموازنة)، والعجز الخارجي (الحساب الجاري)، على سبيل المثال، لا الحصر.

وقد مكّن تحسّن أسعار النفط، عام 2018، دول المجلس من تحقيق تطور، نسبي في مجال التوازن الداخلي، والخارجي. إلاّ أنه، حسب التوقعات، فإن إجمالي فائض الحساب الجاري سينخفض من (153) مليار دولار عام 2018 إلى (86) مليار دولار عام 2019 بفعل انخفاض كل من سعر النفط والكميّة المصدرة. بالإضافة إلى توقع اتساع عجز الموازنة، الإجمالي لدول المجلس، من (1.4%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2018 إلى حوالي (4%) عام 2019 و2020. وكذلك ارتفاع الدّين العام (45%) من الناتج عام 2020 في ظل استمرار دول المجلس بالاعتماد على الاقتراض محلياً ودولياً لتمويل العجز.

كما يتوقع أن يصل إجمالي قيمة الأصول الأجنبية العامة لدول المجلس إلى حوالي (2.8) تريليون دولار عام 2020 (165% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس). علماً بأن حوالي نصف هذه الأصول تدار من قبل الصناديق السيادية في أسواق الدخل الثابت (السندات) والأسهم. أما النصف الثاني فعلى شكل احتياطيات رسمية، واستثمارات في أصول سائلة.

ولا زال النظام المصرفي بدول المجلس، يتمتع برسملة قوية وسيولة ملائمة. ورغم التنامي المتوقع لطلب القطاع الخاص على الائتمان، إلاّ أن الاحتمال المتوقع لارتفاع أسعار الفائدة قد يزيد من حدة الشروط المالية على نمو الائتمان، والنشاط غير النفطي.

وتجدر الإشارة إلى استمرار قوة التوازن الخارجي (الحساب الجاري) في حالة المملكة العربية السعودية، والإمارات، والكويت، وقطر، وكذلك استمرار تفوق التدفقات الرأسمالية للمقيمين باتجاه الخارج، على التدفقات المناظرة لغير المقيمين إلى الداخل. أما في حالة مملكة البحرين فيمكنها التكيّف مع الضغوط المالية، في ظل الدعم الخليجي. إلاّ أن سلطنة عُمان تبقى بحاجة إلى المزيد من الاستقرار والتكيّف، في ظل ازدواجية عجز الموازنة مع عجز الحساب الجاري، وتنامي المديونية.

ورغم أن دول المجلس تعتبر في وضع أفضل من مجموعة البلدان الناشئة، في عام 2018، في مجال أداء الأسواق المالية، إلاّ أن نتائج الأداء تتباين من بلد خليجي لآخر. حيث يعتبر الأداء في حالة دبي الأضعف بفعل ركود السوق العقاري. في حين حققت أبوظبي والمملكة العربية السعودية عائداً موجباً عام 2018، رغم أن مؤشر الأسهم السعودي قد لا يكون حقق أقصى عائد متوقع في ظل تأهيل السوق السعودي لمؤشر الأسواق الناشئة (MSCI)، والذي يشير إلى الرقم القياسي لقياس أداء أسواق الأسهم في البلدان الناشئة. ويتوقع، في عام 2019، حتى في ظل انخفاض أسعار النفط، جذب المزيد من التدفقات الأجنبية لأسواق المال الخليجية.

أما أسواق السندات، في بلدان المجلس، فبقيت مرتفعة عام 2018 مقارنة مع عام 2017 الذي شهد بعض التراخي. وهناك احتمال بانتعاش أسواق السندات مع تحسن أسعار النفط في العام الجاري 2019. ومع بدء السندات المصدّرة القديمة بإطفاء قيمتها، خلال عام 2021، فإن بعض بلدان المجلس لديها مجال محدود لضبط موازناتها العامة. وفي ظل موجة البيع الواسعة، في الأسواق الناشئة، في عام 2018، تمكنت ارتفاعات أسعار النفط، وربط العملات بالدولار الأمريكي، من تعويض بعض الضغوط في عدد من بلدان المجلس. وقد تساهم ترقية خمسة أسواق مالية خليجية إلى مستوى أسواق السندات الناشئة، في جذب نحو 30 مليار دولار في صورة تدفقات داخلة إلى أسواق دول المجلس.

ورغم أهمية الجهود المبذولة، في دول المجلس، إلاّ أن هناك حاجة ملحّة لتعزيز/أو استمرار الإصلاحات الجذرية بمعناها الاقتصادي الواسع، وتحسين بيئة الأعمال، ومستوى التنافسية، وتعزيز دور القطاع الخاص، لخدمة هدف النمو المستدام، وذلك في ظل بيئة من الشفافية والمساءلة.

أما على مستوى أداء المؤشرات الاقتصادية لكل دولة خليجية فيلاحظ، خلال عام 2018، بأن أعلى نمو اقتصادي حقيقي قد تحقق في دولة الامارات (2.9%)، وأعلى نمو للناتج غير النفطي كان في قطر (4.8%)، بينما الأقل كان في السعودية (1.8%)، وسجلت أقل معدلات للتضخم في قطر (0.6%) ثم الكويت (0.9%)، وسجل أعلى رصيد عجز في الميزانية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البحرين (-8.6%)، بينما الأقل في دولة الامارات (-2.9 %)، وسجل أعلى دين عام كنسبة من لناتج المحلي الإجمالي في البحرين (91.2 %) ، بينما كان الأقل في السعودية (19.4%)، والكويت (19.5 %).

ويعرض الجدول (1-3)، والشكل البياني (1-3) عدداً من المؤشرات الاقتصادية الكلية لمجموعة دول المجلس المقدّرة لعام 2018، والمتوقعة لعامي 2019 و2020.

جدول (1-3)

مؤشرات اقتصادية مختارة لمجموعة بلدان مجلس التعاون 2018 – 2020

تقديرات 2018، وتوقعات 2019 و2020 (نسب مئوية)

المؤشر	2018	2019	2020
معدل النمو الحقيقي	2.3	2	2.7
معدل النمو النفطي	2	0.4	2.3
معدل النمو غير النفطي	2.5	3.3	3
معدل التضخم	2.3	1.5	2.5
رصيد الموازنة/الناتج	1.4-	3.8-	4-
الدين العام/الناتج	37.6	42.4	44.7
رصيد الحساب الجاري/الناتج	9.3	5.2	3.1

المصدر: IIF, 2019

الشكل (1-3):

مؤشرات اقتصادية مختارة لاداء بلدان مجلس التعاون

تقديرات 2018، وتوقعات 2019 و2020 (نسب مئوية)

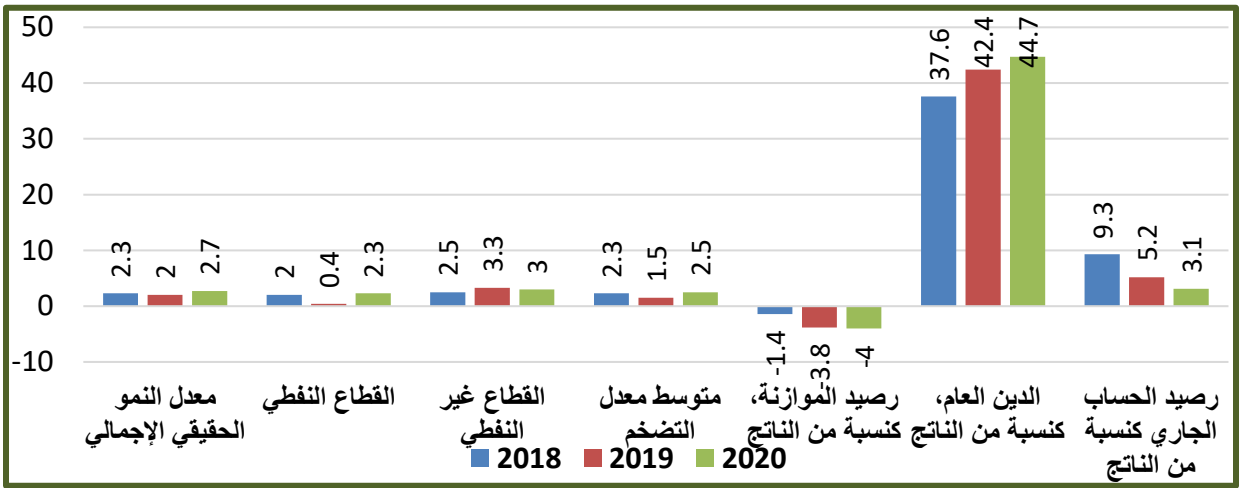

المصدر: IIF, 2019

ثانياً: التطورات المالية

في مواجهة تداعيات الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام الذي بدأ منذ منتصف العام 2014، التزمت بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية بسياسات وإجراءات تستهدف الضبط المالي واصلاح أوضاع ماليتها العامة. ويتناول الجزء التالي من البيان المالي عرضاً للتطورات المتعلقة بهذه الإجراءات خلال السنة المالية الأخيرة إضافة إلى حالة الدين العام في كل دولة من دول المجلس على حده.

المملكة العربية السعودية

حققت الإصلاحات الاقتصادية في السعودية نتائج إيجابية واضحة من خلال البيانات والمؤشرات التي سجلت في العام 2018. حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 2.2% عقب انكماشه في عام 2017. وارتفع الناتج المحلي النفطي الحقيقي بنسبة 2.8% (مقابل انخفاض بنسبة 3.1% في 2017)، بينما ارتفع الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 2.1% (مقابل ارتفاع بنسبة 1.3% في 2017). وبحلول شهر مارس 2019 انخفض معدل التضخم مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة 2.1% (على أساس سنوي)، بعد أن كان قد سجل ارتفاعاً في السنة المنقضية متأثراً بتطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة أسعار الطاقة في يناير 2018. وشهد العام 2018 نمواً في وتيرة الانفاق

العام وتراجعاً في عجز الموازنة العامة إلى نحو 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بفعل التحسن الذي شهدته الايرادات النفطية بشكل أساسي. وكان العجز المتوقع في مشروع الميزانية للعام ذاته يعادل نحو 6.9% من الناتج المحلي الإجمالي

في النصف الأول من يناير 2019، تمكنت السعودية من تسويق اصدارها الرابع للسندات الدولية، الذي بلغت قيمته 7.5 مليار دولار. واجتذب الاصدار طلباً تجاوز 27 مليار دولار أي أن الاصدار تمت تغطيته بأكثر من 3.5 مرة. وكانت السعودية قد باعت في أبريل 2018 سندات دولية بقيمة 11 مليار دولار، من أجل توفير احتياجات المملكة التمويلية من العملة الصعبة لعام 2018، وفي سبتمبر 2018 سوقت السعودية صكوكاً دولية بقيمة ملياري دولار في ثاني صفقة صكوك دولية للمملكة بعد أن باعت صكوكاً بقيمة 9 مليارات دولار في العام الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة قد باعت سندات وصكوكاً دولية بقيمة تتجاوز 60 مليار دولار منذ أن دخلت أسواق الدين العالمية في عام 2016.

دولة الامارات العربية المتحدة

أظهر الاقتصاد الإماراتي تعافياً من حالة التباطؤ التي شهدها في الفترة 2015 – 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يرتفع النمو غير النفطي إلى 3.9% في 2019 و4.2% في 2020 مع زيادة الاستثمار والائتمان المقدم للقطاع الخاص، والدفعة التي ينتظر أن يتلقاها النشاط السياحي من إقامة معرض إكسبو 2020. وتشير التوقعات إلى تحقيق الامارات لنمو كلي في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنحو 3.7% للفترة 2019–2020. ومن المتوقع أن يظل التضخم منخفضاً، رغم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في أوائل 2018. وعلى الرغم من ارتفاع الديون المتعثرة في فترة التباطؤ الاقتصادي، إلا أن البنوك ما زالت تتمتع بمستوى جيد من السيولة ورأس المال.

ويجري حالياً تطبيق إجراءات للتيسير المالي، بغية تمهيد السبيل لتعافي الاقتصاد. فبالتوازي مع تكثيف الإصلاحات الهيكلية لتعزيز آفاق المدى المتوسط، أعلنت السلطات خططاً للتحفيز المالي على مدار الثلاث سنوات القادمة، مما يعزز الزيادة المخططة في الاستثمار قبل معرض إكسبو 2020. ومع تحسن نشاط القطاع الخاص والإنهاء التدريجي لعملية التحفيز المالي، من المتوقع استئناف الضبط المالي

لضمان توافر مدخرات كافية من الثروة النفطية للأجيال القادمة. ومن المتوقع أن يتحول رصيد المالية العامة الكلي إلى تحقيق فائض في العام القادم بفضل ارتفاع أسعار النفط وأن يظل الرصيد موجباً على المدى المتوسط.

دولة قطر

في مارس 2019، تمكنت دولة قطر من تسويق سندات سيادية مقومة بالدولار الأمريكي، بقيمة 12 مليار دولار، أي نحو 43.7 مليار ريال قطري، ووصلت تغطية هذه السندات إلى نحو 4.16 ضعفاً. وكانت قطر قد أتمت تسويق إصدار مماثل في أبريل 2018 ولنفس فترات الاستحقاق ولكن بتكلفة أعلى. من جانب آخر، بلغت قيمة إصدارات دولة قطر من أدوات الدين المحلي في العام 2018 نحو 9.9 مليار دولار مقابل 12.8 مليار دولار في عام 2017.

وانتهجت قطر سياسة واسعة للضبط المالي، حيث خفضت الإنفاق الاستثماري من 180 إلى 130 مليار دولار، مع حفظ أولوية الإنفاق الاستثماري للمشاريع المرتبطة باستضافة فعاليات مباريات كأس العالم لسنة 2022، المزمع إقامتها في الدوحة. كما تبنت حزمة إجراءات تقشفية ترتب عليها تراجع نسبة عجز الموازنة.

وتتوقع قطر تحقيق فائض مالي أكبر هذا العام مقارنة مع العام 2018 الذي بلغ الفائض فيه خلال أول 9 أشهر نحو 8.9 مليار ريال، وتعود زيادة الفائض إلى توسع قطر في الاستثمارات الأجنبية من خلال جهاز قطر للاستثمار الذي يتوقع أن تصل أصوله هذا العام إلى أكثر من 342 مليار دولار أمريكي، إلى جانب احتياطي البنك المركزي البالغ نحو 49.5 مليارردولار.

سلطنة عمان

شهدت سلطنة عُمان تقليصاً للعجز في الموازنة العامة بدءً من العام 2017. وذلك بعد ارتفاع الإيرادات العامة مع نهاية عام 2017، مقارنة مع النصف المناظر من عام 2016 بفعل تحسّن الإيرادات النفطية، مع ضغط الانفاق العام بنحو (3%) للفترتين السابقتين. وتتجه السلطنة إلى إصدار سندات دولية

جديدة في النصف الأول من العام الجاري يصل حجمها إلى ما بين 2 – 3 مليارات دولار. وكانت السلطنة، قد أصدرت ثلاث شرائح من السندات الدولية بقيمة (6.5) مليار دولار. بالإضافة إلى اصدار كم من الصكوك.

ولا تزال هوامش الأمان الخارجي للسلطنة ملائمة، حيث ارتفع إجمالي الاحتياطيات الدولية في البنك المركزي العماني بنحو 1.3 مليار دولار أمريكي في 2018 وصولاً إلى 17.4 مليار دولار أمريكي. كذلك فإن أصول صندوق الثروة السيادية العماني، توفر هوامش أمان إضافية. ويمثل نظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي نظاماً ملائماً للسلطنة في ظل هيكل اقتصادها.

وكانت السطنة قد اعتمدت مؤخراً إصلاحات مهمة في مجالات القانون التجاري والتحكيم وإجراءات إصدار التراخيص. وكما أكدت " رؤية عمان 2040 " على أهمية استدامة أوضاع المالية العامة وسيادة القانون. وقررت السلطنة البدء بتنفيذ ضريبة القيمة المضافة في الربع الأخير من العام الجاري 2019. وكانت السلطنة قد انتهت من صياغة القانون المتعلق بضريبة القيمة المضافة، وهو حالياً في طور الإجراءات النهائية لدى وزارة الشؤون القانونية. وتتوقع عمان أن يساهم تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% بإضافة كبيرة للإيرادات الحكومية غير النفطية. وقدرت الأمانة العامة للضرائب بالسلطنة أن تولد هذه الضريبة إيرادات بنسبة 1.4% من الناتج المحلي الاجمالي للسلطنة.

كما أصدرت السلطنة في منتصف شهر مارس 2019، قانون الضريبة الانتقائية لتكون رابع دولة من دول المجلس بعد كلٍ من السعودية والإمارات والكويت في تطبيق هذه الضريبة. ومن المتوقع أن تسهم الضريبة الانتقائية في توسعة الوعاء الضريبي للسلطنة وتحقيق حصيلة ضريبية تصل إلى حدود 100 مليون ريال أي نحو 260 مليون دولار سنوياً، وستطبق لائحة القانون المذكور خلال مدة أقصاها 6 أشهر من تاريخ العمل به.

مملكة البحرين

تعرض التصنيف الائتماني لمملكة البحرين إلى ضغوط حادة بعد أن بلغت الديون السيادية في العام 2018 نحو 91.2% من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع احتياطي البنك المركزي في نهاية العام 2017 إلى 2.3 مليار دولار في نهاية العام 2017، مقارنة مع 5.8 مليار دولار في نهاية 2014. وأدى ذلك إلى تراجع قيمة سندات المملكة إثر ارتفاع مخاطر الائتمان إلى مستويات عالية.

وكانت البحرين، قد بدأت في يناير 2018 بتطبيق الضريبة الانتقائية على التبغ ومشتقاته والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، لتصبح ثالث دولة خليجية بعد السعودية، والإمارات في تبني هذه الضريبة. كما بدأت البحرين، في يناير 2019، بتطبيق ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات.

وفي فبراير 2019 تمكن صندوق الثروة السيادية لمملكة البحرين من تسويق صكوك بقيمة 600 مليون دولار بعائد نسبته 5.625% وهو أقل بنحو 60 نقطة أساس من العائد على صكوك بحرينية سابقة، في دلالة على تجدد اهتمام المستثمرين بأدوات الدين البحرينية، حيث بلغت قيمة أوامر الاكتتاب الأولية نحو 4 مليارات دولار. وجاء زخم لافت من الأوامر من الأسواق الناشئة. وأتى الاصدار بعد أن تم في يناير 2019 إدراج السندات السيادية وشبه السيادية للبحرين في مؤشرات جي بي مورغان للسندات الحكومية للأسواق الناشئة.

وكانت البحرين قد أقرت مشروع ميزانية العامين 2019 و2020 في فبراير 2019، والذي تضمن مزيداً من الانخفاض في عجز الميزانية المتوقع خلال العامين الحالي والمقبل بفضل برنامج الإصلاح المالي. ورصد مشروع الموازنة إنفاقاً تقديرياً بنحو 3.25 مليار دينار بحريني (8.6 مليار دولار) في 2019 مقابل ايرادات قدرت بنحو 2.74 مليار دينار بحريني، وانفاقاً بنحو 3.28 مليار دينار بحريني مقابل ايرادات قيمتها نحو 2.87 مليار دينار في 2020.

3-2. البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- يشير التقرير الإقليمي لصندوق النقد الدولي " مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان " المنشور في أبريل 2019 إلى أن النمو في بلدان هذه المنطقة وخصوصاً منها البلدان المصدرة للنفط سيظل ضعيفاً خلال العام الجاري 2019 مقارنة بالعام 2018 نتيجة تذبذب أسعار النفط والقيود المفروضة على إنتاج النفط وتباطؤ النمو العالمي. وتلقي هذه العوامل مهمة صعبة على عاتق صناع السياسات المالية في هذه البلدان، ألا وهي ضرورة مواصلة الضبط المالي مع الحفاظ على استمرارية النمو في ظل تزايد حالة عدم اليقين بشأن البيئة الخارجية.

- تراجعت آفاق النمو على المدى القريب في بلدان المنطقة المصدرة للنفط نتيجة اجتماع عدة عوامل شملت أسعار النفط المنخفضة والعوامل ذات الخصوصية المحلية والآثار المعاكسة على النمو غير النفطي من جراء تشديد الأوضاع المالية والنقدية المحلية. وبينما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحسنات ملموسة في الحساب الجاري وأرصدة المالية العامة في عام 2018، إلا أنه لا يرجح استمرار هذه المكاسب بسبب ضعف آفاق أسعار النفط .

- من المرجح خلال الفترة المقبلة استمرار التقلبات الكبيرة والمزمنة في أسعار النفط بسبب عوامل تشمل عدم اليقين بشأن التوترات التجارية العالمية، والعقوبات المفروضة على إيران، واستراتيجية الإنتاج التي تتبعها منظمة أوبك وقدرتها على الاستجابة لصدمات العرض غير المتوقعة. وفي الوقت نفسه، تشكل معدلات النمو العالمية المتباطئة والتوترات الجغرافية السياسية مخاطر إضافية كبيرة قد تؤدي إلى تطورات سلبية على مستوى المنطقة.

- وفي ظل هذه البيئة، ومع الترحيب بجهود الضبط المالي التي يقوم بها صناع السياسات في الدول المصدرة للنفط، وإن كانت لم تثمر بعد عن إمكانية ديمومة أوضاع المالية العامة على المدى الطويل، بسبب ضعف آفاق أسعار النفط. وفي ظل تراجع مستويات النمو الممكن، فإن جهود التنشيط المالي قد تكون غير قابلة للاستمرار ومكلفة، بل وقد تؤدي إلى نتائج عكسية.

- من المتوقع أن يبلغ النمو في البلدان المصدرة للنفط في المنطقة 0.4 % في عام 2019، ويعكس ذلك في الأساس التراجع الحاد في النشاط الاقتصادي في إيران (بنسبة 6%)، وتخفيض الإنتاج النفطي (وفق اتفاقية أوبك+ المبرمة في ديسمبر 2018) وتشديد الأوضاع المالية والنقدية المحلية في بعض البلدان.

- من المتوقع أن يطرأ تحسن طفيف في معدلات النمو في دول مجلس التعاون الخليجي ليبلغ 2.1% في عام 2019، مقابل 2% في عام 2018. ومن المرجح أن يسهم الإنفاق الحكومي وخطط البنية التحتية متعددة السنوات في دعم النشاط الاقتصادي إلى حد ما في كلاً من الكويت والسعودية، كما يتوقع أن تسهم النفقات المرتبطة بمعرض إكسبو 2020 بدبي وخطة التنشيط المالي في أبو ظبي في دعم النمو على المدى القريب في دولة الإمارات. وفي قطر، سيسهم بدء تشغيل مشروع برزان للغاز في دعم إنتاج المواد الهيدروكربونية في السنة الجارية، بينما يتوقع تراجع النمو غير الهيدروكربوني. وفي البحرين، يتوقع تباطؤ النمو في النشاط غير النفطي نتيجة الضبط المالي المقرر في إطار برنامج التوازن المالي الذي وضعته السلطات.

- ومن المتوقع أن يتراجع النمو بنسبة 1.7% في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي عقب تراجعه بنسبة 1.1% في 2018. وينشأ ذلك في الأساس عن التطورات التي تشهدها إيران، حيث يتوقع تفاقم حالة الركود، مما سيحد من النمو المتوقع بحوالي 10 نقاط مئوية خلال الفترة 2018 – 2020. ففي الجزائر، من المتوقع أن يشهد النمو تحسنا طفيفاً في عام 2019 بفضل تعافي إنتاج النفط والغاز. وعلى المدى المتوسط، تعتمد التوقعات بدرجة كبيرة على مجموعة التصحيحات والإصلاحات اللازمة التي بات تنفيذها غير مؤكد في الوقت الحالي بسبب التطورات السياسية التي تشهدها الجزائر منذ فترة. أما اليمن، فمن المرجح أن يشهد تحسناً نسبياً في إنتاج النفط رغم الصراعات الجارية. أما النمو في العراق فسيدعمه التعافي من أثر الصراعات، وزيادة الإنفاق العام وارتفاع الإنتاج النفطي إلى حد ما على أثر الاتفاق المبرم بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بشأن شروط الصادرات النفطية.

- تفترض توقعات النمو على المدى المتوسط في البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي انقضاء التوترات الإقليمية تدريجياً. وفي حالة تصاعد التوترات، سيفرض ذلك مخاطر سلبية على الآفاق.

التأثير السلبي لتشديد الأوضاع المالية على النمو والبنوك

- تشكل الآثار المعاكسة الناتجة عن تشديد الأوضاع المالية والنقدية المحلية عبئاً على النمو غير النفطي في بعض البلدان أيضاً. وقد أدى ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية في بلدان مجلس التعاون الخليجي، في ظل عودة مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى سياسته النقدية العادية، وتراجع أسعار العقارات (في قطر والإمارات) وأسعار الأسهم (دبي وعمان) إلى تشديد الأوضاع المالية المحلية، مما فرض قيوداً على النشاط غير النفطي. وأدت الضغوط الناجمة عن تشديد الأوضاع المالية العالمية إلى خروج تدفقات رأسمالية صافية من المنطقة خلال النصف الثاني من 2018، مما ساهم في تراجع نمو السيولة المحلية. ويتوقع أن يؤدي تيسير الأوضاع المالية العالمية في أوائل عام 2019 إلى الحد من تأثير الأحداث المعاكسة خلال الفترة المقبلة، وهو ما يتضح من الارتفاع الأخير في التدفقات الرأسمالية الوافدة.

- في ظل تراجع أسعار النفط وارتفاع أسعار الفائدة وضعف أوضاع الطلب، من المتوقع تراجع الائتمان في معظم البلدان. وبالرغم من أن بنوك المنطقة مستقرة بوجه عام بفضل ارتفاع مستويات رؤوس أموالها، قد يؤدي تراجع السيولة إلى تفاقم مواطن الضعف المتنامية في بعضها. وتحديداً، يمكن أن يؤدي انكشاف البنوك تجاه أسواق العقارات المتباطئة وضعف النمو غير النفطي إلى زيادة القروض المتعثرة في بعض البلدان (خصوصاً البحرين وعمان والإمارات).

تباطؤ وتيرة الضبط المالي

- بدأ الضبط المالي في المنطقة عام 2014 في أعقاب تراجع أسعار النفط، ولكن وتيرته تراجعت مع تعافي أسعار النفط في العام الماضي، ويتوقع استمرار تراجعها هذا العام بالرغم من الانخفاض المتوقع في أسعار النفط، بينما يتوقع توسع المالية العامة في السعودية والعراق والجزائر). غير أن تباطؤ وتيرة الضبط المالي في ظل التراجع المتوقع في أسعار النفط قد يؤدي إلى تفاقم مواطن الخطر على

المدى القريب في بعض البلدان التي تعاني من ضيق الحيز المالي، بما في ذلك بسبب ارتفاع مستويات الدين العام.

- وإلى جانب ما سبق، هناك دلائل على ضعف العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو في السنوات الأخيرة بسبب هيمنة الآثار الناجمة عن الصدمات الخارجية، وأيضاً على تراجع محتمل في مستويات النمو الممكن مقارنة بالفترة التي شهدت ارتفاع أسعار النفط ومستويات الاستثمار ومشاعر إيجابية قوية في الأسواق وتحسن البيئة الخارجية.

- في ذات الوقت، لا تزال الأسعار المحققة لتعادل المالية العامة أعلى بكثير من المسار الحالي لأسعار النفط، بالرغم من تخفيضها مؤخراً في معظم البلدان. ويتضح من ذلك حجم التحديات المالية الكبيرة التي تواجه المنطقة على المدى المتوسط نتيجة تراجع أسعار النفط المتوقعة، لا سيما في البلدان التي يزداد فيها حجم التزامات الدين العام.

- من أجل توفير فرص العمل الكافية، ينبغي على بلدان مجلس التعاون أن تركز على تحسين جودة التعليم، واصلاح أسواق العمل، وتوظيف المواطنين في القطاع الخاص، مع الحفاظ على التنافسية. وهناك حاجة أيضا لبذل مزيد من الجهود من أجل تحسين بيئة الأعمال في بعض البلدان، بما في ذلك من خلال وضع نظم قانونية لضمان وجود آليات حماية كافية ومحددة لمنع النزاعات وتسويتها، ومواصلة العمل على تحرير قوانين الملكية الأجنبية من القيود المتضمنة فيها.

- وتستلزم مواطن الضعف التي تشوب نظم الحوكمة في المنطقة التدخل العاجل لحل قضايا الفساد والحوكمة. فعلى سبيل المثال، سيمكن من خلال تنفيذ إجراءات مكافحة الرشوة وضمان النزاهة في نظم الحوكمة بالقطاع العام، بما في ذلك عن طريق معالجة قضايا تضارب المصالح، دعم جهود البلدان في مجال مكافحة الفساد والمساعدة في الحد من التكاليف المالية الناتجة عن الفساد.

- ومن خلال التركيز خصوصاً على تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة إنتاجيتها، سيمكن المساعدة في توفير فرص العمل الضرورية. ولا تزال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل أكثر من 90 % من الشركات وتعد أحد أهم مصادر خلق الوظائف، تساهم مساهمة محدودة نسبياً

في الاقتصادات من حيث الناتج ومستويات التوظيف. وبالرغم من أن معظم بلدان المنطقة تقر بأهمية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فإن الإصلاحات لا تستند إلى نهج شامل وتتفاوت من حيث درجة تقدمها.

3-3. البلدان المستوردة للنفط بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

- توقع التقرير الإقليمي لصندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2019 أن يظل النمو متواضعاً نسبيًا في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، حيث لا يزال النمو مقيداً بعدة عوامل سلبية محلية. كما لا تزال الآفاق في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ملبدة بالغيوم نظراً لتصاعد التوترات على صعيد التجارة العالمية، وأجواء عدم اليقين في الأسواق المالية، فضلاً عن تزايد الأزمات الاجتماعية، وارتفاع معدلات البطالة وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

- وتوقع التقرير أن يظل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي متواضعاً خلال عام 2019 في البلدان المستوردة للنفط في هذه المنطقة مما يعكس ضعف البيئة الخارجية فضلاً عن العوامل المحلية. ورغم أنه من المتوقع للنمو أن يرتفع بدرجة طفيفة على المدى المتوسط، إلا أنه ما زال مقيداً بأوجه الجمود الهيكلي التي تتصف بها العديد من بلدان المنطقة، ومعدل النمو منخفض إلى درجة لا يمكن معها خفض البطالة بشكل فعال مع ارتفاع الضغوط الديموغرافية.

- ووفق احصاءات العام 2018، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة خاصة بين الشباب (24.4%) والإناث (18.9%) كذلك لا زالت مشاركة الإناث في القوى العاملة منخفضة للغاية (26%)، وتزداد التوترات الاجتماعية في العديد من بلدان المنطقة حيث تأثرت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بجهود الضبط المالي والتقدم المحدود في الإصلاحات الهيكلية.

- وتزامناً، تزايد الدين العام بشكل كبير خلال العقد الماضي، مما يحد من الخيارات المتاحة على صعيد السياسة لمواجهة هذه التحديات. وتتفاقم المخاطر الناجمة عن ارتفاع مستويات الدين على المدى القريب بسبب آفاق النمو الأقل ملاءمة والأوضاع المالية العالمية الأكثر تقلباً، خاصة مع استحقاق

مقدار كبير من الديون بالعملة الأجنبية خلال السنوات المقبلة. ويواجه صناع السياسات على نحو متزايد المفاضلة بين مواجهة تحديات النمو وإعادة بناء الهوامش الوقائية لتعزيز الصلابة في مواجهة المخاطر قريبة الأجل وذلك في ظل تراجع ديناميكية الدين.

استمرار النمو المتواضع وغير المتوازن

- إن نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان المستوردة للنفط في المنطقة، والذي يخفي التباين الكبير بين هذه البلدان، من المتوقع أن يتباطئ من 4.2 % في عام 2018 إلى 3.6% في عام 2019، قبل أن يعاود الارتفاع إلى 4.3 % خلال الفترة ما بين 2020 و2023. ويؤدي ضعف النمو في باكستان إلى انخفاض معدل النمو الكلي في المنطقة هذا العام، حيث يتوقع أن تؤدي الاختلالات الاقتصادية الكلية الكبيرة وتحديات تصحيح السياسات الجارية إلى تباطؤ النمو في باكستان من 5.2 % في عام 2018 إلى 2.9 % في عام 2019.
- كذلك لا تزال آفاق النمو في المنطقة مقيدة بسبب انخفاض الاستثمار الخاص وتأخير الإصلاحات اللازمة لمعالجة المعوقات الهيكلية المستمرة أمام تنمية القطاع الخاص. وقد تم تخفيض توقعات النمو بصورة مطردة في العديد من البلدان (الأردن، لبنان، المغرب، باكستان، السودان) في ظل ضعف البيئة الخارجية. فقد كان من المتوقع أن يصل النمو في المنطقة في سنة 2019 إلى 4% وفق تقديرات التقرير الاقليمي لشهر أكتوبر 2018، مقارنة بالتوقعات الحالية التي تشير إلى بلوغه 3.6%.

انخفاض أسعار النفط عامل مساعد

- من المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري في المنطقة من 6.5 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 إلى 5.9% و5.2% في عامي 2019 و2020 على التوالي، حيث يساعد انخفاض أسعار النفط على تحسين معدلات التبادل التجاري في البلدان المستوردة للنفط. لكن رغم أن عجز الحساب الجاري في مصر والمغرب من المتوقع أن ينخفض إلى حوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2020، فإن العجز الخارجي لا زال كبيراً في بلدان أخرى في المنطقة. ونظراً لأن أسعار

النفط يرجح أن تظل متقلبة في ظل التوترات الجيوسياسية المستمرة، فإن تحسن معدلات التبادل التجاري أمر غير مؤكد.

- ومن المتوقع أن يتباطئ نمو الصادرات في المنطقة إلى 7% في عام 2019 و6.5 % في عام 2020 وهو ما يرجع أساساً إلى انخفاض الطلب لدى أهم الشركاء التجاريين. وبينما يتوقع أن يظل معدل نمو الصادرات مرتفعاً في مصر (مع استمرار التعافي من الصدمة التي تعرضت لها السياحة في وقت سابق والإنتاج الجديد من الغاز الطبيعي)، وأن يتحسن في الأردن (السياحة وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق نتيجة فتح الحدود الرئيسية والاتفاقيات التجارية مع الاتحاد الأوروبي) وموريتانيا (ارتفاع صادرات الحديد الخام والذهب)، ومن المتوقع أن يتباطئ نمو الصادرات في بلدان أخرى في المنطقة.

- ويؤدي تصاعد التوترات التجارية إلى تعرض كافة بلدان المنطقة إلى المزيد من مخاطر التطورات السلبية. ورغم أن تحويلات العاملين في الخارج تساعد على توفير احتياطي وقائي لتمويل العجز في الحساب الجاري في العديد من البلدان (المغرب، باكستان، الصومال)، هناك مخاطر تطورات سلبية في البلدان مصدر التحويلات (معظمها في أوروبا أو مجلس التعاون الخليجي).

ويتضمن الجدول التالي (2-3) بيانات وتقديرات صندوق النقد الدولي كما وردت في تقريره الاقليمي لنمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2000-2020 في مجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

جدول (2-3)

نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي 2000-2020

في مجموعة بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

السنة	البلدان المصدرة للنفط	دول مجلس التعاون الخليجي	العالم العربي	البلدان المستوردة للنفط
2014 – 2000	4.8	4.8	5.0	4.3
2015	1.9	2.6	3.2	3.8
2016	5.9	2.3	3.6	3.7
2017	1.3	(0.3)	1.4	4.1
2018	0.6	2.0	2.6	4.2
*2019	0.4	2.1	2.8	3.6
**2020	2.8	2.8	3.8	4.0

المصدر: Regional Economic Outlook Update: Middle East & Central Asia ، أبريل 2019.

* بيانات 2019 تقديرية

** بيانات 2020 توقع

- مصادر البيانات: السلطات الوطنية وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
- بيانات الفترة 2011-2020 لا تتضمن بيانات الجمهورية العربية السورية.
- البلدان المصدرة للنفط في المنطقة تشمل الجزائر والبحرين وايران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والسعودية ودولة الامارات واليمن.

3-4. علاقات الكويت الاقتصادية على المستوى الخليجي والعربي والدولي

أ. على المستوى العربي

تلعب دولة الكويت دوراً بارزاً وأساسياً في تعزيز مسيرة التعاون الاقتصادي العربي، من خلال مشاركتها الفاعلة في كافة اجتماعات جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة. كما تسهم دولة الكويت بفعالية في التحضير للقمم العربية وخاصة تلك التي تهتم بالمجال التنموي الاقتصادي. كما أنها تعمل في صياغة الاتفاقيات الاقتصادية في إطار جامعة الدول العربية مثل اتفاقية تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، وبرنامجها التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية وغيرها من الاتفاقيات العربية ذات الصلة.

- **القمة العربية الاقتصادية – 20 يناير 2019 بيروت:**

شاركت وزارة المالية في اجتماع القمة العربية التنموية: الإقتصادية والإجتماعية على مستوى القادة والرؤساء العرب حيث اتخذت هذه القمة العديد من القرارات من أهمها، دعم الاقتصاد الفلسطيني والأمن الغذائي العربي، وتطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

بالإضافة إلى ذلك نظرت القمة في الميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030، والسوق العربية المشتركة للكهرباء، وإدارة النفايات الصلبة في العالم العربي، والأعباء الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استضافة النازحين السوريين وأثارها على الدول المستضيفة، والتحديات التي تواجهها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) وتبعاتها على الدول المستضيفة للاجئين الفلسطينيين، والإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر مُتعدد الأبعاد 2020 – 2030، والاستراتيجية العربية لحماية الأطفال في وضع اللجوء/النزوح للدول العربية.

كما توافق الاجتماع على وضع رؤية عربية مشتركة في مجال التكنولوجيا والإقتصاد الرقمي والأمن السيبراني، وفي هذا السياق أطلق صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه مبادرة طموحة لإنشاء صندوق لاستثمار في مجالات التكنولوجيا والإقتصاد الرقمي برأس مال قدره 200 مليون دولار أمريكي وبمشاركة القطاع الخاص، حيث أعلنت دولة الكويت عن مساهمتها بخمسين مليون دولار أمريكي، كما أعلنت دولة قطر عن مساهمتها بمبلغ مماثل من رأس مال هذا الصندوق على أن يُدار من قبل الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي.

- **القمة العربية (30) – مارس 2019 تونس:-**

كما شاركت وزارة المالية في أعمال مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (30)، حيث تم بحث العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالعمل الاقتصادي العربي المشترك في المجالات التنموية المختلفة.

- **المجلس الاقتصادي والاجتماعي – فبراير 2019**

وعلى مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب، شاركت وزارة المالية في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدورته العادية (103) بتاريخ 7 فبراير 2019، واتخذ المجلس في هذا الاجتماع العديد من القرارات كالملف الاقتصادي والاجتماعي للعرض على مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة والإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بدورتها الرابعة ومُتابعة تنفيذ قرارات القمة العربية الأفريقية في دورتها الرابعة ومتابعة تنفيذ إعلان الرياض الصادر عن القمة الرابعة للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية والاعداد للقمة الخامسة. بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتطورات الاتحاد الجمركي العربي، والاستثمار في الدول العربية وتعديل النظام الأساسي لمجلس الوزراء العرب. ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات التنموية والاجتماعية.

- **مجلس وزراء المالية العرب – 25 /2019/4 بدولة الكويت:**

في إطار المهام التي تقوم بها دولة الكويت ممثلة بوزارة المالية، شاركت الوزارة في الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية والتي يتم خلالها مناقشة وبحث العديد من المواضيع ذات الاهتمام المشترك من أهمها أداء تلك المؤسسات واعتماد ميزانياتها بعد مراجعة حساباتها بالإضافة إلى انتخاب رؤساء ونائبين مجالس المحافظات لتلك المؤسسات والهيئات ومن ثم إقرار البرامج التي ستنفذها بمجالات التنمية المستدامة بهدف تحقيقها في الدول العربية.

ب- على المستوى الخليجي

شارك صاحب السمو أمير البلاد في القمة الـ 39 لدول مجلس التعاون الخليجي التي انعقدت في الرياض العاصمة السعودية في 2018/12/9. وأكد قادة دول المجلس في هذه القمة، على المستوى الاقتصادي، ضرورة وضع خارطة طريق لتحقيق التكامل بين دول المجلس بما يضمن المزيد من النمو والرخاء لبلدانهم، والوصول تحقيق الوحدة الاقتصادية بحلول 2025، كما أشاد قادة المجلس بإنشاء مجلس التنسيق السعودي الكويتي الذي تندرج تحت مظلته جميع مجالات التعاون، بالإضافة إلى إنشاء المجالس الثنائية المماثلة للتنسيق بين دول المجلس.

القيمة المضافة والضرائب الانتقائية

اعتمد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته السابعة والثلاثين (بمملكة البحرين – ديسمبر 2016) اتفاقيتي ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية، وتتضمن ضريبة القيمة المضافة فرض ضرائب بواقع 5% على السلع والخدمات، أما الضرائب الانتقائية فيتم فرضها على سلع محددة لها آثار سلبية من الجانبين الصحي أو الاجتماعي (مثل التبغ ومشتقاته، والمشروبات الغازية، ومشروبات الطاقة، والسلع ذات الطبيعة الخاصة) وتتراوح الضريبة على هذه السلع ما بين 50% و100%. والتزاماً من دولة الكويت بقرارات المجلس الأعلى فقد قامت الوزارة بإحالة مشروعي قانون كلاً من اتفاقيتي ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية إلى مجلس الوزراء والذي أحالهما بدوره إلى مجلس الأمة لدراستهما تمهيداً لاتخاذ الإجراءات التشريعية المناسبة حيال ذلك.

هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية

من جانب آخر عقد الفريق الفني الخليجي المعني بدراسة برنامج عمل هيئة الشؤون الاقتصادية والتنموية بمجلس التعاون الخليجي اجتماعه الثاني بالكويت يومي 12-2019/2/13 بحضور ممثلين عن دول المجلس حيث تمت مناقشة مخرجات المرحلة الأولى لدراسة برنامج عمل الهيئة والتي سيتم رفع توصياتها إلى اللجنة التحضيرية الدائمة على المستوى الوزاري للهيئة.

التزام الكويت بقرارات السوق المشتركة

تعتبر دولة الكويت من أكثر الدول الخليجية التزاماً بتطبيق القرارات المتعلقة بالسوق الخليجية المشتركة، وتظهر الاحصائيات استفادة شرائح عريضة ومتنوعة من مواطني دول المجلس من قرارات المواطنة الخليجية التي اتخذتها دول مجلس التعاون، حيث أن هناك زيادة ملحوظه في اعداد مواطني دول المجلس المالكين للعقارات بدولة الكويت، حيث بلغ عددهم 161 شخصاً في عام 2016 و170 شخصاً في عام 2017، كما أن هناك زيادة متصاعدة في أعداد مواطني دول المجلس المساهمين في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الكويت، حيث بلغ عددهم 3416 مساهماً في عام 2017 و3499 مساهماً في عام 2018. وفيما يتعلق بالشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة الكويت

والمصرح لمواطني دول المجلس تملك حصص بها وتداول أسهمها فبلغ خلال العام 2018 ما مجموعه 175 شركة، تصل رسملتها السوقية إلى نحو 28.7 مليار دينار.

أما بالنسبة لحركة القادمين من دول المجلس عبر المنافذ البرية فبلغ عددهم نحو 3.2 مليون شخص في غضون العام 2017، بينما بلغ عدد سائقي الشاحنات القادمة عبر هذه المنافذ البرية خلال نفس العام نحو25.7 ألفاً، وبلغ عدد القادمين عبر المنافذ الجوية نحو276.8 .

وعلى صعيد التعليم بلغ إجمالي عدد الطلبة من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي المسجلين في المدارس الحكومية بدولة الكويت للعام الدراسي 2017/2016 نحو 282 ألف طالب وطالبة في مراحل التعليم العام المختلفة، وبلغ إجمالي عدد المعلمين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي العاملين في المدارس الحكومية بدولة الكويت فبلغ نحو 23 ألف معلم ومعلمة.

وتبلغ أعداد مواطني دول مجلس التعاون العاملين في القطاع الحكومي بدولة الكويت 5213 موظفاً، وفي القطاع الأهلي 2823 موظفاً، اما الكويتيون العاملون في القطاع الحكومي بدول مجلس التعاون الخليجي فبلغ عددهم 61 موظفاً، وفي القطاع الأهلي 409 موظفين.

وتعد دول الخليج عامة شريكاً تجارياً رئيسياً للكويت، حيث بلغت قيمة واردات الكويت من دول الخليج العربية خلال العام 2017 نحو 842.6 مليون دينار، بينما بلغت قيمة صادراتها إلى هذه الدول خلال نفس العام نحو 3.554 مليارات دينار.

ج – مستوى المنظمات الدولية والإقليمية

في مجال الاستفادة من المؤسسات الدولية والإقليمية التي تساهم بها دولة الكويت، تم التنسيق مع عدد من الجهات في القطاعين العام والخاص للاستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها هذه المؤسسات . يضاف إلى ذلك الجهود الهادفة إلى الاستفادة من برنامج التعاون الفني بين الحكومة والبنك الدولي.

وتقوم الوزارة بتقييم مساهمات دولة الكويت في المنظمات الدولية والإقليمية التي يبلغ عددها 118 منظمة منها 61 منظمة دولية و27 منظمة عربية و20 منظمة إقليمية و10 منظمات اسلامية. حيث

يتم سداد مساهمات الدولة السنوية في هذه المنظمات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة وتبلغ المساهمات والاشتراكات السنوية لدولة الكويت في جملة هذه المنظمات المتخصصة كما في سنة 2018 نحو 15.3 مليون دينار كويتي.

د – العلاقات الاقتصادية الثنائية

يعتبر التعاون الاقتصادي الثنائي في عصرنا الحاضر أحد الدعائم الأساسية التي تنظم العلاقات الاقتصادية القائمة على أساس من المصالح المشتركة المتبادلة بين الدول، ويمثل التعاون الاقتصادي أحد الروافد الأساسية والحيوية التي تساهم في تعزيز وتوثيق العلاقات الثنائية مع كافة الدول في مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري لتطوير ودعم العلاقات الاقتصادية الثنائية خصوصاً مع الدول التي تمثل أهمية استراتيجية لدولة الكويت.

حيث تسعى الكويت عبر وزارة المالية إلى دعم وتوطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية في إطار اللجان الوزارية المشتركة القائمة والتي تشرف عليها الوزارة والاتفاقات ومذكرات التفاهم بالإضافة إلى السعي نحو إنشاء وعقد اجتماعات لجان أخرى سواءً على المستوى الوزاري أو الفني وبما يتوافق مع توجهات دولة الكويت السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى المشاركة في أعمال اللجان التي تشرف عليها وزارات أخرى (وزارة الخارجية، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة النفط). وكانت الوزارة قد عقدت عدداً من اللجان المشتركة خلال السنة المالية 2019/2018 ترأس الجانب الكويتي فيها وزير المالية.

كما تم إعداد إعداد مشاريع اتفاقيات ومذكرات تفاهم، وبروتوكولات لجان مشتركة بين دولة الكويت ودول أخرى:

كما تعد وزارة المالية تقارير حول العلاقات الاقتصادية الثنائية بين دولة الكويت والدول الأخرى من خلال متابعة التطورات والمستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية وفقاً للتوجهات العامة للدولة. ويتم ذلك في إطار الاعداد للزيارات الرسمية المتبادلة التي تتم بين دولة الكويت والدول الأخرى، بالإضافة إلى الاستعانة بها عند عقد اللقاءات الثنائية مع المسئولين رفيعي المستوى.

هـ. في مجال المفاوضات الاقتصادية

تسعى وزارة المالية من خلال اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الإطارية والحوارات الاستراتيجية على تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى وفتح الأسواق وتحرير تجارة السلع من خلال إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على أهم صادرات دولة الكويت من المنتجات البترولية والبتروكيماوية وغيرها من السلع، وذلك لتحسين الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي للدولة، بالإضافة إلى تقديم التزامات بما يتوافق مع قوانين وأنظمة الدولة في تجارة الخدمات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وفتح المجال لرجال الأعمال في الكويت للاستثمار في الدول الأخرى، والاستفادة من خبرات الدول في تأهيل الأنشطة ذات الطابع الاقتصادي في دولة الكويت، بما يتواكب مع آخر التطورات الاقتصادية العالمية وذلك لتحقيق رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح " كويت جديدة بحلول عام 2035 "، وذلك لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وثقافي رائد.

وتنفيذاً لقرارات مجلس وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي جرى استئناف مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكلٍ من جمهورية الصين الشعبية وأستراليا ونيوزيلندا وتركيا. كما أبرمت دول المجلس عدداً من الاتفاقيات الإطارية مع كلٍ من الصين، ماليزيا، جورجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا، اليابان، الهند، باكستان، وتركيا، البيرو ومجموعة الآسيان ومجموعة الميركسور، وغيرها من الدول والمجموعات الاقتصادية الاخرى.

وتترأس وزارة المالية فريق العمل الاقتصادي والمالي في الحوارات الاستراتيجية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الأخرى وتسعى دول المجلس من خلال هذه الحوارات إلى تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية وتبادل الخبرات في المواضيع ذات الاهتمام المشترك مع عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية ومنها (الاتحاد الأوروبي- مجموعة الآسيان- تركيا- الصين- استراليا- اليابان- باكستان- المغرب- الأردن).

مبادرة الخليج (المبادرة البريطانية)

بناءً على مبادرة الحكومة البريطانية في عام 2010 لتعزيز التعاون مع دول المجلس، من خلال (مبادرة الخليج)، تم عقد (5) اجتماعات بين الجانبين، كان آخرها المؤتمر الخليجي البريطاني حول الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك في 19 ابريل 2017 في لندن بالمملكة المتحدة حيث تم الاتفاق على تعزيز التعاون في مجالات تسهيل اجراءات التأشيرات لمواطني دول المجلس، التجارة والاستثمار، زيادة التبادل التجاري والاستثماري، التعاون بين رجال الأعمال، الأمن، التعليم والثقافة، الطاقة، والتعاون في مجال التنمية).

الفصل الرابــع

التطورات الاقتصادية المحلية

الفصل الرابــع
التطورات الاقتصادية المحلية

4-1. النمو الاقتصادي المحلي

يعبر النمو الاقتصادي عن الأداء الكلي لاقتصاد الدولة، ويقاس النمو بالتغير النسبي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي من فترة زمنية معينة إلى فترة زمنية مناظرة لاحقة. كما يمكن قياس النمو على المستوى القطاعي. ويمكن قياس النمو الإسمي باستخدام الأسعار الجارية، وقياس النمو الحقيقي باستخدام الأسعار الثابتة.

وفي حالة الكويت، يعتمد معدل النمو الاقتصادي الإسمي (أي المقدر بالأسعار الجارية) بشكل رئيسي على الدخل المتحقق من الصادرات النفطية، أي أن التغير في هذا المعدل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط، حيث تؤثر تقلبات هذه الأسعار بشكل جوهري على معدل النمو الاسمي. واستناداً إلى التقديرات الأولية المتاحة لعام 2018 على أساس سنوي وربع سنوي عند إعداد هذا البيان المالي، بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي بالأسعار الجارية للعام 2018 نحو 18.0%، في حين بلغ معدل النمو المناظر لنفس السنة بالأسعار الثابتة أو الحقيقية (لسنة 2010) نحو 1.2% فقط.

أما على مستوى القطاع النفطي فأن معدلات النمو هي 25.2 % للإسمي و1.26% للحقيقي. بينما بلغ معدل النمو، خلال ذات الفترة، في حالة القطاعات غير النفطية، وهي الأهم من ناحية تنويع مصادر الدخل نحو 6.0% بالأسعار الجارية، و1.21% بالأسعار الثابتة (لسنة 2010).

ويوضح الشكل (1-4) معدلات النمو لمجموع الناتج المحلي الإجمالي، ومكوناته النفطية، وغير النفطية بالأسعار الجارية والثابتة. ولغرض المقارنة، كان معدل النمو في العام 2014 وهي السنة التي بدأ فيها تراجع أسعار النفط سالباً (-6.3 %) بالأسعار الجارية، مقابل معدل نمو موجب بالأسعار الثابتة بنحو0.5%، في حين سجل النمو في العام 2011 أي خلال فترة صعود أسعار النفط معدلاً بلغ 28.5% بالأسعار الجارية مقابل 9.6% بالأسعار الثابتة.

الشكل (1-4)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في سنة 2018

بالأسعار الجارية، والثابتة لكلٍ من الناتجين النفطي وغير النفطي

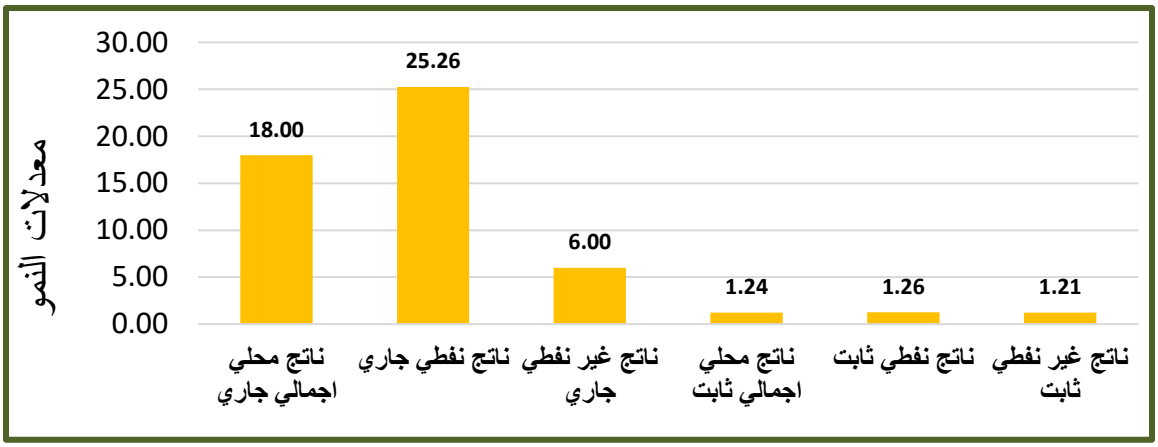

وبالاعتماد على بيانات بنك الكويت المركزي، الخاصة بصافي التعامل مع العالم الخارجي والمعروضة استناداً إلى عوائد الاستثمارات، وبيانات الإدارة المركزية للإحصاء الخاصة بقيم الناتج المحلي الإجمالي، يمكن الحصول على تقديرات الدخل القومي الإجمالي لدولة الكويت في عامي 2017 و2018 (بجمع التقديرات الأولية ربع السنوية للعام 2018)، وذلك بالأسعار الجارية لتقييم صافي دخول الاستثمارات بأسعار السوق.

الشكل (2-4)

الناتج المحلي الاجمالي GDP، والدخل القومي الصافي GNI

بالأسعار الجارية بالمليون دينار كويتي 2017 و2018

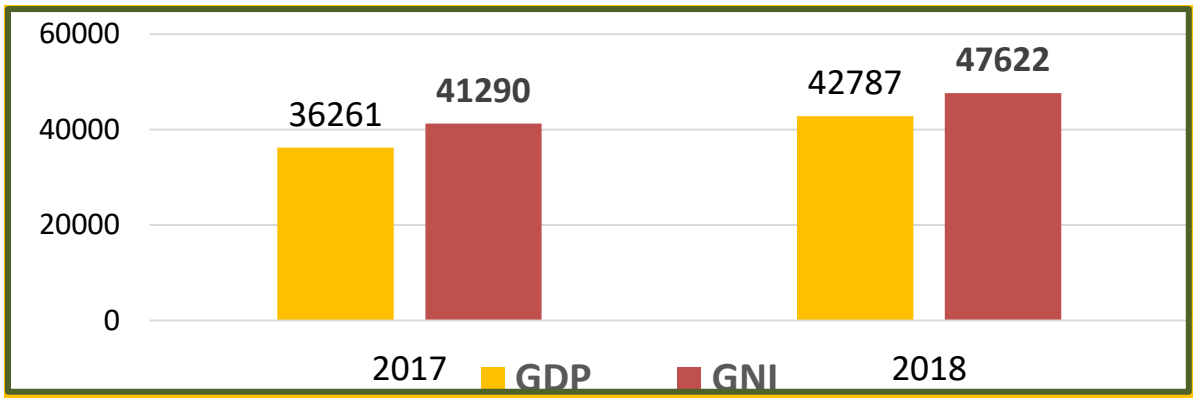

وعند النظر إلى بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية والثابتة، بين عامي 2016 و2017 (حيث لم تنشر الإدارة المركزية للإحصاء، حتى موعد اعداد هذا البيان المالي الإحصاءات الخاصة ببنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018)، يلاحظ من الشكل (2-4) أن جميع بنود الانفاق المقيّمة بالأسعار الثابتة، ماعدا الصادرات التي تهيمن عليها صادرات النفط، هي أقل من نظيرتها المقيمة بالأسعار الجارية.

كما يلاحظ أن كافة بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، قد شهدت نمواً سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة، كما يبين جدول (1-4). وتفاوتت هذه المعدلات بين أعلى معدل بالأسعار الجارية في حالة الصادرات (16%)، وأقل معدل في حالة الاستهلاك الخاص (5%). أما في حالة الأسعار الثابتة فقد تراوحت معدلات النمو بين أعلى معدل في حالة الواردات (11%)، وأقل معدل في حالة الاستهلاك الحكومي (2%).

كما تشير المقارنات في مجال الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة إلى الاستقرار النسبي بالأسعار الجارية بالنسبة لكافة المكونات ماعدا الصادرات التي ارتفعت أهميتها النسبية من 47% في العام 2016 إلى 50% في العام 2017، وكذلك الاستهلاك الخاص الذي انخفضت أهميته النسبية من 45% إلى 43% خلال نفس الفترة. أما على مستوى الأسعار الثابتة فشهدت كل البنود تفاوتاً في الأهمية النسبية خاصة الواردات التي ارتفعت أهميتها من 35% عام 2016 إلى 41% عام 2017، في ظل ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات من 65% إلى 66% خلال نفس الفترة .

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن معدل نمو الاستهلاك الحكومي والأهمية النسبية لهذا النوع من الإنفاق هي الأقل بالأسعار الثابتة بين عامي 2016 و2017.

الشكل (3-4)

الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة على التوالي

مليون دينار كويتي 2016 - 2017

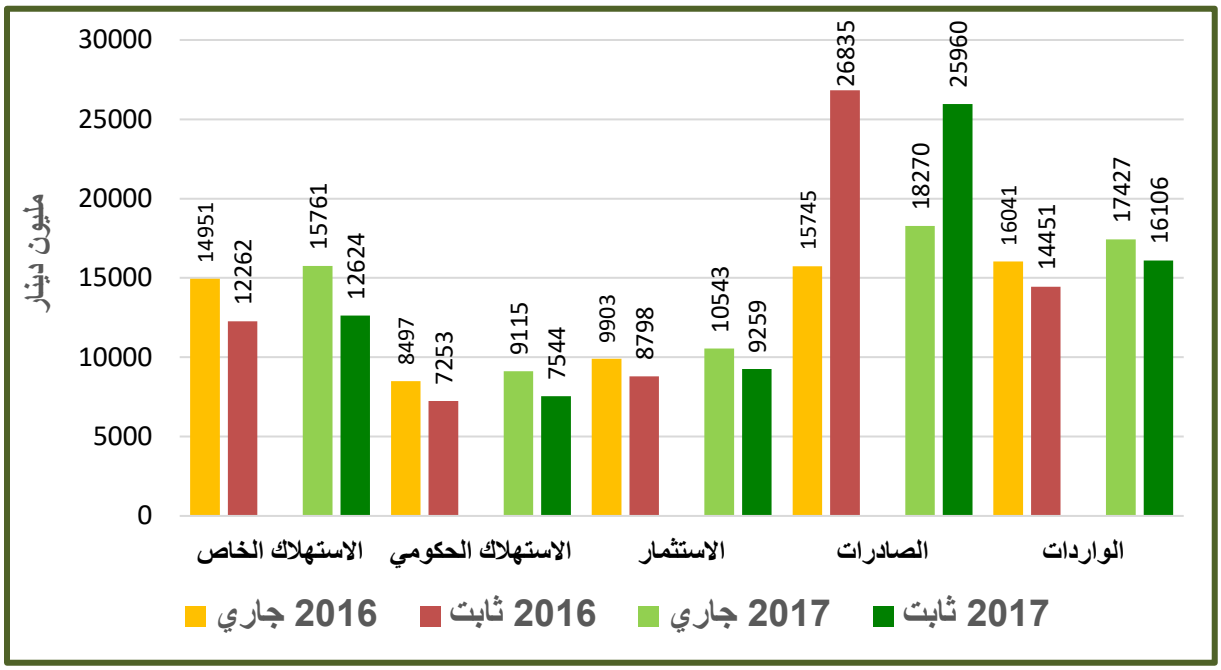

جدول (1-4)

معدلات نمو بنود الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية والثابتة لعامي 2016 – 2017

الأسعار	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي	الاستثمار	الصادرات	الواردات
أسعار جارية	5	7	6	16	8
أسعار ثابتة	2	2	5	4-	11

المصدر: المعدلات محتسبة من بيانات الإدارة المركزية للاحصاء

جدول (2-4)

الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية والثابتة لعامي 2016 – 2017

الأسعار	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الحكومي	الاستثمار	الصادرات	الواردات
الجارية 2016	45	25	29	47	48
الثابتة 2016	30	17	21	65	35
الجارية 2017	43	25	29	50	48
الثابتة 2017	32	19	23	66	41

المصدر: الأهمية النسبية محتسبة من بيانات الإدارة المركزية للاحصاء

وبهدف بيان أهمية تنويع الصادرات (وهي المكون الأهم للناتج المحلي الإجمالي في حالة دولة الكويت) يجدر التنويه في هذا السياق إلى أن الصادرات النفطية لا زالت تمثل 90.9% من إجمالي الصادرات وفق بيانات العام 2018 بالمقارنة مع 94.3% في العام 2013 والنسبة المتبقية هي للصادرات غير النفطية أي 9.1% في سنة 2018، ونحو 4.4% في سنة 2013، وهذه نسبة متواضعة تتطلب المزيد من الجهد ضمن برنامج شامل للإصلاح والتنويع الاقتصادي الهيكلي من أجل زيادتها.

كما أن الواردات (وهي تسرب من الناتج المحلي الإجمالي لصالح العالم الخارجي) تتركز أساساً في السلع الوسيطة المستخدمة كمواد أولية لانتاج السلع والخدمات بالدولة وهي تمثل 42.2% من إجمالي الواردات عام 2018 مقابل 39.7% عام 2013. ثم الواردات من السلع الاستهلاكية (38.1%) لعام 2018، مقابل (44.7%) عام 2013. مع نسبة بلغت في العام 2018 (19.4%) للسلع الاستثمارية، مقابل (15.4%) عام 2013. علماً بأن النسبة الأخيرة مؤهلة لارتفاع ملحوظ في ظل أي برنامج اصلاح هيكلي قائم على التنويع المستدام.

وكان لتباطؤ نمو " الاستثمار" وهو مكون آخر من مكونات الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018، ضمن أسباب أخرى أثر في تواضع معدل النمو المسجل خلال العام كما أشار إصدار بنك الكويت الوطني عن اقتصاديات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في يناير 2019. وبلغ معدل نمو ذلك الاستثمار في 2018 كما أشرنا أعلاه نحو 1.24% بالأسعار الثابتة. حيث تمّ تخصيص 1.6 مليار دينار فقط لهذا الغرض حتى أوائل ديسمبر 2018 ويعتبر هذا الرقم أقل من نصف القيمة المتوقعة في بداية العام والبالغة 4 مليارات دينار.

ويعزى هذا الانخفاض إلى التأخر في تنفيذ بعض المشروعات الكبرى مثل مشروع محطة الزور الشمالية، ومجمع البتروكيماويات التابع للشركة البترولية المتكاملة بالإضافة إلى إلغاء مشروعات شبكات الطرق التي كان من المقرر أن يبدأ العمل بها منذ النصف الأول من عام 2018. إلاّ أنه من المتوقع أن تتسارع وتيرة تنفيذ المشروعات الاستثمارية في العام الجاري 2019 (مع أهمية خاصة لتنفيذ مشروعات الطاقة والمياه والنفط والغاز والانشاءات).

أما الاستهلاك الخاص (الذي تأتي أهميته بعد الصادرات كمكون للناتج المحلي الإجمالي، مع استثناء الواردات)، فكان له دور مهم في إنعاش الناتج المحلي. ويرجع ذلك إلى عدد من العوامل منها انتعاش معدلات التوظف التي وصلت إلى 3.3% في الربع الثاني من عام 2018، بالمقارنة مع 2.4% في الربع الثاني من عام 2017. مع نمو السحب الآلي ونقاط البيع بنحو 8.6%، على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2018، (وفق ما أوردته نشرة بنك الكويت الوطني، بخصوص الإنفاق الاستهلاكي، 19 مايو 2019). بالإضافة إلى زخم معدلات الائتمان للقطاع الخاص وضمنه الائتمان الموجه للقطاع العائلي (والذي ارتفع من 567.2 عام 2017 إلى 604.8 مليون دينار عام 2018 أي بمعدل نمو 6.6%، وفق البيانات المنشورة من قبل بنك الكويت المركزي.

وضمن القطاعات غير النفطية، والتي حققت معدل نمو 2% فقط، واعتماداً على البيانات ربع السنوية الأولية، للربع الأخير من سنة 2018 مقارنة مع الربع الرابع من سنة 2017، فإن أعلى معدل نمو ضمن هذه القطاعات وبالأسعار الثابتة، تجسد في نمو قطاع المطاعم والفنادق (21.1%)، ثم الزراعة والصيد (20%)، ثم الخدمات الآخرى (14.4%)، والتشييد والبناء (6.2%). مع تحقيق قطاع الاتصالات لنمو سالب (- 17.4%)، وكذلك قطاع الصناعات التحويلية (- 4.9 %).

ويوضح الشكل (4-4) معدلات نمو القطاعات غير النفطية، بالأسعار الثابتة، لعامي 2016 و2017 (بيانات عام 2018 لا زالت بيانات ربع سنوية وغير قابلة للمقارنة مع السنوات السابقة). ويلاحظ أن أعلى معدل نمو محقق في عام 2016 هو في حالة الصناعات التحويلية (20%)، وأقل معدل هو في حالة التشييد والبناء (-11 %). أما في عام 2017 فقد تركز أعلى معدل نمو في قطاع المطاعم والفنادق (11.3%)، وأقل معدل في قطاع التشييد والبناء (-12.2 %).

الشكل (4-4)

معدلات النمو في القطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة

2016 و2017

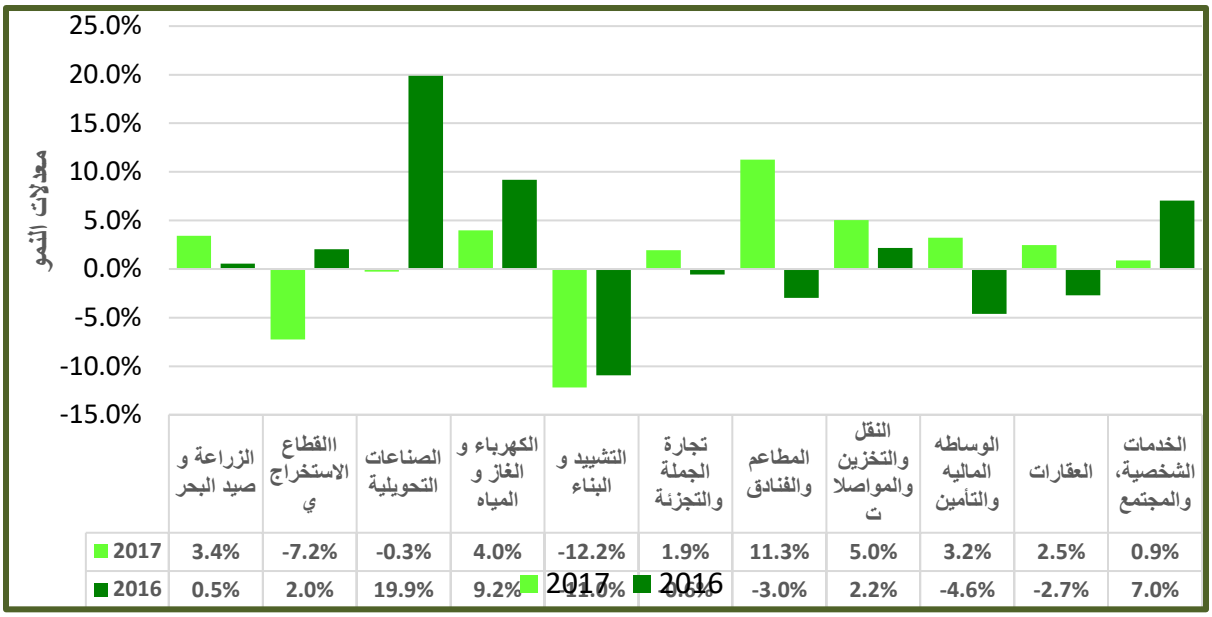

	الزراعة و صيد البحر	االقطاع الاستخراجي	الصناعات التحويلية	الكهرباء و الغاز و المياه	التشييد و البناء	تجارة الجملة والتجزئة	المطاعم والفنادق	النقل والتخزين والمواصلات	الوساطه الماليه والتأمين	العقارات	الخدمات الشخصية، والمجتمع
2017	3.4%	-7.2%	-0.3%	4.0%	-12.2%	1.9%	11.3%	5.0%	3.2%	2.5%	0.9%
2016	0.5%	2.0%	19.9%	9.2%	-11.0%	-0.6%	-3.0%	2.2%	-4.6%	-2.7%	7.0%

4-2. تنمية الدور النفطي للقطاع الخاص

تسعى مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة نحو تنمية القطاع الخاص في دولة الكويت، وذلك عبر تعظيم مساهمته في تلبية احتياجات الصناعة النفطية من المواد والخدمات، ويكشف الجدول التالي النمو المتزايد في الإنفاق الفعلي للمؤسسة وشركاتها التابعة الموجه نحو تلبية احتياجات الصناعة النفطية الكويتية من مواد وخدمات من القطاع الخاص المحلي، حيث بلغ الإنفاق في التسعة شهور الأولى من العام المالي 2019/2018 ما مقداره 1522,26 مليون دينار، ويتخطى ذلك ما تم إنفاقه خلال السنة المالية الماضية.

جدول (3-4):

تطور إنفاق مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة

على منتجات وخدمات القطاع الخاص المحلي بالمليون دينار كويتي

2013/2012 – ديسمبر 2018

السنة	2103/2012	2104/2013	2015/2014	2016/2015	2017/2016	2018/2017	2019 /2018 **
المبلغ	918,208	979,123	997,325	1398,06	1287,75	1427,48	1522,26

* لا يشمل القروض من البنوك المحلية.

** بيانات أول 9 شهور من السنة المالية 2019/2018

كما شهدت السنوات الماضية قيام المؤسسة وشركاتها التابعة بإشراك القطاع الخاص في العديد من الأنشطة، كمصنع الملح والكلورين ومصنع مزج زيوت التزييت ومصنع الفحم المكلسن و80 محطة لتعبئة الوقود، وتم فتح المجال أيضاً لشراكات بين المؤسسة وشركاتها التابعة من جهة والقطاع الخاص المحلي والشركات العالمية من جهة أخرى وذلك في الصناعات البتروكيماوية (الأولفينات والعطريات والستايرين)، وساهمت تلك المشاركات في نمو الاقتصاد المحلي وتطوير دور ومساهمة القطاع المحلي في صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات.

وفي ذات السياق تطمح مؤسسة البترول الكويتية في المستقبل المنظور لتوسعة مشاركة القطاع الخاص في أنشطتها إذ تسعى المؤسسة إلى توفير وطرح المزيد من الفرص الصناعية البترولية المعتمدة ضمن برنامج المحتوى المحلي. كما تتطلع المؤسسة من خلال توجهاتها الإستراتيجية إلى تعظيم مساهمة القطاع الخاص وتطوير قدراته في الصناعة النفطية الكويتية، وستواصل المؤسسة تطبيق توجهاتها الإستراتيجية لتنمية المحتوى المحلي، والتي من أهمها ما يلي:

- الاستفادة من نشاطي التكرير والتصنيع والبتروكيماويات لإتاحة فرص للقطاع الخاص المحلي لإقامة صناعات تحويلية لاحقة في دولة الكويت.
- زيادة حصة القطاع الخاص المحلي من إنفاق المؤسسة وشركاتها التابعة. مع الالتزام بأن تكون نسبة 30% على الأقل من إجمالي الإنفاق الرأسمالي من خلال الموردين والمقاولين المحليين.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في أنشطة استثمارات المؤسسة الحالية والمستقبلية.

وفي سبيل تحقيق تلك الإستراتيجية تسعى المؤسسة نحو إقامة منطقة صناعية بترولية توفر بنية تحتية مناسبة لمشاركة القطاع الخاص في الصناعة النفطية، حيث صدر في 19 نوفمبر 2017 قرار وزير البلدية رقم 2017/791، والمتضمن تخصيص أرض بمساحة 7,41 كيلومتر مربع في جنوب البلاد للمؤسسة لغرض إنشاء المنطقة الصناعية البترولية، وتعكف المؤسسة حالياً على إنجاز جميع الخطوات المطلوبة لإقامة المنطقة الصناعية البترولية.

وعلى صعيد تعظيم مساهمة القطاع الخاص في أعمال المؤسسة وشركاتها التابعة، فقد جرى الإعلان عن العديد من الفرص سواء في الاستفادة من منتجات الصناعة النفطية كقيم لصناعات أخرى ومنها (نسيج الرافيا بولي بروبلين وصفائح وألواح البولي بروبلين)، حيث قامت شركة صناعة الكيماويات البترولية بتوقيع مذكرتي تفاهم لهذين المشروعين مع مستثمرين محليين لتصنيع هذه المواد, كما تم الإعلان عن عدة مشاريع أخرى مثل صفائح البولي ايثيلين, استخدام ثاني أكسيد الكربون في تعزيز استخراج النفط، وقامت شركة البترول الوطنية الكويتية بالإعلان عن فرصة مشروع الفحم البترولي المكلسن مؤخراً للحصول على إبداء الرغبة من المستثمرين الصناعيين، وتقوم حالياً بتأهيل الشركات لمشروع استخلاص المعادن من المواد الحفازة والمستهلكة، ومن جهة أخرى تم ترويج عدد من الفرص الصناعية التي تمكن القطاع الخاص من تزويد الصناعة النفطية بالمنتجات والخدمات، ومن تلك الفرص تطوير قدرات مزج المواد الكيمائية محلياً، تطوير صناعة خطوط الأنابيب محلياً، تقديم خدمات المواد الكيميائية الشائعة وزيوت التشحيم، ومصنع لإنتاج ألواح التحميل (الطبليات)، وغيرها.

وحرصاً من المؤسسة وشركاتها التابعة بأهمية العمالة الوطنية في القطاع النفطي، وتحقيقاً لرؤية الدولة في دعم الكوادر الكويتية وتشجيعها للعمل في القطاع الخاص، قامت المؤسسة برفع نسبة مشاركة العمالة الوطنية بأنشطة ومشاريع القطاع النفطي من خلال إلزام المقاول بتعيين العمالة الوطنية بنسبة لا تقل عن 30% بدلاً من 25% في العقود القابلة للتكويت.

وأخيراً ومن خلال ما قامت به المؤسسة في الماضي من جهود وما تتخذه من خطط مستقبلية، فإن المؤسسة وشركاتها التابعة مستمرة في طموحها الرامي نحو زيادة كفاءة عملياتها والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تطوير وتعزيز دور القطاع الخاص في صناعة النفط والأنشطة المساندة.

4-3. التطورات النقدية والمصرفية

تستند السياسة النقدية للدولة إلى مرتكزات تستهدف تحقيق الاستقرار النقدي، واستقرار سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية بهدف المحافظة على القوة الشرائية لها، والحد من الضغوط التضخمية، وتحفيز النمو الاقتصادي، ودعم الإدخار بالعملة المحلية لتوفير السيولة النقدية اللازمة لتمويل الاستثمار وزيادة معدلات النشاط الإنتاجي.

أولا: التطورات النقدية

- **عرض النقود**

تظهر بيانات البنك المركزي الخاصة بعرض النقود بالمفهوم الواسع (M2)، والذي يشمل إضافة إلى النقد المتداول، الودائع تحت الطلب لدى البنوك المحلية والودائع لأجل وودائع الإدخار والودائع بالعملات الأجنبية في البنوك، أن عرض النقد (M2) قد بلغ في نهاية السنة 2019/2018 نحو 38947 مليون دينار، مرتفعًا بما نسبته 5% عن مستواه المسجل في نهاية السنة المالية 2018/2017 البالغ نحو 37095 مليون دينار. وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 1% نتيجة لارتفاع كلٍ من الودائع تحت الطلب بنحو 0.2%، والنقد المتداول بنحو 4.6% من جانب، وارتفاع شبه النقد بنسبة 6.6% من جانب آخر فيما بين نهاية السنتين الماليتين المذكورتين. ويبين الجدول التالي تطورات عرض النقود في نهاية كل سنة من السنوات المالية الخمس الأخيرة.

أسعار الفائدة المحلية

يعتبر سعر الخصم سعراً محورياً ترتبط به، وضمن هوامش محددة الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي. وبناءً على ذلك،

يؤدي خفض سعر الخصم إلى تخفيض الحدود القصوى لأسعار الفائدة على معاملات الإقراض بالدينار الكويتي لدى وحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي بذات مقدار ذلك الخفض.

وفي ضوء المتابعة المستمرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي لمستجدات الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمصرفية المحلية من جهة، والتطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، واستمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز دعامات النمو الاقتصادي المحلي مع المحافظة على جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخرات المحلية التي تشكل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي والمحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يكرس الأجواء المواتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة، فقد قام برفع سعر الخصم بمقدار ربع نقطة مئوية ابتداءً من 22 مارس 2018 ليصبح 3.0% بدلاً من 2.75%، وهو أول رفع منذ مارس 2017.

وضمن هذا الإطار، وفيما يتعلق بمستويات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي، فقد ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة المعلنة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية لجميع الآجال خلال السنة المالية 2019/2018، لتبلغ في المتوسط نحو 2.39% لأجل شهر، و2.53% لأجل 3 أشهر، مقارنةً بنحو 1.53% لأجل شهر، و1.68% لأجل 3 أشهر خلال السنة المالية السابقة 2018/2017. كما ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة لتلك الودائع بالدولار الأمريكي خلال السنة المالية 2019/2018 لتصل إلى نحو 1.56% للودائع لأجل شهر ونحو 1.79% للودائع لأجل 3 أشهر مقارنةً بنحو 0.78% لأجل شهر ونحو 0.94% لأجل 3 أشهر خلال السنة المالية السابقة 2018/2017.

وبناءً على ذلك، ارتفعت الهوامش القائمة بين أسعار الفائدة المذكورة لصالح الودائع بالدينار الكويتي خلال السنة المالية 2019/2018، حيث بلغ الهامش القائم بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لدى البنوك المحلية بكلٍّ من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي نحو 0.83% لأجل شهر، ونحو

0.74% لأجل 3 أشهر مقارنةً بنحو 0.75% لأجل شهر ونحو 0.74% لأجل 3 أشهر خلال السنة المالية السابقة 2018/2017.

وتجدر الإشارة إلى أن المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الأرصدة القائمة للتسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي (المقيم وغير المقيم) لدى البنوك المحلية في نهاية شهر فبراير من العام 2019 من السنة المالية 2019/2018 قد بلغ نحو 4.83% مقابل نحو 4.76% في نهاية الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. ومن جانب آخر، بلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الأرصدة القائمة لودائع القطاع الخاص (المقيم وغير المقيم) بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية في نهاية فبراير 2019 من السنة المالية 2019/2018 نحو 1.86% مقابل نحو 1.60% في نهاية الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة. ويبين الجدول التالي متوسط أسعار الفائدة على الودائع في البنوك المحلية لشهر و3 أشهر خلال السنوات الخمس الماضية، كما يبين الشكل الذي يليه متوسط أسعار الفائدة المرجحة على الودائع والتسهيلات الائتمانية خلال السنوات الأربع الأخيرة.

- **الائتمان المصرفي**

ارتفعت أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية لتصل إلى نحو 37420.8 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2019/2018 بزيادة بلغت نحو 1861.8 مليون دينار أي بنسبة 5.2% عن مستواها المسجل في نهاية السنة المالية 2018/2017 البالغ نحو 35559.1 مليون دينار، بينما كلن مستواها المسجل في نهاية السنة المالية 2017/2016 قد بلغ نحو 34887.6 مليون دينار.

وتتمثل أبرز القطاعات التي ارتفعت أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة لها من البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2019/2018 في كلٍ من التسهيلات الشخصية (بنسبة 4.9%)، وقطاع الصناعة (بنسبة 3.2%)، وقطاع الإنشاء (بنسبة 10.1%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بنسبة 34.0%)، وقطاع العقار (بنسبة 4.0%). فيما تتمثل أبرز القطاعات التي تراجعت أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة لها من البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2019/2018 في كل من قطاعي المؤسسات

المالية غير المصرفية بنسبة (4.4%)، والخدمات العامة بنسبة (0.1%)، وذلك مقارنةً مع نهاية السنة المالية السابقة. ويبين الجدول التالي إجمالي التسهيلات الائتمانية والتسهيلات الشخصية في نهاية السنوات المالية الخمس الماضية. بينما يبين الشكل (5-4) تطور التسهيلات الإئتمانية والتسهيلات الشخصية في نهاية السنوات المالية الخمس الأخيرة.

الشكل (5-4):

تطور التسهيلات الإئتمانية والتسهيلات الشخصية (مليون دينار كويتي)

في السنوات المالية 2019/2018 – 2015/2014

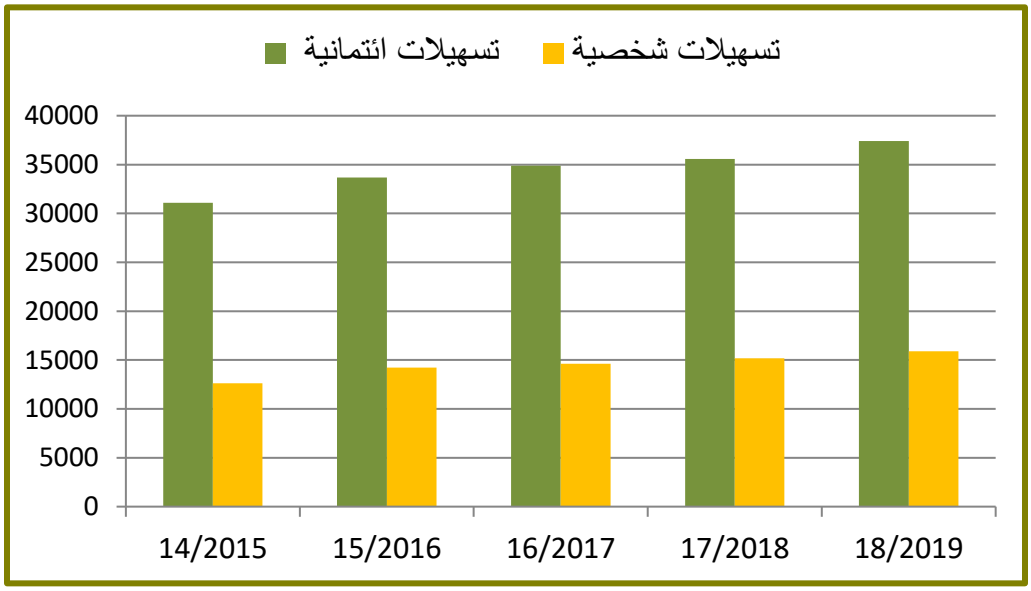

- **سعر صرف الدينار الكويتي**

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنحو 4.5 فلس أي بما نسبته 1.5% ليصل إلى مستواه البالغ نحو 303.9 فلس في نهاية السنة المالية 2019/2018 مقارنةً مع نحو 299.4 فلسًا في نهاية السنة المالية 2018/2017. كما ارتفع متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2019/2018 بنحو 0.7 فلسًا وبنسبة 0.2% ليصل إلى نحو 302.8 فلسًا مقابل 302.1 فلسًا لمتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية السابقة 2018/2017.

- **ودائـع المقيمين**

ارتفعت أرصدة ودائع المقيمين (ودائع القطاع الخاص وودائع الحكومة) لدى البنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2019/2018 بنحو 2.4% لتصل إلى نحو 43169.7 مليون دينار (تمثل نحو 64.0% من إجمالي المطلوبات على البنوك المحلية) مقارنةً بنحو 42164.9 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة. وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة لزيادة أرصدة ودائع القطاع الخاص بنحو 5.0% لتصل تلك الأرصدة إلى نحو 37144.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2019/2018 مقارنةً بنحو 35371.2 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة، هذا من جانب، وانخفاض أرصدة ودائع الحكومة بنسبة 11.3% لتصل إلى 6025.7 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2019/2018 مقارنة بنحو 6793.7 مليونًا في نهاية السنة المالية السابقة من جانب آخر.

- **اصدارات سندات البنك المركزي:**

انخفض رصـــيد ســـندات البنك المركزي والتورق المقابل في نهاية الســـنة المالية 2019/2018 ليصـل إلى نحو 2958 مليون دينار أي بانخفاض قيمته 70 مليون دينار ونسـبته 2.3% مقارنةً بمسـتواه في نهاية السنة المالية 2018/2017 والبالغ نحو 3028 مليون دينار.

- **إصدارات أدوات الدين العام**

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام المحلية نيابة عن وزارة المالية، وقد انخفض الرصيد القائم لأدوات الدين العام ليصل في نهاية السنة المالية 2019/2018 إلى نحو 3392 مليون دينار وبانخفاض قيمته 1150 مليون دينار بنسبة 25.3% مقارنةً بنهاية السنة المالية 2018/2017، كما تتولى الهيئة العامة للاستثمار إدارة إصدارات أدوات الدين العام الأجنبية نيابة عن وزارة المالية حيث بلغ رصيد إصدارات السندات الدولية نحو 2440 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2019/2018.

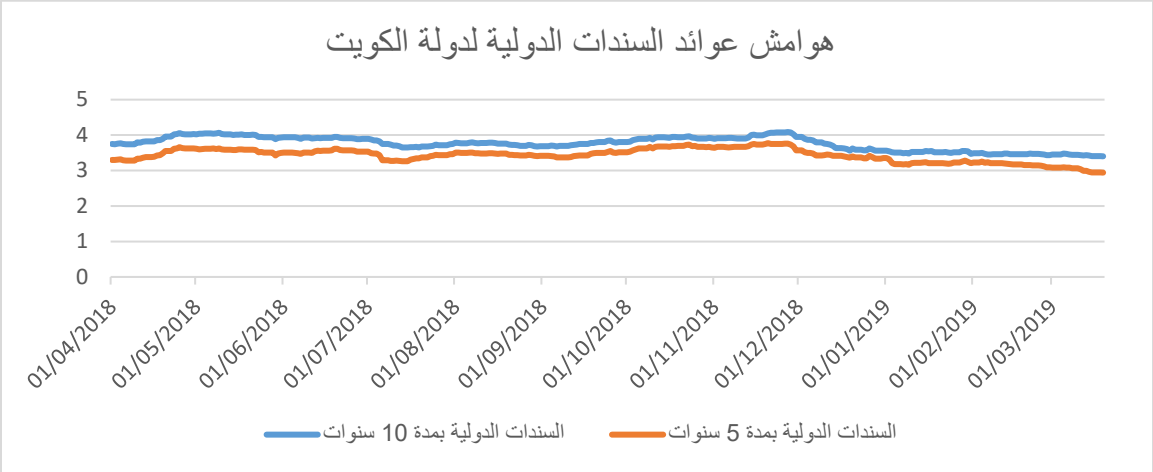

المبالغ بالمليون دينار كويتي

	عائد السندات الدولية خلال السنة المالية 2019/2018	
	السندات الدولية بمدة 5 سنوات	السندات الدولية بمدة 10 سنوات
الحد الأقصى للعائد	3.774	4.086
الحد الأدنى للعائد	2.942	3.401
متوسط العائد	3.434	3.763

	مارس2019	مارس2018
رصيد أدوات الدين العام (سندات محلية ، تورق، سندات دولية)	5,858	6,976
فوائد (سندات محلية ، تورق، سندات دولية)	176	170

وفيما يختص بتكلفة الاقتراض في السنة المالية 2020/2019 في حالة إقرار قانون الإذن للحكومة بالاقتراض المشار إليه، فإن ذلك سيكون على ضوء عوامل ومتغيرات عدة مثل أسعار الفائدة ومدد السداد وحالة الأسواق المحلية والخارجية.

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية

بلغ إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية في نهاية السنة المالية 2019/2018 نحو 67431.4 مليون دينار بارتفاع قيمته نحو 3555.4 مليون دينار ونسبته 5.6% عن مستواه البالغ نحو 63876.0 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2018/2017.

ثانياً: الرقابة على النشاط المصرفي

استمرت جهود بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2018/2017 في مجال الإشراف والرقابة على الوحدات المصرفية والمالية المسجلة لديه، وذلك في إطار الحفاظ على سلامة الأوضاع المالية لتلك الوحدات وزيادة تحصين القطاع المصرفي، وترسيخ دعائم الاستقرار المالي في الدولة. وفيما يلي أهم الجهود التي قام بها البنك المركزي في هذا السياق.

1- في مجال الرقابة والاشراف

- واصل بنك الكويت المركزي متابعة تطبيق البنوك لحزمة إصلاحات بازل (3)، والمتمثلة في معيار كفاية رأس المال، ومعيار الرفع المالي، ومعيار تغطية السيولة ومعيار صافي التمويل المستقر، والتي تهدف إلى تحسين جودة رأس المال والحد من تراكم الرفع المالي بالقطاع المصرفي، بالإضافة إلى تعزيز قدرة البنوك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير والمحافظة على مصادر تمويل للأصول والأنشطة أكثر استقرارًا.
- استكمالاً للدور الرقابي لبنك الكويت المركزي الهادف إلى ضمان سلامة أنشطة البنوك التجارية المحلية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بدولة الكويت وشركات الاستثمار، أصدر البنك المركزي عدداً من التعاميم المنظمة والخاصة بالمواضيع التالية:

- تكليف أحد مكاتب تدقيق الحسابات للقيام بفحص ربع سنوي لجميع القروض الاستهلاكية والمقسطة الممنوحة من قبل شركات الاستثمار.
- تراخيص وزارة التجارة والصناعة للبنوك بالقيام بمنح جوائز للعملاء، بهدف ضمان شفافية تلك العمليات، ولوقف أي شبهات قد تثار حولها.
- إخطار بنك الكويت المركزي بحالات الاختلاس والاحتيال والتزوير التي يتعرض لها البنك، خاصة مع تزايد حجم الخدمات المالية الإلكترونية المقدمة إلى العملاء.
- توفير خدمة الرسائل النصية مجانًا لجميع عملاء البنوك من الأفراد عن كل المعاملات المصرفية التي تتم على حساباتهم، بما فيها عمليات البطاقات المصرفية بأنواعها اعتباراً من 16-9-2018.
- تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال، وذلك تحت مظلة القانون رقم 20 لسنة 2014 في شأن المعاملات الإلكترونية، الذي أسند لبنك الكويت المركزي كامل صلاحيات الإشراف والرقابة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال.
- زيادة مبلغ القرض الاستهلاكي الذي يمنح للعميل بما لا يتجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري وبحد أقصى 25 ألف دينار كويتي ولا يدخل ضمن الحد الأقصى للقرض الاسكاني الذي يبلغ 70 ألف دينار.
- إصدار وثيقة الإطار العام للبيئة الرقابية التجريبية لدعم المبادرات المبتكرة للبنوك في هذا المجال وتنظيمها رقابيًا بما يخدم مصلحة الاقتصاد الكويتي.
- الضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة المتعلقة في من يعين رئيساً للجهاز التنفيذي في بنك أو شركة تمويل، وفيمن يعين نائباً أو مساعداً لرئيس الجهاز التنفيذي.
- إلزام البنوك المحلية بإعداد البيانات المالية (كما في 2018/12/31) وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9)، بهدف تطبيق أحدث المعايير وأفضل الممارسات العالمية.

2- أعمال وأنشطة أخرى

- بتاريخ 2018/1/17 وقع البنك المركزي مذكرة تفاهم مع هيئة أسواق المال بهدف التنسيق والتعاون بين الطرفين بشأن تحديد الاختصاصات في مجال الرقابة والإشراف على بعض جوانب أنشطة الوحدات الخاضعة لرقابة البنك، بالإضافة إلى ما يتعلق بالأدوات المالية وإصدارها وتداولها والخاضعة لرقابة الهيئة. وتمثل مذكرة التفاهم هذه تحديثا لمذكرة مماثلة كان قد تم التوقيع عليها بتاريخ 2011/9/11.
- بتاريخ 2018/5/2 استضاف بنك الكويت المركزي مؤتمرًا بعنوان "المالية الإسلامية: أطروحة عالمية". وقد هدف المؤتمر، الذي حضره محافظو بنوك مركزية اسلامية ورؤساء وممثلون من مصارف اسلامية، إلى إلقاء الضوء على القضايا الرئيسية التي تواجه قطاع الصناعة المالية الإسلامية وسبل مواجهة تحدياتها.
- في إطار اهتمام بنك الكويت المركزي بتطوير قدرات الكوادر الوطنية في المجالات المالية والاقتصادية، تم خلال السنة المالية 2019/2018 عقد عدد من ورش العمل لموظفي البنك بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.
- في إطار السعي نحو تطوير كوادر بشرية مؤهلة فنياً ومهنياً في أصول الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي على عمليات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، قام البنك المركزي بالتعاون مع معهد الدراسات المصرفية بإعداد شهادة "المدقق الشرعي المعتمد".

4-4. هيئة أسواق المال وبورصة الكويت

أولاً: ترقيات بورصة الكويت

بعد جهود حثيثة دامت خمس سنوات، أنضمت الكويت في مايو 2017 إلى عضوية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو)، وذلك بعد وفائها بكافة الشروط والالتزامات القانونية، ويؤكد هذا الانضمام على توافق الأداء التنظيمي والرقابي لهيئة أسواق المال، التي أنشأت في العام 2010، مع الممارسات الدولية القياسية. وتوفر هذه العضوية للمستثمرين الدوليين دلالة عن سلامة المناخ الاستثماري المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن نحو 95% من الجهات الرقابية في أسواق المال العالمية أعضاء في الأيسكو. وفي سبتمبر 2017 وافقت مؤسسة فوتسي روسيل FTSE Russel على ترقية بورصة الكويت

من سوقٍ مبتدئة إلى سوق ناشئة، وذلك بعد استيفاء البورصة لمتطلبات تلك الترقية من تحديثٍ للبنية التحتية، وبعد حصول فوتسي روسيل من وكالات التصنيف الائتماني الدولية على كافة البيانات والمعلومات التي تؤكد ذلك.

وفي يوليو 2018، أعلنت شركة "مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال MSCI" ادراج الكويت ضمن قائمة المراجعة السنوية المقررة في يونيو 2019 من أجل النظر في ترقية البورصة الى مؤشر الأسواق الناشئة، وهو المؤشر العالمي الأكثر شهرة لهذه الشريحة من الأسواق، حيث يضم 23 دولة تمثل 10% من القيمة السوقية لبورصات العالم، وتجدر الإشارة الى أن الانضمام لهذا المؤشر يعتمد على معايير تتعلق بمستوى السيولة، والشفافية، ومدى سهولة الاستثمار.

بالإضافة إلى ذلك، قامت وكالة التصنيف العالمية ستاندرد آند بوورز داو جونز S&P Dow Jones بترقية بورصة الكويت إلى سوق ناشئة، على أن يتم إدراج الأسهم الكويتية في مؤشرات S&P Dow Jones في 23 سبتمبر 2019.

وقد ارتفعت القيمة السوقية لأسهم البورصة مع نهاية مارس 2019 إلى 31.8 مليار دينار كويتي مقارنةً بقيمة 28.6 مليار دينار أي بنسبة 11.2%. وخلال فترة السنة المالية المنقضية في مارس 2019 بلغت استثمارات المستثمرين المؤسسيين في البورصة 3.42 مليار دينار مقارنةً مع 2.11 مليار دينار خلال السنة المالية المنتهية في مارس 2018 أي بزيادة قدرها نحو 62%، الأمر الذي يدل على ارتفاع ثقة مدراء الصناديق والمحافظ الاستثمارية بالبورصة الكويتية.

كما سجل إجمالي قيمة التداول من قبل المستثمرين الأجانب في البورصة خلال السنة المالية المنقضية في مارس 2019 ارتفاعاً من نحو 590 مليون دينار في السنة المالية السابقة إلى نحو 1.26 مليار دينار أي بزيادة نسبتها نحو 114%، مما يدل على تفاعل المستثمرين الأجانب مع التطورات الإيجابية التي شهدتها البورصة.

ثانياً: خصخصة البورصة

فاز تحالف تقوده شركة الاستثمارات الوطنية (التابعة لمجموعة الخرافي) عن طريق المزايدة بحصة قدرها 44% من أسهم شركة بورصة الكويت. وكانت هذه الشركة قد تأسست في 21 أبريل 2014 بقرار من مجلس مفوضي هيئة أسواق المال، وذلك تمهيداً لنقل ملكية السوق المالي إلى القطاع الخاص. وتتولى شركة بورصة الكويت، التي كانت مملوكة بالكامل إلى هيئة أسواق المال، إدارة جميع الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والقيام بالمهام الإدارية والمالية التي يقتضيها تشغيل مرفق البورصة. وقد أعلن التحالف الفائز أن لديه خطة خمسية تهدف إلى الارتقاء بمستويات التداول في البورصة. وتجدر الإشارة إلى أن بورصة أثينا وهي المشغل الدولي الشريك للتحالف ستلعب دوراً أساسياً في تطوير نظم وأدوات التداول الجديدة (المشتقات).

ومن المقرر أن تؤول 6% من أسهم البورصة إلى مؤسسة التأمينات الاجتماعية. بينما سيتم تخصيص الأسهم المتبقية 50% من الأسهم للمواطنين من خلال اكتتاب عام من المرجح أن يكون في الربع الأخير من العام الجاري 2019 أو الربع الأول من عام 2020. وسيكون تخصيص أسهم الاكتتاب العام من دون رسوم أو علاوة إصدار وبسعر 100 فلس للسهم.

ثالثاً: تصنيف الشركات المدرجة الى ثلاثة مستويات

أطلقت هيئة أسواق المال مع بداية السنة المالية المنقضية 2019/2018 المرحلة الثانية من مراحل تطوير البورصة، وتضمنت تقسيم الشركات المدرجة في البورصة على ثلاثة أسواق هي السوق الأول والسوق الرئيسي وسوق المزادات. وتتم مراجعة أسس التقسيم على هذه الأسواق سنوياً حسب المعايير التي وضعتها البورصة.

حيث يضم السوق الأول الشركات التي تتسم أسهمها بسيولة عالية وقيمة سوقية كبيرة، أما السوق الرئيسي فيضم الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها. أما سوق المزادات فيضم الشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأول والرئيسي والأسهم ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة. وتعد بورصة الكويت أول بورصة في المنطقة تنفذ عملية

تقسيم وتصنيف السوق بما يواكب الأسواق العالمية، مما يفتح المجال أمامها لاستحداث أدوات استثمارية جديدة.

رابعاً: برامج تطوير أسواق المال

عملت هيئة أسواق رأس المال ضمن استراتيجيتها 2018 – 2021 على استكمال العديد من المشاريع الأخرى الهادفة إلى الارتقاء بنظم وآليات التداول في أسواق المال في الكويت وتعمل في المرحلة الحالية على تنفيذ وإطلاق عدة مبادرات من أهمها استكمال المراحل المتبقية من مشروع تطوير السوق، مشروع الإفصاح الالكتروني باستخدام لغة الـ XBRL، مشروع معيار كفاية رأس المال للأشخاص المرخص لهم، مبادرات هيئة أسواق المال المستقبلية.

كما تعمل هيئة أسواق المال على تحقيق توجهاتها الاستراتيجية من خلال استكمال مشاريعها الحالية لتطوير نشاط السوق المالي، وكذلك من خلال عدة مبادرات ضمن استراتيجيتها إلى العام 2021 والجاري العمل على ترجمتها إلى مشاريع شاملة لكافة أوجه نشاط الهيئة، وأبرز ما تتضمنه استراتيجية الهيئة الارتقاء بكفاءة وتنافسية أسواق المال، حماية المستثمرين، واستقرار أسواق المال والتنمية المستدامة.

4-5. حركة التداول في أسواق المال

تحسن أداء مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت بحلول نهاية السنة المالية 2019/2018، حيث أقفل مؤشر السوق العام على ارتفاعٍ نسبته 12.36% مقارنةً بإقفال نهاية السنة المالية السابقة. كما سجل مؤشر السوق الأول ارتفاعاً نسبته 19.74% مقارنةً بإقفال نهاية السنة المالية السابقة، بينما سجل مؤشر السوق الرئيسي انخفاضاً نسبته 1.65% في نهاية السنة المالية 2019/18 مقارنةً بإقفال نهاية السنة المالية السابقة. وسجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعاً لتصل في نهاية السنة المالية 2019/18 إلى نحو 32.699 بليون دينار، بارتفاعٍ قيمته نحو 3.675 بلايين دينار ونسبته 12.66% مقارنةً بنهاية السنة المالية السابقة.

كذلك ارتفعت معدلات التداول الرئيسية بشكل ملموس خلال السنة المالية 2019/18 مقارنةً بالسنة المالية السابقة، حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال السنة المالية 2019/18 نحو 5236.58 مليون

دينار مقابل نحو 3759.67 مليون دينار خلال السنة المالية السابقة، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 1476.91 مليون دينار ونسبته 39.28%. وبلغت كمية الأسهم المتداولة خلال السنة المالية المشار إليها نحو 26387.67 مليون سهم مقارنةً بنحو 25487.76 مليون سهم للسنة المالية 2018/17، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو 899.91 مليون سهم ونسبته 3.53%.

4-6. التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

أولا- الحساب الجاري

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحساب الجاري قد سجل في العام 2018 فائضاً بمقدار 6158 مليون دينار، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 2152 مليون دينار خلال العام 2017، وعجز بلغت قيمته نحو 1528 مليون دينار خلال العام 2016. وقد جاء ارتفاع فائض الحساب الجاري خلال عام 2018 ليعكس بشكل أساسي ارتفاع فائض الحساب السلعي الذي ارتفع بنسبة 58.6% مقارنةً بالعام السابق، 2017، ولتصل قيمة ذلك الفائض إلى نحو 12364 مليون دينار خلال عام 2018 مقابل نحو 7769 مليون دينار خلال عام 2017. وقد جاء الارتفاع في قيمة ذلك الفائض في الميزان السلعي محصلة لارتفاع قيمة الصادرات السلعية (فوب) خلال عام 2018 بمعدل 30% لتصل إلى نحو 21826 مليون دينار، مقابل نحو 16677 مليونًا خلال عام 2017 من جهة، وارتفاع قيمة الواردات السلعية (فوب) خلال عام 2018 بمعدل 5.7% لتصل إلى نحو 9462 مليون دينار، مقابل نحو 8950 مليونًا خلال عام 2017 من جهةٍ أخرى.

بينما كان فائض في الحساب الجاري خلال عام 2017 مقارنةً بالعام الأسبق قد ترتب على الارتفاع في إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري (ومن أبرزها المتحصلات من الصادرات السلعية والدخل الأساسي أي دخل الاستثمار) بما قيمته 3552 مليون دينار ونسبته 16.8% من جهة، وانخفاض إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري (ومن أبرزها المدفوعات مقابل الخدمات ومدفوعات الدخل الثانوي "التحويلات الجارية") بما قيمته 128 مليون دينار ونسبته 0.6% من جهةٍ أخرى. كما تشير البيانات إلى تحقيق الحساب الجاري فائضاً خلال الربع الثالث لعام 2018 بلغت قيمته نحو 2155 مليون دينار، مقابل فائض بلغت

قيمته نحو 2648 مليون دينار خلال الربع الســـابق، ومقابل فائض بلغت قيمته نحو 488 مليون دينار خلال الربع المقابل من العام السابق. ويبين الجدول (4-4) مكونات الحساب الجاري الأربعة في العامين 2016 و2017 والربعين الثاني والثالث من سنة 2018.

جدول (4-4)
مكونات الحساب الجاري للسنوات 2016 و2017
والربعين 2 و3 من 2018 (مليون دينار كويتي)

البيان	2016	2017	2018	
			الربع الثاني	الربع الثالث
الحساب الجاري (4+3+2+1):	1528-	2152	2648	2155
1- الميزان السلعي	5898	7769	3789	3471
2- الخدمات (صافي)	6049-	6925-	1991-	2037-
3- الدخل الأساسي	3861	5757	2053	1804
4- الدخل الثانوي	5238-	4449-	1202-	1083-

المصدر: بنك الكويت المركزي.

1- الميـزان السلعي:

بلغ فائض الميزان السلعي في العام 2017 نحو 7769 مليون دينار، مقابل فائض بنحو 5898 مليون دينار خلال عام 2016، مسجـــلًا زيادة قيمتـــها 1871 مليون دينار ونسبتها 31,7%. وجاءت تلك الزيادة في فائض الميزان الســلعي محصــلة لارتفاع قيمة الصــادرات الســلعية خلال العام المذكور بمعدل 19,0% من جهة، وارتفاع قيمة الواردات الســـلعية (فوب) بمعدل 9.8% من جهة أخرى. هذا، وقد بلغت قيمة فائض الميزان الســـلعي خلال الربع الثالث من عام 2018 نحو 3471 مليون دينار، بانخفاض قيمته 317 مليون دينار ونســبته 8,4% مقارنةً بالربع الســـابق (ارتفاع قيمته 1723 مليون دينار ونسبته 98.6% مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق). وتأتي تلك التطورات كمحصلة للتطورات التي شــهدها كل من جانبي الصــادرات والواردات الســلعية لدولة الكويت مع باقي دول العالم خلال تلك الفترة والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أ- الصادرات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (محسوبة على أساس فوب أي بدون حساب تكاليف الشحن والتفريغ والتأمين) خلال عام 2017 نحو 16726 مليون دينار مقارنةً بنحو 14052 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 2674 مليون دينار ونسبته 19.0%، ومن جانب آخر، انخفض إجمالي قيمة الصادرات السلعية خلال الربع الثالث لعام 2018 بما قيمته نحو 233 مليون دينار ونسبته 3.8% مقارنةً بالربع السابق، ليصل إلى نحو 5971 مليون دينار (ارتفاع قيمته 2006 ملايين دينار ونسبته 50.6% مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق). وفيما يتعلق بالصادرات النفطية (التي تتضمن صادرات كل من النفط الخام، والمنتجات المكررة، والغاز المسال)، فقد ارتفعت قيمتها خلال عام 2017 لتبلغ نحو 14951 مليون دينار مقابل نحو 12527 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 2424 مليون دينار ونسبته 19.4%، وخلال الربع الثالث لعام 2018، بلغت قيمة تلك الصادرات النفطية نحو 5480 مليون دينار، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته 541 مليون دينار ونسبته 10.9% مقارنةً بالربع السابق له (ارتفاع قيمته 1948 مليون دينار ونسبته 55.1% مقارنةً بمستواها المسجل خلال الربع المقابل من العام السابق). ويبين الشكل البياني (6-4) الميزان السلعي لدولة الكوت بالمليون دينار كويتي في أرباع السنتين 2017 و2018 والميزان السلعي بين السنوات 2013 و2017.

الشكل البياني (6-4)

الميزان السلعي لدولة الكويت في السنوات 2013- 2017 بالمليون دينار كويتي

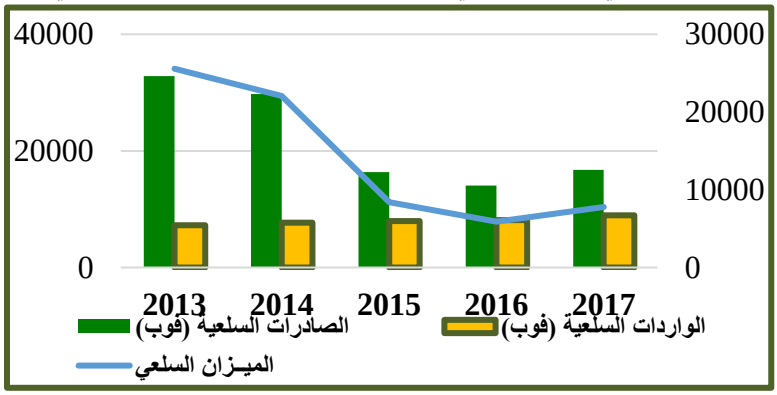

المصدر: بنك الكويت المركزي

ب- الواردات السلعية:

تشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "فوب") خلال عام 2017 قد بلغت نحو 8957 مليون دينار، أي ارتفعت نحو 803 ملايين دينار بما يعادل 9.8% مقارنةً بعام 2016. وبلغت قيمة الواردات السلعية خلال الربع الثالث لعام 2018 نحو 2500 مليون دينار، وبما يمثل ارتفاعًا قيمته نحو 84 مليون دينار ونسبته 3.5% مقارنةً بالربع السابق له (ارتفاع بنحو 283 مليون دينار أي 12.8% مقارنةً بالربع المقابل من العام السابق).

2- الحساب الرأسمالي:

سجل الحساب الرأسمالي عجزًا (أي تدفقًا صافيًا للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو 127 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل عجز بلغ نحو 147 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره 20 مليون دينار ونسبته 14.0%. وتمثل التحويلات الرأسمالية أحد البنود الأساسية للحساب الرأسمالي، وتعتبر التعويضات التي يحصل عليها المقيمين من الأمم المتحدة أهم بنود هذه التحويلات، ويرجع العجز في هذا البند أساساً إلى تأجيل دفع مبالغ التعويضات الخاصة بمطالبات دولة الكويت من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات منذ مطلع عام 2015 وحتى يناير من عام 2018. كما سجّل الحساب الرأسمالي خلال الربع الثالث لعام 2018 عجزًا بقيمة 5 ملايين دينار، مقابل عجز بلغ نحو 7 ملايين دينار خلال الربع السابق (عجزًا قيمته نحو 26 مليون دينار خلال الربع المقابل من العام السابق).

3- الحساب المالي:

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية. وتشير بيانات العام 2018 إلى أن الحساب المالي سجل تدفقاً صافياً إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 7325 مليون دينار، مقابل تدفق صافي إلى الداخل (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الداخل من جانب غير المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 5288 مليوناً خلال عام 2017 أي

بزيادة صافية قدرها 2037 مليون دينار، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التغير في صافي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بالإضافة إلى التغير في صافي استثمارات أخرى. وتشير البيانات إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت كان قد سجل تدفقاً صافياً إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 6522 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل تدفق صافي إلى الداخل (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الداخل من جانب غير المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 1780 مليون دينار خلال العام السابق، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التغير في صافي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بالإضافة إلى التغير في صافي استثمارات أخرى. وخلال الربع الثالث من عام 2018، سجل الحساب المالي تدفقاً مالياً صافياً إلى الخارج بقيمة 2644 مليون دينار مقابل تدفقٍ ماليٍ صافٍ إلى الخارج أيضاً بنحو 3393 مليون دينار خلال الربع السابق (تدفق صافي إلى الخارج بقيمة 1432 مليون دينار خلال الربع المقابل من العام السابق).

الوضع الكلي لميزان المدفوعات:

أظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات، كمحصلة نهائية لتطور الحسابات المشار اليها أعلاه، لدولة الكويت، لعام 2018، فائضاً بقيمه 1140 مليون دينار، مقابل فائض قيمته نحو 569 مليون دينار خلال عام 2017. وقد انعكس ذلك الفائض في زيادة قيمة إجمالي الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي بذات القيم خلال فترتي المقارنة. وضمن إطار أوسع، ليشمل التغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، والتغير في صافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه التحديد كل من الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، فإن الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت بالمفهوم الواسع يظهر فائضاً قيمته نحو 4.3 بلايين دينار خلال عام 2017، مقابل عجز قيمته نحو 2.5 بليون دينار خلال العام السابق. وكان ميزان المدفوعات قد سجل فائضاً كلياً خلال عام 2017 بلغت قيمته نحو 569 مليون دينار مقابل فائض بلغت قيمته نحو 960 مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من ارتفاع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة.

وكان الوضـــع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد ســجل خلال الربع الثالث لعام 2018، عجزاً بنحو 448 مليون دينار، مقابل فائض بلغت قيمته نحو 961 مليون دينار خلال الربع الســـابق (عجز بنحو 436 مليون دينار خلال الربع المقابل من العام الســابق). وبالنظر إلى وضــع ميزان مدفوعات دولة الكويت بشـــكل أكثر شـــمولية ليأخذ في الاعتبار التغير في صـــافي قيمة الموجودات الخارجية لبعض الجهات الحكومية المســجلة ضــمن بند "الحكومة العامة" إضــافة إلى التغير في إجمالي قيمة الأصــول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي، فإن الوضــع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوســع يُظهر فائضــاً يُقدَّر بنحو 4252 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنةً بعجز قيمته 2531 مليون دينار خلال العام السابق. وخلال الربع الثالث لعام 2018، يُظهر الوضــع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الواسع فائضــاً بلغ نحو 2214 مليون دينار، مقارنةً بفائض بلغ نحو 2368 مليون دينار خلال الربع الســـابق وفائض قيمته 895 مليون دينار خلال الربع المقابل من العام السابق.

4-7. النمو الاقتصادي

تشير التقديرات الربع سنوية (الأولية) لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) قد شهد تعافياً خلال عام 2018، حيث سجل ذلك الناتج نمواً بمعدل 1.2% بعد أن ســجل انكماشــاً بمعدل 3.5% خلال عام 2017. وجاء ذلك التعافي نتيجة لنمو القيمة المضـــافة للقطاعات النفطية بمعدل 1.3%، ونمو القيمة المضـــافة للقطاعات غير النفطية خلال العام المذكور بمعدل 1.2%. كما تشير تلك الإحصاءات الربع سنوية إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) لتصل إلى نحو 42.8 مليار دينار خلال عام 2018، مقابل نحو 36.3 مليار دينار للعام الســـابق، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو 18.0%. وجاء ذلك نتيجة لارتفاع قيمة ذلك الناتج لكل من القطاعات غير النفطية بنحو 6.4% والقطاع النفطي بنحو 33.8% خلال العام المذكور.

جدول (4-5)

معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي (%) (بالأسعار الجارية والثابتة 2015 – 2018)

البيان	2015	2016	2017	2018*
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	25.5-	4.1-	9.7	18.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	0.6	2.9	3.5-	1.2

* معدل النمو المحتسب وفقًا للبيانات الربع سنوية (الأولية). المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

4-8. معدل التضخم

سجل معدل التضخم (التغير في الرقم القياسي لاسعار المستهلك)، ارتفاعاً بنحو 0.8% خلال شهر مارس 2019 مقارنةً بالشهر المقابل له من العام السابق. بينما سجل هذا المعدل تراجعاً طفيفاً بنحو 0.2% في مارس 2019 مقارنةً بالشهر السابق من العام ذاته (فبراير 2019). وعلى مستوى الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك خلال مارس 2019 تركزت التغيرات، مقارنةً بالشهر المقابل من العام السابق، في كل من قسم الأغذية والمشروبات الذي سجل متوسط أسعاره ارتفاعاً بنحو 1.0%، وقسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة الذي سجل متوسط أسعاره ارتفاعاً بنحو 2.4%، وقسم الاتصالات الذي ارتفع متوسط أسعاره بنحو 6.0%، وقسم النقل بنحو 1.9%، وقسم الصحة بنحو 2.8%.

في المقابل سجلت متوسطات الأسعار في أقسام أخرى في مارس 2019 انخفاضاً بالمقارنة مع هذه المتوسطات في الشهر المقابل من العام السابق، وذلك على النحو التالي: قسم خدمات المسكن انخفاض بنحو 0.6%، قسم المطاعم والفنادق انخفاض بنحو 0.2%، وقسم السلع والخدمات المتنوعة انخفاض بنحو 0.5%. ويبين الجدول التالي معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بحسب أقسام الإنفاق ما بين مارس 2019 و2018.

4-9. السكان والقوى العاملة

أولاً: السكان

وفقاً لبيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، بلغ عدد سكان دولة الكويت في 31 ديسمبر 2018 أربعة ملايين وستمائة وواحد وعشرون وستمائة وثمانية وثلاثون نسمة (4,621,638 نسمة). وبلغ عدد الكويتيون من هذا العدد 1,403,113 نسمة، وعدد غير الكويتيين 3,218,525 نسمة، أي أن نسبة الكويتيين إلى إجمالي عدد السكان هي (30.3%) مقابل (69.7%) لغير الكويتيين. أما التوزيع الجغرافي للسكان وفقاً للمحافظات فيبين تركز الكثافة السكانية في محافظة الفروانية (26.1%)، ثم الأحمدي (22.2%)، تليها حولي (21.0%)، ثم العاصمة (12.6%)، ثم الجهراء (12.3%)، ثم مبارك الكبير (5.8%).

أما توزيع السكان حسب النوع الاجتماعي (الذكور والإناث)، فإن التوزيع، على مستوى إجمالي السكان فهو متحيز للذكور(63.6%) مقابل الإناث (36.4%)، إلاّ أن التوزيع متحيّز نسبياً للإناث في حالة السكان الكويتيين (48.9%) للذكور، و(51.1%) للإناث. ويرتبط التحيّز القياسيً للذكور في حالة السكان غير الكويتيين بالارتباط الشديد لهؤلاء السكان بقوة العمل (70.0%) للذكور و(30 %) للإناث.

وفيما يتعلق بتوزيع السكان (10 سنوات فأكثر) حسب المستوى التعليمي، فتشير الإحصاءات إلى أن الأميين يمثلون حوالي (3.3%) من إجمالي السكان، بينما تمثل فئة من يقرأ ويكتب (27.0%)، ومن يحمل شهادة من الابتدائية إلى الثانوية (45.4%)، بينما نسبة حملة الدبلومات والشهادات الجامعية (13.6%)، وأعلى من الجامعية (0.3%)، أما النسبة المتبقية أي غير المبيّنة مؤهلاتهم فتبلغ (10.4%)، ويبين الشكل البياني التالي هذا التوزيع. أما على مستوى السكان الكويتيين (10 سنوات فأكثر) فإن نسبة الأميين تصل إلى حوالي (2%)، ومن يقرأ ويكتب (1.5%)، وحملة الشهادات الابتدائية إلى الثانوية (60 %)، وحملة الدبلوم والشهادة الجامعية (25.8%)، وأعلى من الجامعية (0.5%)، وغير مبيّن (10.2%) في حين يمثل الأميّون في حالة السكان غير الكويتيين (10 سنوات فأكثر) حوالي (3.8%) ومن يقرأ ويكتب (37.1%)، وحملة الشهادات الابتدائية إلى الثانوية (41%)، والدبلوم والشهادة الجامعية (9.2%)، وأعلى من الجامعية (0.3%)، وغير مبيّن (8.6%).

ثانياً: القوى العاملة:

بلغ إجمالي قوة العمل (15 سنة من العمر فأكثر) في الكويت في 31 ديسمبر 2018 وفقاً لبيانات هيئة المعلومات المدنية 2,823,387 فرداً، موزعين ما بين 425,324 كويتياً (15% من قوة العمل)، و2,398,063 غير كويتي (85% من قوة العمل).

أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لتوزيع القوى العاملة الكويتية، وغير الكويتية، بين مختلف الأنشطة الاقتصادية فيلاحظ بأن العمالة الكويتية تتركز أساساً بالعمل في القطاع الحكومي وغالبيتها في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" (76.6%)، ثم في " الأنشطة العقارية والإيجارية وخدمات الأعمال" (5.2%)، و"الإنشاءات" (4.1%)، و" تجارة الجملة والمفرد" (3.5%)، أما النسبة المتبقية

فموزعة بين الأنشطة الأخرى. ويتوقع ديوان الخدمة المدنية أن يصل العدد المتوقع تخرجه وتعيينه في وظائف حكومية سواء في الجهات التي يتم التوظيف فيها من خلال اعتماد تكميلي أو التعيين على شواغر خلال السنة المالية 2019/2018 نحو 21000 خريج وخريجة من الكويتيين وبتكلفة مالية تقدر بنحو 126 مليون دينار عن مدة 6 شهور.

أما توزيع القوى العاملة غير الكويتية فيتركز أساساً في "العمالة المنزلية في الاسر الخاصة" (27.3%)، ثم "الإنشاءات" (17.7%)، ثم "تجارة الجملة والمفرد" (17%) ثم "الأنشطة العقارية" (6.7%)، و"الصناعات التحويلية" (6.1%)، و"الادارة العامة والدفاع" (5.3%). وتتوزّع النسبة المتبقية بنسب متواضعة على بقية الأنشطة. ويوضح الشكل (7–4) ملخصاً لتوزيع القوى العاملة الكويتية وغير الكويتية على مختلف الأنشطة.

شكل (7–4)

التوزيع النسبي للقوى العاملة

على الأنشطة الاقتصادية المحلية كما في 31 ديسمبر 2017

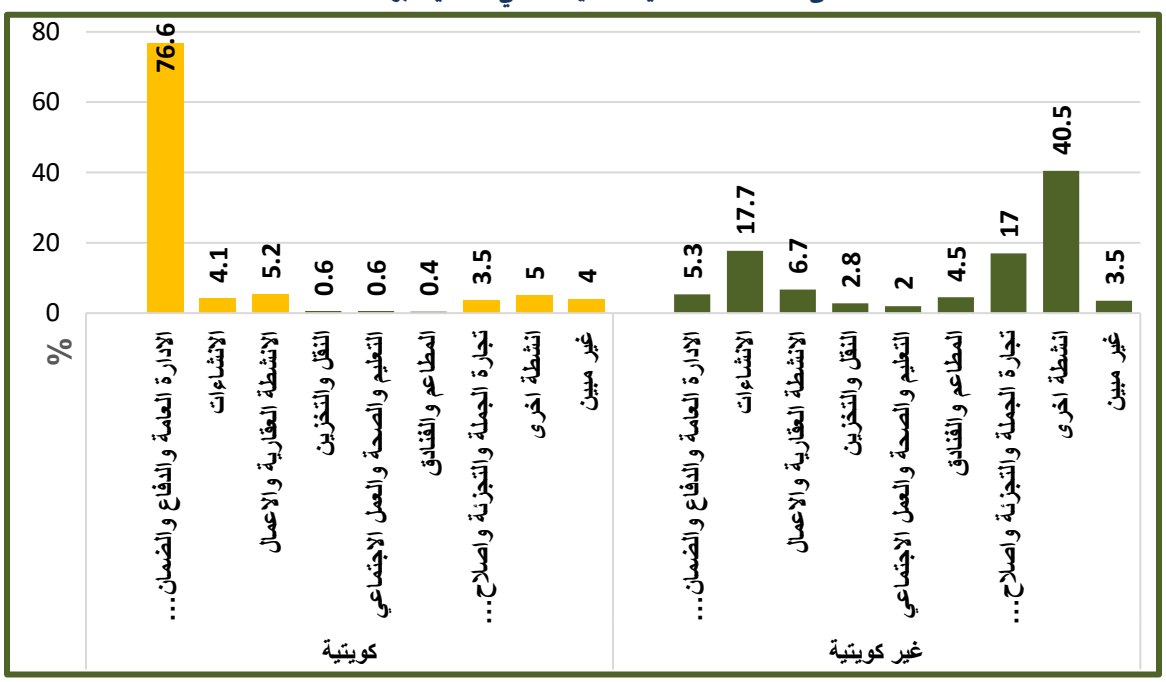

المصدر: محتسبة من البيانات الواردة في موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

المتعطلون عن العمل:

وفقاً لبيانات ديوان الخدمة المدنية في 22 أبريل 2018، بلغ عدد المتعطلين عن العمل من الكويتيين 13523 متعطلا، منهم 3540 من الذكور أي ما نسبته 26.1% و9983 من الإناث أي ما نسبته 73.9%. علماً بأن عدد المتعطلين في عام 2012 كان قد بلغ 19061 أي أن أعداد العاطلين عن العمل تراجعت بنسبة 29% بين هذين العامين. ويظهر عدد المتعطلين حسب النوع الاجتماعي، خلال الفترة 2012–2018 تفاوتات في نسب المتعطلين. فبعد أن كانت نسبة المعطلين الإناث 79.5% عام 2012 انخفضت إلى 73.8% في عام 2018، مقارنة بنسبة الذكور التي كانت 20.5% عام 2012 ثم ارتفعت الى 26.2% في عام 2018.

وعند التطرق لفترات التعطل يلاحظ بأن إجمالي عدد المتعطلين لفترة أقل من (6) أشهر في عام 2012، والبالغ 3425 قد ارتفع إلى 5488 في عام 2018، أي بنسبة 60%. في حين انخفض عدد المتعطلين لفترة ما بين (6 – 12) شهرا عام 2012 من 4095، إلى 1860 شخصا عام 2018، أي بانخفاض نسبته 54.5%. أما المتعطلون لفترة أكثر من (12) شهر فكان عددهم عام 2012 قد بلغ 11539 بينما انخفض عام 2018 إلى 6175، إي بانخفاض نسبته 46%.

برنامج دعم العمالة الوطنية:

استهدف القانون 19 لعام 2000، بشأن دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية، إلى جعل القطاع الخاص الموظِف الرئيسي للعمالة الوطنية. وتم تفعيل هذا القانون عبر عدة آليات أهمها صرف دعم مالي شهري للعاملين في الجهات غير الحكومية بهدف تشجيعهم للالتحاق بالعمل في القطاع الخاص. وقد أثمرت جهود تطبيق هذا القانون وما صدر استناداً إليه من قرارات عن مجلس الوزراء عن تحقيق العديد من النتائج التي ساعدت على زيادة نسبة توظيف العمالة الوطنية في الجهات غير الحكومية.

وقد بلغ اجمالي المبالغ المصروفة على برنامج دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص حتى شهر مارس 2019، وفقا لبيانات الهيئة العامة للقوى العاملة، نحو أربعة مليارات وخمسمائة وخمسة وعشرون مليون دينار (4525 مليون دينار). وكان المبلغ المصروف لهذا البرنامج في بداية انطلاقته عام 2001 نحو 571 ألف دينار أي أن معدل النمو في المبالغ المصروفة على البرنامج قد فاق نسبة 600%.

وبلغ توزيع أعداد المستفيدين من البرنامج حسب النوع الاجتماعي، 32833 من الذكور، مقابل 33719 من الاناث، كما هو موضح بالشكل البياني (8-4). أي أن اجمالي المستفيدين قد بلغ 62445، وغالبيتهم متركز في القطاع الأهلي (49262)، يليه الباب الخامس (11443)، ثم القطاع النفطي (1590)، وعاملون بالخارج (79). أما على صعيد المستوى التعليمي، فقد أتجه معظم الدعم الى حملة الشهادة الجامعية (19879)، ثم الشهادة المتوسطة بخبرة سنة على الأقل (10694)، ثم الثانوية بخبرة سنة (10465).

شكل (8-4)

أعداد المستفيدين من دعم العمالة الوطنية حسب النوع الاجتماعي

2001 - مارس 2019

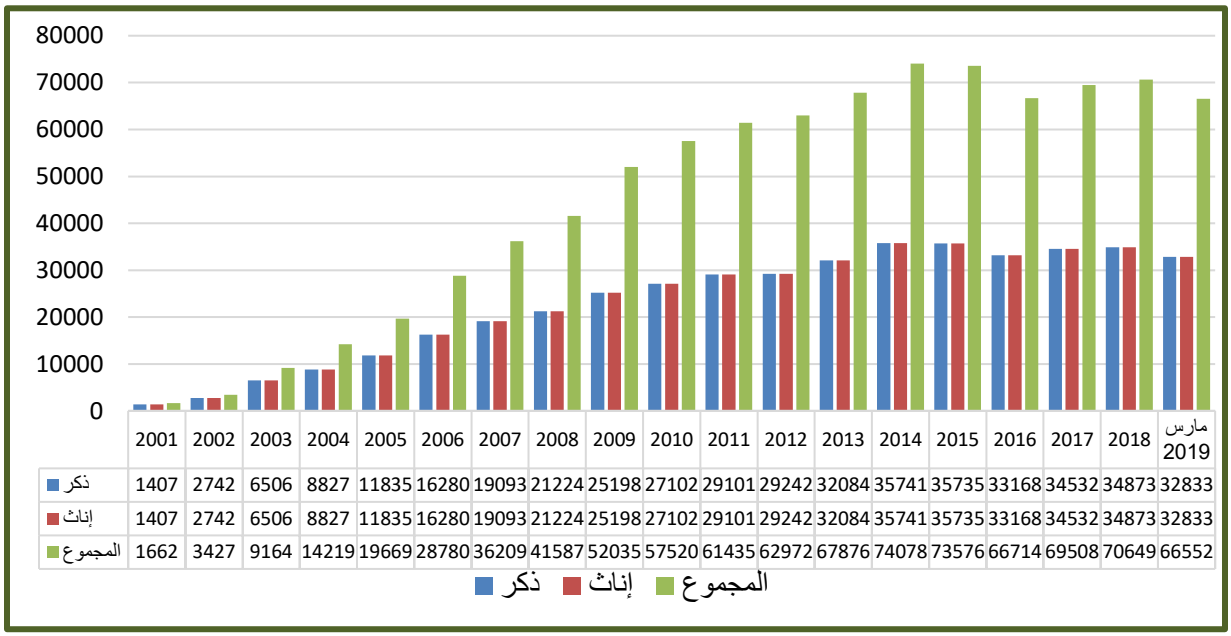

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	مارس 2019
ذكر	1407	2742	6506	8827	11835	16280	19093	21224	25198	27102	29101	29242	32084	35741	35735	33168	34532	34873	32833
إناث	1407	2742	6506	8827	11835	16280	19093	21224	25198	27102	29101	29242	32084	35741	35735	33168	34532	34873	32833
المجموع	1662	3427	9164	14219	19669	28780	36209	41587	52035	57520	61435	62972	67876	74078	73576	66714	69508	70649	66552

جدول (6-4)

قيمة المبالغ المصروفة على برنامج دعم العمالة الوطنية

(دينار كويتي) 2001 – مارس 2019

السنة	إجمالي المبالغ (د.ك)	السنة	إجمالي المبالغ (د.ك)
2001	570680.5	2011	281860367.647
2002	2982310.301	2012	348446727.805
2003	21453388.119	2013	447408196.535
2004	35707693.689	2014	486445254.26
2005	52940862.486	2015	451326887.776
2006	77430674.788	2016	450453824.162
2007	97487448.927	2017	471349706.659
2008	161993237.658	2018	493490775.414
2009	226507774.639	مارس 2019	175054533.945
2010	242719813.227		

المصدر: الهيئة العامة للقوى العاملة

ويوضح الجدول (6-4) المبالغ التي صرفت على برنامج دعم العمالة الوطنية من عام 2001 وحتى عام 2019، أما على مستوى المكافآت التي صرفها البرنامج، خلال عام 2018، للخريجين، فقد ارتفعت من نحو 1.128 مليون دينار في يناير، إلى حوالي مليوني دينار في ديسمبر من نفس العام، وبإجمالي بلغ حوالي 19.6 مليون دينار لنفس العام. وارتفع عدد الخريجين المستفيدين من 3850 في يناير، إلى 5938 في ديسمبر 2018. وكما هو موضح بالجدول (7-4).

الجدول (7-4)

اعداد ومبالغ مكافآت الخريجين المصروفة من البرنامج خلال أشهر سنة 2018

الشهر	العدد	المبلغ (د.ك)
يناير	3850	1,128,128
فبراير	4025	958,485
مارس	4802	1,362,215
أبريل	5226	1,664,394

مايو	5258	1,571,128
يونيو	4016	1,015,276
يوليو	5237	1,547,872
أغسطس	5082	1,461,666
سبتمبر	6598	2,306,066
أكتوبر	7135	2,572,117
نوفمبر	6008	1,991,002
ديسمبر	5938	2,024,682
اجمالي المبالغ		19,603,031

المصدر: الهيئة العامة للقوى العاملة

العمالة الكويتية في القطاع الخاص

1- ارتفع عدد الكويتيين والكويتيات العاملين في القطاع الخاص وفقاً لبيانات الادارة المركزية للاحصاء من 56829 في عام 2013 إلى 73090 في عام 2018 بزيادة مقدارها 16261 وبنسبة تقدر بحوالي 28.6%.

2 – أما فيما يتعلق بتوزيع العمالة الكويتية في القطاع الخاص وفقاً للنوع الاجتماعي خلال ذات الفترة فقد ارتفع عدد العاملين من الذكور من 26293 عام 2013 إلى 36062 عام 2018 بزيادة مقدارها 9769 وبنسبة تقدر بحوالي 37.2%. كما ارتفع عدد الإناث من 30536 عام 2013 إلى 37028 عام 2018 بزيادة مقدارها 6492 وبنسبة تقدر بحوالي 21.3%. ويتبين مما تقدم أن هناك نمو ملموس في حجم العمالة الوطنية في القطاع الخاص بصفة عامة، وارتفاع عدد الإناث مقارنة بالذكور.

3 – أما بالنسبة لحجم العمالة غير الكويتية في القطاع الخاص فقد بلغت 1249033 في عام 2013 وارتفعت الى 1597509 في عام 2018 أي بزيادة مقدارها 348476 وبنسبة تقدر بحوالي 27.9%.

4- من جهة أخرى ارتفع حجم العمالة غير الكويتية في القطاع الخاص من الذكور من 1142725 في عام 2013 إلى 1468959 في عام 2018 بزيادة مقدارها 326234 أي بنسبة تقدر بحوالي

28.5%. بينما ارتفع عدد الإناث من 106308 في عام 2013 إلى 128550 في عام 2018 بزيادة مقدارها 22242 وبنسبة تقدر بحوالي 20.9%.

الخصائص الديموغرافية للعمالة بالقطاع الخاص

هناك أهمية لدراسة الخصائص الديموغرافية الأساسية للعمالة بالقطاع الخاص وخاصة دراسة وتحليل العمالة حسب فئات العمر، لأن أفراد هذه العمالة لا تختلف فقط وفقاً للمستوى التعليمي والعملي ومستوى المهارات والطاقة الإنتاجية فحسب، وإنما تختلف أيضا وفقاً للنوع والسن، فالأعمال التي تسند للإناث تختلف في طبيعتها عن الأعمال التي يضطلع بها الذكور، كما تختلف الطاقة الإنتاجية للأفراد من النوعين في العمل الواحد باختلاف الأعمار وذلك لوجود ارتباط بين الخبرات العلمية والعملية التي تكتسب بفضل عامل السن.

وبلغ حجم العمالة في القطاع الخاص وفقا للحالة في 2018/6/30 (1670599) مشتغلا منهم (73090) كويتي بنسبة 4.4% و(1597509) غير كويتي بنسبة 95.6%. وبلغ عدد الذكور منهم (1505021) منهم (36062) كويتي بنسبة 2.4% من اجمالي الذكور، بينما بلغ عدد الاناث (165578) منهن (37028) كويتية بنسبة 22.4% من اجمالي الاناث.

ومن واقع نتائج نظام معلومات سوق العمل بالقطاع الخاص وفقاً للحالة في 2018/6/30 تبلغ نسبة مساهمة الإناث في القطاع الخاص حوالي 9.9% من جملة العاملين، بينما ترتفع نسبة مساهمة الكويتيات إلى 50.7% من إجمالي العمالة الكويتية في القطاع الخاص، من جهة أخرى، تنخفض نسبة مساهمة غير الكويتيات إلى حوالي 8.0% لإجمالي العاملين غير الكويتيين في هذا القطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن ثلث العمالة الكويتية في القطاع الخاص (33.1%) تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً، وفي المقابل نجد أن نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين (30 – 49) أكثر من نصف العمالة الوطنية (56.4%). من جهة أخرى، يلاحظ أن نسبة العاملين الذين تبلغ أعمارهم (60 سنة فأكثر) لا تتجاوز 2.2%، بينما نسبة العاملين الذين ينتمون لفئة العمر الدنيا (15 – 19) لا تتجاوز 0.8% من إجمالي العاملين الكويتيين بالقطاع الخاص.

ونستخلص مما تقدم أن الغالبية العظمي من العمالة الكويتية في القطاع الخاص من العناصر الشابة حيث أن حوالي 89.5% من العاملين تقل أعمارهم عن خمسين عاماً. وبمقارنة التركيب العمري للعمالة الكويتية في القطاع الخاص حسب النوع، يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث في الفئة العمرية (30 – 39) عن مثيلتها بين الذكور حيث تبلغ 36.5% بين الإناث مقابل 35.8% بين الذكور وأيضا ترتفع نسبة الإناث في الفئة العمرية من (40–49) حيث بلغت 25.8% للإناث مقابل 14.7% للذكور، ومن جهة أخرى تنخفض نسبة الإنـاث في الفئة العمـرية من (20–29) حيث بلغت 25.8% للإناث مقابل 38.8% للذكور.

أما بالنسبة للعمالة غير الكويتية بالقطاع الخاص فتجدر الإشارة إلى أن حوالي 21.5% تقل أعمارهم عن ثلاثين عاما، بينما ترتفع نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين (30–49) إلى حوالي 62.7%. من جهة أخرى، يلاحظ أن نسبة العاملين الذين تبلغ (أعمارهم 60 سنة فأكثر) لا تتجاوز 3.9% من اجمالي العاملين غير الكويتيين بالقطاع الخاص. ونستخلص مما تقدم إلى أن الغالبية العظمى من العمالة غير الكويتية في القطاع الخاص من العناصر الشابة حيث أن 84.2 % من العاملين تقل أعمارهم عن خمسين عاماً.

وبمقارنة التركيب العمري للعمالة غير الكويتية في القطاع الخاص حسب النوع، فانه يلاحظ أن كلاً من الذكور والاناث يتبع هذا النمط مع اختلافات طفيفة للغاية في النسب لبعض الفئات العمرية. ويعرض الشكل البياني (4–9) التوزيع النسبي للعمالة في القطاع الخاص حسب الجنسية وفئات العمر.

الشكل (9-4)

التوزيع النسبي للعمالة في القطاع الخاص حسب الجنسية وفئات العمر كما في 2018/6/30

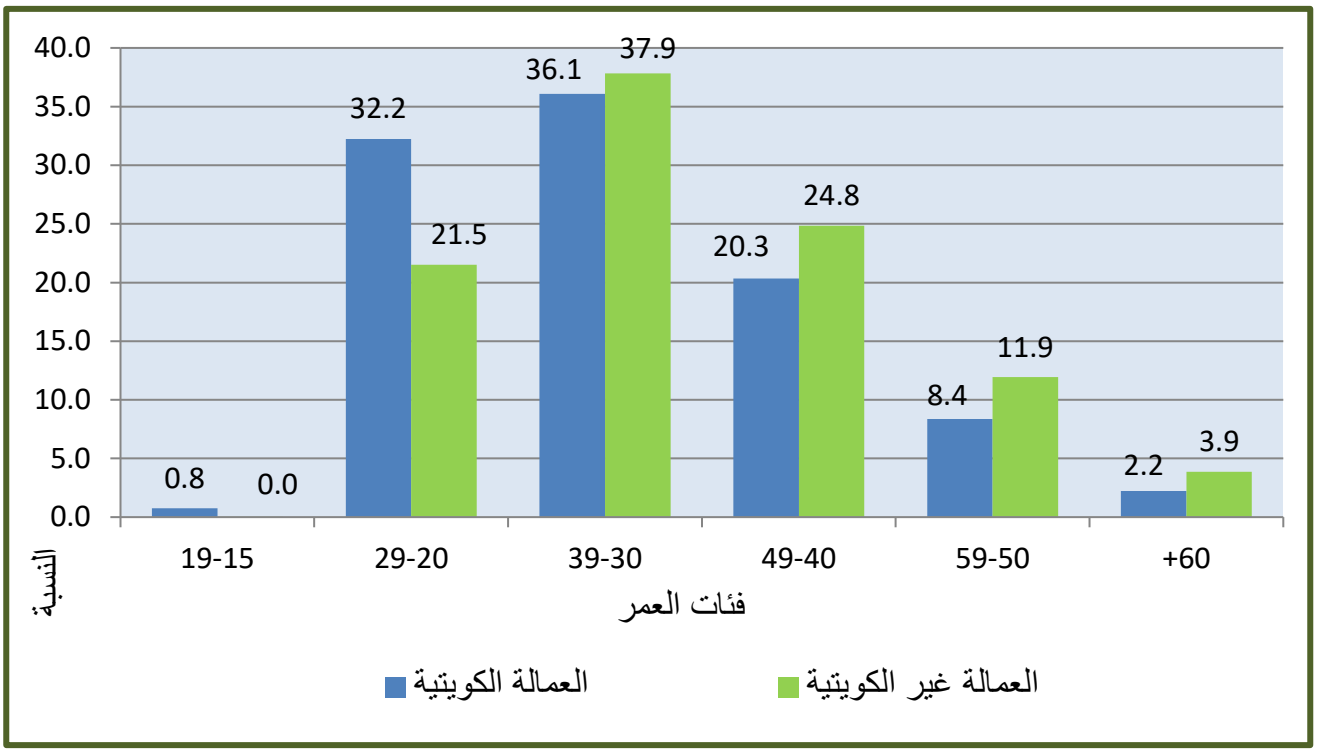

المستوى التعليمي

يعتبر المستوى التعليمي مكملاً للمستوى العملي الذي يتمثل في الخبرة العملية السابقة للمهنة الحالية للعاملين، كما أن دراسة العاملين حسب المستوى التعليمي تعتبر إحدى وسائل قياس كفاءتهم والتعرف على مدى قدرتهم على مزاولة العمل. ويبين الشكل رقم (9-4) التوزيع النسبي للعمالة الكويتية في القطاع الخاص حسب الجنسية في حين أن الشكل (10-4) يبين التوزيع النسبي للعمالة الكويتية في القطاع الخاص حسب المستوى التعليمي والنوع وذلك وفقاً للحالة في 2018/6/30.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن حوالي 26% من العمالة الكويتية من ذوي المستوى التعليمي دون الثانوية، أما نسبة ذوي المؤهلات الجامعية وفوق الجامعية بلغت حوالي 28.5%، كما أنه قد بلغت نسبة العاملين الحاصلين على شهادة فوق الثانوية ودون الجامعية حوالي 7.9% من جملة العمالة الكويتية في القطاع الخاص.

أما بالنسبة للعمالة غير الكويتية في القطاع الخاص فتجدر الاشارة إلى أن حوالي 59.5% من العاملين من ذوي المستوى التعليمي دون الثانوية (ابتدائي ومتوسطة)، كما أن نسبة العاملين الحاصلين على الشهادة الثانوية وما يعادلها تصل إلى حوالي 26.7%، وتبلغ نسبة العاملين ذوي المؤهل الجامعي وفوق الجامعية حوالي 10.5%، من جملة العمالة غير الكويتية. وبمقارنة التوزيع العددي والنسبي للعمالة في هذا القطاع حسب النوع (ذكور/إناث)، وفقاً للحالة في 2018/6/30، يلاحظ أن كلاً من الذكور والإناث يتبع هذا النمط مع اختلافات في النسب.

الشكل (10-4)
التوزيع النسبي للعمالة الكويتية بالقطاع الخاص
حسب المستوى التعليمي كما في 2018/6/30

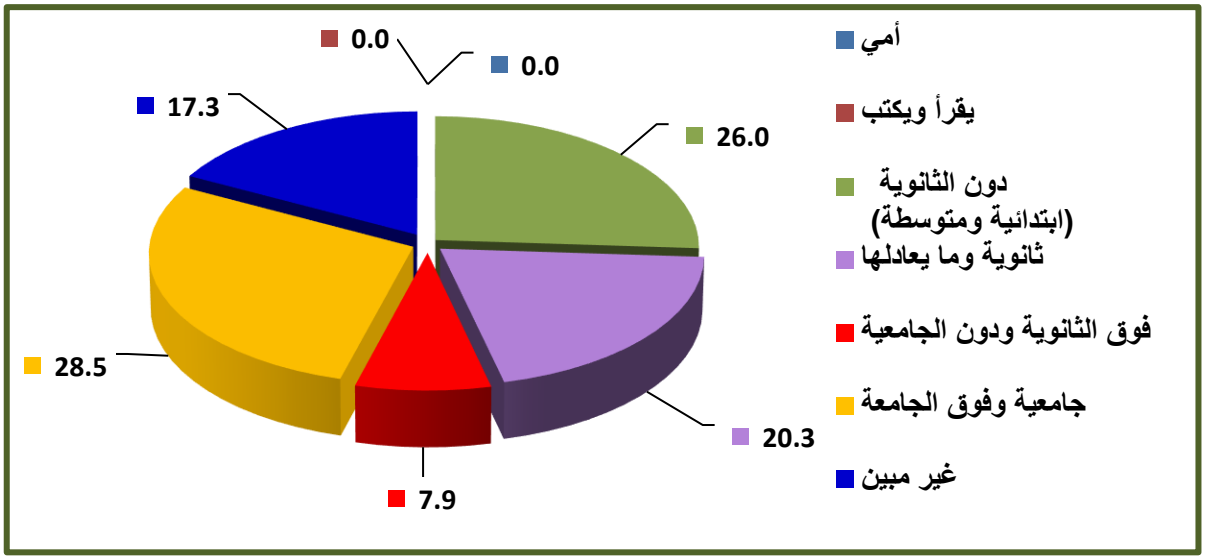

الهيكل العام للنشاط الاقتصادي

تشير بيانات توزيع العمالة الكويتية في القطاع الخاص حسب المجموعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي والنوع وفقاً للحالة في 2018/6/30 إلى تركز نحو 69.6% منها في الأنشطة الأربعة التالية: تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والدراجات النارية (25.9%)، الانشطة العقارية (20.1%)، الأنشطة المالية وأنشطة التأمين (13.4%)، والصناعات التحويلية (10.2%). أما العمالة غير الكويتية في القطاع الخاص حسب المجموعات الرئيسية للنشاط الاقتصادي والنوع وفقاً للحالة في 2018/6/30

فتركز نحو 71.9% منها في الأنشطة الأربعة التالية: تجارة الجملة والتجزئة، اصلاح المركبات والدراجات النارية (29.3%)، الانشطة العقارية (17.1%)، الصناعات التحويلية (14.0%)، التشييد (11.5%).

ومن جهة أخرى، يلاحظ أن نشاط إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء هو من أقل الأنشطة الاقتصادية استحواذا للعمالة، حيث بلغ عدد العاملين الكويتيين فيه (34) عاملا فقط وبنسبة لاتتعدى 0.01 % من إجمالي العمالة الكويتية في القطاع الخاص. أما العاملين غير الكويتيين في نفس النشاط فبلغ عددهم حوالي (652) عاملا وبنسبة 0.04% من إجمالي العمالة غير الكويتية في هذا القطاع.

4-10. التوقعات المستقبلية

شهد النشاط الاقتصادي في الكويت تحسناً نسبياً خلال العام 2018، وخاصة في النصف الثاني من العام تزامنا مع قرار أوبك بالتخلي عن قرار خفض الامدادات، وتحسن وتيرة انتاج بعض الحقول النفطية الرئيسية في الكويت بعد معالجة بعض المشكلات الفنية، والشروع بانتاج النفط الثقيل. وقدر تقرير مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي الصادر في إبريل 2019، الزيادة في انتاج النفطً في عام 2018 بنحو 1.2%.

ومن المتوقع أن يستمر زخم الزيادة في انتاج وتصدير النفط مع تشغيل عدد من المشروعات في مجال الانتاج والتكرير خلال الأفق الزمني المنظور، ومنها مشروع مصفاة الزور الذي يتوقع انجازه مع نهاية العام وبدء تشغيله في عام 2020 بطاقة تكريرية تبلغ 615 ألف برميل يوميا، ومشروع "الوقود النظيف" الذي يشمل تحديث مصفاتي الأحمدي وميناء عبدالله والذي يتوقع أن يبدأ التشغيل التجريبي له قبل منتصف العام 2020.

ومن المتوقع أيضا أن يشهد نشاط القطاع غير النفطي دعماً من وتيرة الانفاق الرأسمالي الذي يمثل 17% من مجمل النفقات العامة في موازنة السنة المالية الجارية 2020/2019، والذي من شأنه المساهمة في تنويع النشاط الاقتصادي وتحفيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ عدد من مشاريع الخطة الانمائية.

تحسن معدلات النمو

استناداً إلى ما سبق، ووفق ما أشار اليه صندوق النقد العربي في تقريره الدوري بشأن مستجدات الاقتصاد الإقليمي الصادر في إبريل 2019، وما ذكره تقرير صندوق النقد العربي بشأن آفاق الاقتصاد العربي الصادر أيضا في إبريل 2019، من المتوقع أن يطرأ تحسن في معدل نمو الاقتصاد الكويتي بنحو 3% في العام الجاري 2019، وبنحو 3.3% في العام 2020. وترى مجموعة البنك الدولي أن المحافظة على تخفيضات إنتاج أوبك+ الأخيرة في النصف الأول من عام 2019 قد تبقي النمو ضعيفاً ولكنها توقعت أن ينمو الاقتصاد بنحو 3% في الأمد المتوسط، وذلك ناتج عن زيادة دعم الإنفاق الحكومي للقطاعات غير النفطية. كما أن من شأن الخطط الرامية إلى استثمار 115 مليار دولار في قطاع النفط على مدى الأعوام الخمسة المقبلة أن تحقق زيادة جديدة في إنتاج النفط، إذا أمكن تنفيذها. كما تشير مجموعة البنك الدولي إلى الأثر الايجابي المتوقع لتنفيذ مشروع بوابة شمال الخليج الذي يهدف إلى ربط الكويت بمبادرة الحزام والطريق الصينية.

استقرار معدل التضخم

سجل معدل التضخم في الكويت خلال عام 2018 تراجعاً بالمقارنة مع عام 2017، حيث بلغ نحو 0.6%، وذلك بفعل انخفاض أسعار خدمات السكن والملبوسات، وتباطؤ معدل الزيادة في أسعار الأثاث المنزلي، ومعدات الصيانة، والنقل، والتعليم، واستقرار معدل الزيادة في أسعار الأغذية والمشروبات. وفي المقابل حدث ارتفاع نسبي في أسعار الخدمات الصحية، والاتصالات، والخدمات الترفيهية والثقافية. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التضخم خلال العام 2019 نحو 1.2%، وأن يرتفع إلى حوالي 1.8% في العام 2020.

استقرار سعر الفائدة

بينما غلبت التوجهات النقدية الانكماشية المتمثلة بزيادة أسعار الفائدة بنحو 0.75 – 1.00 نقطة مئوية في غالبية بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تماشياً مع سياسة مجلس الاحتياط الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، احتفظت دولة الكويت بسعر الفائدة مستقراً. وتجدر الاشارة في هذا السياق إلى أن بنك الكويت المركزي ما زال يرى حاجة إلى دعم النمو الاقتصادي المحلي عبر المحافظة على

زخم النمو في حجم الائتمان المصرفي، وفي ضوء النمو في العرض النقدي، فضلاً عن ارتباط الدينار الكويتي بسلة موزونة مكونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية، مما يقلل من الحاجة إلى مواكبة السياسة النقدية الأمريكية.

تراجع عجز الموازنة العامة

من المتوقع أن يستمر انخفاض حجم العجوزات في الموازنة العامة في المدى المتوسط لتستعيد الكويت توازنها المالي في أفق زمني يمتد حتى العام 2023، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، بفعل الأثر الأيجابي المتوقع لسياسات اصلاح المالية العامة. وكان تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 الذي أصدره صندوق النقد الدولي في يناير 2019 قد توقع حدوث تحسن تدريجي في مركز المالية العامة على المدى المتوسط، مفترضاً تطبيق الضريبة الانتقائية في السنة المالية 2021/2020 وضريبة القيمة المضافة في السنة المالية 2022/2021، وتعديل بعض رسوم الخدمات الحكومية، وتوخي درجة أكبر من الانضباط في تحصيل المستحقات. ونتيجة لذلك، يتوقع التقرير أن ينمو رصيد المالية العامة غير النفطي (باستثناء دخل الاستثمار) بمقدار 13.5% من الناتج المحلي غير النفطي بحلول السنة المالية 2025/2024.

وسجلت الايرادات العامة في موازنة السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2019، نحو 15 مليار دينار بانخفاض نسبته 6.25% عن إيرادات العام المالي السابق. بينما تتضمن تقديرات موازنة 2020/2019 ارتفاعاً في الايرادات بنسبة 4.3% حيث بلغت نحو 16.4 مليار دينار، في حين بلغت المصروفات العامة في موازنة 2019/2018 نحو 21.5 مليار دينار مقابل 19.9 مليار دينار في موازنة العام المالي السابق أي أنها نمت بنحو 8%، فيما قدرت المصروفات في ميزانية 2020/2019 بنحو 22.5 مليار دينار (نتيجة لارتفاع دعم الطاقة والوقود بنحو 48 في المائة، ودعم التعليم والصحة بنسبة 18 في المائة و12 في المائة على التوالي).

واستناداً إلى ما سبق، سجل عجز الموازنة المنتهية في مارس 2019 نحو 6.5 مليار دينار، بينما يتوقع انخفاض عجز الموازنة الجارية إلى نحو 6.1 مليار دينار وذلك قبل استقطاع مخصص الأجيال القادمة وإلى 7.7 مليار دينار بعد الاستقطاع. وتسعى وزارة المالية وفق الاصلاحات المالية التي أعلنتها

الحكومة عام 2018، تسعى الحكومة إلى زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني عبر إدخال الاصلاحات اللازمة لتحسين البيئة الاقتصادية المحلية، وتعظيم وتنويع مصادر الايرادات غير النفطية، ودعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتوفير العديد من فرص العمل المنتج للمواطنين، ورفع كفاءة القطاع الحكومي، والحد من الهدر في المصروفات العامة.

ميزان المدفوعات

من المتوقع أن ينخفض فائض الميزان التجاري بمقدار 5.3% ليصل إلى نحو 35.5 مليار دولار خلال عام 2019 مقارنة بعام 2018، ويعود الانخفاض إلى تراجع قيمة الصادرات بنحو 1.5% وزيادة قيمة الواردات السلعية بنحو 3.2% وصولاً إلى 32 مليار دولار في 2019 مقابل حوالي 31 مليار دولار في 2018 . وفي ميزان الخدمات والدخل، من المتوقع أن يتراجع العجز بنحو 1.2% وصولاً إلى 8.1 مليار دولار مقارنة بعام 2018. أما بالنسبة لميزان التحويلات، فمن المتوقع أن يتسع العجز بنسبة ضئيلة تبلغ حوالي 0.7% ليصل إلى 14.8 مليار دولار في 2019. وكمحصلة للتطورات السابقة، من المتوقع تراجع الفائض في الميزان الجاري في عام 2019 بنحو 13.7% ليصل إلى حوالي 12.6 مليار دولار، تمثل نحو 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي . بينما من المقدر أن يبلغ الفائض في الميزان الجاري في 2020 نحو 12.3 مليار دولار، أي ما يقارب 7.8% من الناتج المحلي الاجمالي.

المخاطر والتحديات

لا يزال الاقتصاد المحلي يواجه خطر الهبوط في أسعار النفط. حيث من المرجح أن تشهد أسعار النفط انخفاضاً حاداً إذا تصاعد التوتر التجاري القائم بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم، الصين والولايات المتحدة، وتراجعت فرص النمو العالمي. كما تواجه الكويت أيضا خطر انكماش الطلب على النفط في ضوء تقديرات صندوق النقد الدولي التي تشير إلى تراجع معدلات النمو في البلدان النامية المستوردة للنفط من 4.2% في عام 2018 إلى 3.6% في عام 2019. إن من شأن هبوط أسعار النفط وانخفاض الطلب على صادراته أن يفاقم من عجز الميزانية العامة، ويزيد من الحاجة إلى التمويل الخارجي، فضلاً عن تشديد أوضاع الائتمان المصرفي وتدهور جودة الأصول. كما تواجه الكويت خطر تباطؤ إصلاحات المالية العامة، والإصلاحات الهيكلية، وهذا من شأنه أن يبطئ النمو ويزيد كذلك من

عجز الميزانية العامة، في وقت يتسم بتزايد التحديات في البيئة العالمية. كما أن حالة عدم الاستقرار والصراعات الجيوسياسية الاقليمية تشكل مصدر خطر إضافي.

جدول (8-4)

مؤشرات الآفاق الاقتصادية لدولة الكويت حتى العام 2021

(التغير بالنسبة المئوية ما لم تتم الاشارة الى غير ذلك)

البند	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة	0.5	1.8	2.9	3.5-	1.5	1.6	3.0	2.9
الاستهلاك الخاص	4.9	2.4	1.1	2.9	4.0	4.0	4.0	4.0
الاستهلاك الحكومي	0.8-	0.5-	0.6	4.0	8.3	3.6	2.7	5.9
استثمارات إجمالي رأس المال الثابت	4.6	13.0	11.6	5.2	5.0	3.0	5.0	6.0
صادرات، السلع والخدمات	1.4	1.0	2.5	3.3-	1.8	2.3	3.2	3.2
واردات، السلع والخدمات	8.0	5.1	4.2	11.5	10.0	6.0	5.0	7.0
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعناصر الإنتاج	1.0	0.3-	2.2	2.9-	1.5	1.8	2.9	2.9
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: الزراعة	7.5	4.2	3.6	3.4	3.3	3.3	3.1	3.1
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: الصناعة	0.5-	1.7-	2.3	6.3-	1.9	2.8	3.3	3.1
نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي: الخدمات	3.3	1.9	1.9	2.8	1.0	0.1	2.3	2.5
التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)	2.9	3.2	3.2	1.6	0.6	1.0	2.5	2.0
ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)	33.2	7.5	4.6-	5.9	10.4	7.6	6.1	5.7
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الاجمالي)	8.4-	8.4-	3.8-	6.5-	5.9-	5.8-	5.5-	5.3-
ميزان المالية العامة (% من الناتج المحلي الاجمالي)	18.0	0.4-	13.9-	9.0-	1.6-	3.4-	1.6-	5.7
الدين (% من الناتج المحلي الاجمالي)	16.3	7.2	10.3	19.1	21.9	26.6	30.0	33.3
الميزان الأولي (% من الناتج المحلي الاجمالي)	18.1	0.0	0.6	4.7	5.1	5.0	1.2-	2.1-

المصدر: البنك الدولي، 2019. بيانات 2018 تقديرات ، وبيانات 2019، 2020، 2021 توقعات

الفصل الخامس

مشروع ميزانية

السنة الماليــة 2020/2019

والأسس التي بـني عليــها

الفصل الخامس

مشروع ميزانية السنة المالية 2020/2019

والأسس التي بني عليها

أولا: مقدمة

أصدرت وزارة المالية التعميم رقم (5) لسنة 2018 بشأن إعداد تقدير ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والأسس والقواعد التي ينبغي اتباعها في إعدادها وفقاً لتصنيف الميزانية (الأساس النقدي) للسنة المالية 2020/2019 وذلك تنفيذاً لأحكام المادة (140) من الدستور، والتي تنص على (تعد الدولة مشروع الميزانية السنوية الشاملة لإيرادات الدولة ومصروفاتها وتقدمه إلى مجلس الأمة قبل انتهاء السنة المالية بشهرين على الأقل، لفحصها وإقرارها).

وقد قامت وزارة المالية – شئون الميزانية العامة بإعداد مشروع ميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019 وفق توجهات السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة بحيث تعبر تقديرات الميزانية عن الأهداف والبرامج والأعمال التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال السنة المالية 2020/2019.

وتمثلت أهم القواعد والأسس والتوجهات المالية والاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية 2020/2019 في الآتي:

- توجيهات حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه التي وجه فيها إلى أن الأوضاع الاقتصادية تفرض علينا اتخاذ إجراءات ووضع برامج تهدف إلى ترشيد الإنفاق وخفض بنود مصروفات الميزانية، وأكد سموه على ضرورة تضافر الجهود الحكومية والشعبية لمعالجة النقص في موارد الدولة، مؤكداً في الوقت نفسه على ضرورة توفير الحياة الكريمة للمواطنين وعدم المساس بمتطلباتهم المعيشية الأساسية، ودعى سموه مجلس الأمة إلى التعاون مع الحكومة في إصدار التشريعات التي تهدف إلى خفض العجز في الميزانية وسد النقص في موارد الدولة المالية.

- في ظل استمرار سياسة الدولة الداعية إلى ترشيد الإنفاق وضغط المصروفات ومعالجة الاختلالات الهيكلية بالميزانية العامة فقد قامت وزارة المالية بالآتي:

- استكمال مراجعة ودراسة إعادة تسعير السلع والخدمات العامة من خلال اللجنة المعنية بدراسة أسعار الدعوم بهدف معالجة أوجه الهدر بالميزانية وإعادة توزيعه لمستحقيه والمساهمة في تنمية الإيرادات غير النفطية وإصلاح هيكل المالية العامة.

- التأكيد على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية والحيوية الضرورية للبنية الأساسية والمرافق العامة الواردة بخطة التنمية السنوية 2020/2019.

- كما روعي توجيه جميع الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة بإعداد ودراسة تقديرات الإيرادات والمصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية، بما يتفق مع السياسات العامة للدولة بشأن ترشيد الانفاق وخفض وضبط المصروفات وإلغاء المصروفات غير الضرورية والثانوية غير المؤثرة على أداء الجهات الحكومية والعمل وفق القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة حتى تاريخ إعداد تلك التقديرات.

واعتماداً على ما سبق فقد تم إعداد تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019 ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2019/2018 كما هو موضح بالجدول رقم (1-5).

جدول (1-5): تقديرات الإيرادات والمصروفات بمشروع ميزانية 2020/2019
ومقارنتها بميزانية السنة المالية 2019/2018 -(مليار دينار)

بيان	مشروع ميزانية 2020/2019	ميزانية 2019/2018	الفرق	النسبة%
الإيرادات النفطية	13.9	13.3	0.6	%4.5
الإيرادات غير النفطية	1.9	1.8	0.1	%5.6
أولاً: جملة الإيرادات	15.8	15.1	0.7	%4.6
إجمالي المصروفات الجارية والنفقات الرأسمالية	22.5	21.5	1	%4.7
استقطاع احتياطي الأجيال القادمة 10% من جملة الإيرادات	1.6	1.5	0.1	%6.7
ثانياً: جملة المصروفات والالتزامات	24.1	23	1.1	%4.8
ثالثاً: العجز	(8.3)	(7.9)	(0.4)	%5.1

أهم مكونات المصروفات:

- تم تقدير تعويضات العاملين وما في حكمها 12094.7 مليون دينار بنسبة 53.8% من إجمالي ميزانية السنة المالية 2020/2019 والتي تدرج بالأبواب الأول- تعويضات العاملين، والسادس المنح، والسابع المنافع الاجتماعية، وتركزت في (مرتبات الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة – مساهمة الخزانة العامة في التأمينات الاجتماعية – إعانات الباحثين عن عمل – الرعاية الاجتماعية).

- في حين شكل الدعم ما يقارب 17.52% من إجمالي مصروفات ميزانية السنة المالية 2020/2019، حيث تركز هذا الدعم في دعم الطاقة والوقود.

- تمثل النفقات الرأسمالية ما نسبته 14.5% من إجمالي مصروفات ميزانية السنة المالية 2020/2019.

- باقي المصـــروفات تتمثل في المصـــروفات التشـــغيلية والجارية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة التي تحول من ميزانية الدولة.

ثانياً: تقديرات الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019:

تتمثل إيرادات الوزارات والإدارات الحكومية في مختلف المصـــادر التي تحصـــل منها الدولة على الموارد المالية لمواجهة الحاجات العامة، ومن أهم تلك المصادر النفط الخام والغاز حيث يعتبر المصدر الرئيســـي للموارد المالية بالدولة، يلي ذلك من حيث الأهمية إيرادات الضـــرائب والرســـوم والمســـاهمات الاجتماعية (الضـــمان الصـــحي) والايرادات الأخرى التي تشـــمل مبيعات الســـلع والخدمات، والغرامات والجزاءات والمصادرات، والايرادات المتنوعة.

وتتكون الإيرادات من ستة أبواب يندرج تحت كل باب عدد من المجموعات التي تشـمل عدة فئات تشـتمل على عدة بنود يشـمل كل منها على أنواع مختلفة. ويوضـح الجدول رقم (2–5) توزيع تقديرات الإيرادات في السنة المالية 2020/2019.

وقد قدرت الإيرادات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والمتوقع تحصـيلها خلال السـنة المالية 2020/2019 بمبلغ 15 811 744 000 دينار بزيادة مقدارها 722 744 000 دينار عن تقديرات السنة المالية 2019/2018 والبالغة 15 089 000 000 دينار أي بنسبة 4.8% .

جدول (2-5): تقديرات الايرادات بميزانية الوزارات والادارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019:

مجموعة	باب	بيان	تقديرات السنة المالية 2020/2019		تقديرات السنة المالية 2019/2018
			تفصيلي	إجمالي	
	11	الإيرادات النفطية		13,863,352,000	13,317,464,000
111		النفط الخام والغاز	13,863,352,000		13,317,464,000
	12	الضرائب والرسوم		575,892,000	551,073,000
121		الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	185,000,000		174,000,000
122		الضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة	0		0
123		الضرائب على الملكية	14,000,000		21,636,000
124		الضرائب على السلع والخدمات	0		0
125		الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	376,892,000		355,437,000
126		ضرائب أخرى	0		0
	13	المساهمات الاجتماعية		108,068,000	113,200,000
131		مساهمات الضمان الاجتماعي	0		0
132		مساهمات اجتماعية أخرى	108,068,000		113,200,000
	14	المنح (إيرادات)		0	0
141		المنح - من حكومات أجنبية	0		0
142		المنح - من منظمات دولية	0		0
143		المنح - من وحدات حكومية أخرى	0		0
	15	إيرادات أخرى		1,247,320,000	1,098,778,000
151		دخل ملكية	73,963,000		91,161,800
152		مبيعات السلع والخدمات	755,875,000		710,413,600
153		الغرامات والجزاءات والمصادرات	136,253,000		138,887,900
154		التحويلات الطوعية عدا المنح	0		0
155		إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر	281,229,000		158,314,700
	16	إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى		17,112,000	8,485,000
162		إيرادات التخلص من الأصول غير المالية	10,000,000		2,000,000
163		إيرادات فروقات تغير أسعار العملة	7,112,000		6,485,000
جملة الإيرادات			15,811,744,000	15,811,744,000	15,089,000,000

هذا وقد بلغت الإيرادات الإجمالية المحصلة في السنوات المالية الثلاث السابقة كالآتي:

دينار	المحصل في السنوات المالية
15 999 670 636	السنة المالية 17 / 2018
13 099 552 499	السنة المالية 16 / 2017
13 633 901 713	السنة المالية 15 / 2016

وتنقسم الإيرادات الإجمالية إلى الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية وذلك على النحو التالي:

الإيرادات	المبلغ
الإيرادات النفطية	**13 863 352 000**
الإيرادات غير النفطية	**1 948 392 000**
الاجمالي	**15 811 744 000**

تساهم الإيرادات النفطية بنسبة 87.68% من الإيرادات الإجمالية المقدرة للسنة المالية 2020/2019، بينما تساهم الإيرادات غير النفطية بما نسبته 12.32% من إجمالي تقديرات الإيرادات، حيث قدرت إيرادات الغاز الطبيعي بمشروع ميزانية السنة المالية 2020/2019 بمبلغ 495 960 217 دينار، أي بزيادة مقدارها 495 380 25 دينار عن ميزانية السنة المالية 2019/2018 والبالغة 000 580 192 أي بنسبة 13.18%.

الباب الأول – الإيرادات النفطية

دينار	السنة المالية
13 863 352 000	تقديرات السنة المالية 2020/2019
13 317 464 000	تقديرات السنة المالية 2019/2018
545 888 000	زيادة بنسبة 4.1% عن تقديرات السنة المالية 2019/2018

وقد تم تقدير الإيرادات النفطية طبقا للأسس التالية:

حصة دولة الكويت المقررة في منظمة الأوبك (OPEC)	2.800 مليون برميل/ اليوم
سعر البرميل	55 دولار أمريكي / برميل
سعر الصـرف	302 فلس / دولار أمريكي
السنة المالية 2020/2019	366 يـــوم
خصم تكاليف الإنتاج	**المقدرة بمبلغ 2113.4 مليون دينار

** بعد إضافة فوائد التمويل المستردة (قرار لجنة الشؤون الاقتصادية رقم 4/2019 في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2019/1/23).

الباب الثاني – الإيرادات غير النفطية: الضرائب والرسوم

تشـمل إيرادات هذا الباب كافة أنواع الضـرائب والرسـوم التي تحصـلها الجهات الحكومية، وتشـمل الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والضرائب على مجموع الرواتب والأجور والقوى العاملة والضـــرائب على الملكية والضـــرائب على الســـلع والخدمات والضـــرائب على التجارة والمعاملات الدولية والضرائب الأخرى.

دينار	السنة المالية
575 892 000	تقديرات السنة المالية 2020/19
551 073 000	تقديرات السنة المالية 2019/18
24 819 000	زيادة بنسبة 4.5% من تقديرات السنة المالية 2019/18

ويتكون من المجموعات التالية:

مجموعة 121. الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية:

تشمل هذه المجموعة الضرائب التي تفرض على: الأجور والرواتب وغيرها من تعويضات خدمات العمالة، الدخل من تكلفة التمويل والأرباح الموزعة والريع، المكاســـب والخســـائر الرأســـمالية، أرباح الشـركات المسـاهمة وشـركات التضـامن والمنشـآت الفردية، توزيعات الضـمان الاجتماعي ومعاشـات التقاعد، وبنود دخل أخرى متنوعة. وتقسـم إيرادات هذه المجموعة إلى ثلاث فئات: الضـرائب المسـتحقة الدفع من الأفراد والضرائب المستحقة الدفع من الشركات ومشروعات أخرى والضرائب غير المخصصة.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	185 000 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	174 000 000
زيادة بنسبة 6.32% من تقديرات السنة المالية 2019/18	11 000 000

مجموعة 123. الضرائب على الملكية:

تشمل هذه المجموعة الضرائب المفروضة على استخدام الثروة أو ملكيتها أو نقل ملكيتها.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	14 000 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	21 636 000
نقص بنسبة 35.29 % من تقديرات السنة المالية 2019/18	(7 636 000)

مجموعة 125. الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية:

تشمل هذه المجموعة الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد الأخرى والضرائب على الصادرات وأرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد وأرباح التغير في أسعار صرف العملات والضرائب على التغير في أسعار صرف العملات والضرائب الأخرى على التجارة والمعاملات الدولية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	376 892 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	355 437 000
زيادة بنسبة 6.04 % من تقديرات السنة المالية 2019/18	21 455 000

الباب الثالث – المساهمات الاجتماعية

يشـــمل هذا الباب متحصـــلات الوحدات الحكومية من أرباب العمل نيابة عن عامليهم، أو من العاملين، أو من العاملين لحساب أنفسهم، أو من العاطلين عن العمل تضمن أحقية المساهمين أو من يعولون أو ورثتهم في الحصول على منافع اجتماعية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	108 068 000
تقديرات السنة المالية 18 /2019	113 200 000
نقص بنسبة 4.53 % من تقديرات السنة المالية 2019/18	(5 132 000)

ويتكون من المجموعات التالية:

مجموعة 132. مساهمات اجتماعية أخرى:

تحتوي هذه المجموعة المساهمات في برامج التأمين الاجتماعي التي تديرها الحكومة بوصفها رب العمل نيابة عن العاملين ولا تقدم منافع تقاعد، وتربط برامج التأمين الاجتماعي لمستخدمي الحكومة بوجه عام مستوى المنافع ربطاً مباشراً بمستوى المساهمات.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	108 068 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	113 200 000
نقص بنسبة 4.53 % من تقديرات السنة المالية 2019/18	(5 132 000)

الباب الخامس – إيرادات أخرى

يشمل هذا الباب كافة أنواع إيرادات الوحدات الحكومية بخلاف إيرادات النفط والضرائب والمساهمات الاجتماعية والمنح، ويدخل ضمنها المجموعات التالية: دخل ملكية، مبيعات السلع والخدمات، الغرامات والجزاءات والمصادرات، التحويلات الطوعية عدا المنح، وإيرادات أخرى متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	1 247 320 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	1 098 778 000
زيادة بنسبة 13.52% من تقديرات السنة المالية 2019/18	148 542 000

ويتكون من المجموعات التالية:

مجموعة 151. دخل ملكية:

تشمل مجموعة دخل الملكية أشكالا متعددة من الإيرادات التي تكتسبها الوحدات الحكومية عندما تضع أصولا تملكها تحت تصرف وحدات أخرى ويمكن أن تأخذ الإيرادات المصنفة في هذه المجموعة الأشكال التالية: تكلفة التمويل، الأرباح الموزعة، المسحوبات من دخل أشباه الشركات، الريع.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	73 963 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	91 161 800
نقص بنسبة 18.87% من تقديرات السنة المالية 2019/18	(17 198 800)

مجموعة 152. مبيعات السلع والخدمات:

تشمل هذه المجموعة مبيعات السلع والخدمات التي تقوم بها الوحدات الحكومية على أساس سوقي أو غير سوقي أو بشكل رسوم إدارية مقابل خدمات القيام بوظائفها التنظيمية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	755 875 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	710 413 600
زيادة بنسبة 6.40 % من تقديرات السنة المالية 2019/18	45 461 400

مجموعة 153. الغرامات والجزاءات والمصادرات:

تشـــمل هذه المجموعة الغرامات والجزاءات وهي تحويلات جارية إجبارية تفرضـــها المحاكم أو الأجهزة شبه القضائية على الوحدات بسبب انتهاك القوانين أو القواعد الإدارية، وتدرج بهذه الفئة أيضا التسويات المتفق عليها خارج المحكمة والمصادرات هي مبالغ كانت مودعة لدى إحدى الجهات الحكومية لحين انتهاء دعوى قانونية أو إدارية وحولت الى الوحدة الحكومية المعنية كجزء من تسوية هذه الدعوى.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	136 253 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	138 887 900
نقص بنسبة 1.90 % من تقديرات السنة المالية 20019/18	(2 634 900)

مجموعة 155. إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر:

تشـمل هذه المجموعة جميع الإيرادات المتنوعة التي لا تندرج ضـمن أي مجموعة من مجموعات الإيرادات الأخرى وأي إيرادات لا تتوافر عنها معلومات كافية تسمح بتصنيفها في مكان آخر.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	281 229 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	158 314 700
زيادة بنسبة 77.64 % من تقديرات السنة المالية 2019/18	122 914 300

الباب السادس – إيرادات التخلص من أصول، وايرادات غير تشغيلية أخرى

يشـمل هذا الباب المبالغ المحصـلة من مبيع الأصـول المملوكة من الدولة وإيرادات غير تشـغيلية أخرى مثل إيرادات فروق تغير أسعار العملة.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	17 112 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	8 485 000
زيادة بنسبة 101.67% من تقديرات السنة المالية 2019/18.	8 627 000

ويتكون من المجموعات التالية:

مجموعة 162. إيرادات التخلص من الأصول غير المالية:

تشمل هذه المجموعة المبالغ المحصلة من مبيع الأصول غير المالية.

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	10 000 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	2 000 000
زيادة بنسبة 400 % من تقديرات السنة المالية 2019/18	8 000 000

مجموعة 163. إيرادات فروقات تغير أسعار العملة:

السنة المالية	دينار
تقديرات السنة المالية 2020/19	7 112 000
تقديرات السنة المالية 2019/18	6 485 000
زيادة بنسبة 9.67 % من تقديرات السنة المالية 2019/18	627 000

ثالثاً: المصروفات والنفقات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019

توجيه (2) المصروفات الجارية:

الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019

تمثل تعويضات العاملين عنصراً رئيسياً في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية، وقد قامت وزارة المالية بإعداد ومراجعة الاعتمادات التقديرية للباب الأول تعويضات العاملين للسنة المالية 2020/2019، مع مراعاة التنسيق والتعاون مع ديوان الخدمة المدنية استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم 695 بجلسته رقم 33-2008/2 بتاريخ 2008/6/30 بشأن الموافقة على نقل تبعية دراسة وإعداد تقديرات الباب الأول – تعويضات العاملين بميزانيات الجهات الحكومية من ديوان الخدمة المدنية إلى وزارة المالية.

وبالرغم من استمرار الاتجاه إلى ترشيد الإنفاق وضبط المصروفات، وانعكاس ذلك على تقديرات الميزانية للسنة المالية 2020/2019 ، إلا أن وزارة المالية حرصت على توفير الاعتمادات المالية اللازمة لاستيعاب عناصر العمل الكويتية من خريجي الجامعات والمراحل التعليمية المختلفة وفقاً لإحتياجات ومتطلبات أجهزة الخدمات الحكومية من وظائف وأعمال لازمة للتنمية الإدارية في كافة

المجالات بالوزارات والإدارات الحكومية واســـتمرار تغطية إحتياجات هذه الجهات وفقاً لمركزية التعيين تنفيـذاً لخطـة توظيف الكويتيين المعتمـدة من مجلس الوزراء بـالقرار رقم 551 الصـــــادر بتـاريخ 1999/8/8.

وقد روعي في إعداد ومراجعة اعتمادات الوزارات والإدارات الحكومية للباب الأول – تعويضـــات العاملين الالتزام بـالأســـس والقواعد المتبعة في إعداد هذا البـاب فيما يختص بـالمكافآت والترقيات بالأقدمية والترقيات بالاختيار وقواعد تنفيذ سياسة الإحلال وما سبق إقراره من بدلات ومكافآت، وتوفير الاعتمادات اللازمة للتعيينات الجديدة.

وقد بلغت جملة اعتمادات الباب الأول – تعويضـــات العاملين للســـنة المالية 2020/2019 للوزارات والإدارات الحكومية مبلغ 7692,1 مليون دينار بمعدل زيادة 6.34% عن المعتمد للســـنة المالية السابقة 2019/2018 وهو 7233,6 مليون دينار كما هو موضح بالجدول التالي.

اعتمادات الباب الأول: تعويضات العاملين (مليون دينار كويتي)

بيان	المعتمد 2020/2019	المعتمد 2019/2018	الفرق	نسبة الزيادة %
جملة الباب الأول: تعويضات العاملين	7692,1	7233.6	458.5	% 6.34

الباب الثاني السلع والخدمات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019

يشمل هذا الباب المصروفات التي تنفقها الجهات الحكومية في سبيل تسيير أعمالها التشغيلية والجارية من مستلزمات سلعية وخدمات، حيث بلغت اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 3,386,285,000 دينار، بزيادة مقدارها 324,526,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018 والبالغة 3,061,759,000 دينار أي بنسبة 10.60%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2020/2019	3 386 285 000
جملة اعتمادات الباب الثاني – السلع والخدمات للسنة المالية 2019/18	3 061 759 000
زيادة بنسبة 10.60% عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018	324 526 000

الباب الخامس – الإعانات بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019

يشمل هذا الباب الإعانات كمدفوعات جارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية أو أساس كميات أو قيم السلع أو الخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها. وقد تصمم الإعانات للتأثير على مستويات الإنتاج أو الأسعار التي تباع بها المخرجات، وتدفع الإعانات إلى المنتجين وليس إلى المستهلك النهائي، وهي بمثابة تحويلات جارية فقط وليست تحويلات رأسمالية، وتتكون إعانات الإنتاج من إعانات تحصل عليها المشروعات نتيجة قيامها بالإنتاج ليست مرتبطة بمنتجات معينة. تشمل الإعانات أيضا على التحويلات إلى الشركات العامة وأشباه الشركات العامة لتعويضها عن خسائر تتحملها في أنشطتها الإنتاجية نتيجة لتقاضي أسعار تقل عن متوسط تكلفة الإنتاج لديها كمسألة من مسائل السياسة الاقتصادية والاجتماعية المقصودة من جانب الحكومة، وتصنف الإعانات أولاً حسب إذا كانت الجهة المتلقية منتجاً عاماً أو خاصاً، ثم حسب ما إذا كان المنتج مشروعا غير مالي أو مشروعاً مالياَ. وتشمل الشركات العامة، مثال (دعم منتجات مكرره وغاز مسال مسوّق محلياً، دعم تخفيض تكلفة الوقود، وخفض تكلفة المعيشة).

بلغت اعتمادات الباب الخامس – الإعانات للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 639,461,000 دينار، بزيادة مقدارها 107,902,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018 والبالغة 531,559,000 دينار أي بنسبة 20.30%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات (الباب الخامس- الإعانات) للسنة المالية 2020/2019	639 461 000
جملة اعتمادات (الباب الخامس- الإعانات) للسنة المالية 2019/2018	531 559 000
زيادة بنسبة 20.30 % عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018	107 902 000

الباب السادس – المنح (مصروفات) بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019

يشمل هذا الباب المنح (مصروفات) تتمثل في تحويلات جارية أو رأسمالية غير إجبارية من وحدة حكومية إلى أجنبية أو منظمات دولية أو وحدات حكومية أخرى، وتصنف المنح أولاً حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة ثم حسب ما إذا كانت المنحة جارية أو رأسمالية. كما يتضمن تمويل الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة.

بلغت اعتمادات الباب السادس- المنح (مصروفات) للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 5,252,221,000 دينار، بزيادة مقدارها 9,208,000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018 والبالغة 5,243,013,000 دينار أي بنسبة 0.18%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السادس – المنح (مصروفات) للسنة المالية 2020/19. (يتضمن تمويل الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة)	5 252 221 000
جملة اعتمادات الباب السادس – المنح (مصروفات) للسنة المالية 2019/18. (يتضمن الهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة).	5 243 013 000
زيادة بنسبة 0.18% عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018	9 208 000

الباب السابع –المنافع الاجتماعية بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019

يشمل هذا الباب المنافع الاجتماعية وهي تحويلات نقدية أو عينية لحماية المجتمع بأسره أو فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة، والخطر الاجتماعي هو حدث أو ظرف يمكن أن يؤثر تأثيراً معاكساً على رفاهية الأسر المعنية إما بأن يفرض أعياء إضافية على مواردها أو بأن يؤدي إلى انخفاض دخلها.

بلغت اعتمادات الباب السابع – المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 994 722 000 دينار، بزيادة مقدارها 209 786 000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018 والبالغة 784 936 000 دينار أي بنسبة 26.73%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب السابع – المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2020/2019	994 722 000
جملة اعتمادات الباب السابع – المنافع الاجتماعية للسنة المالية 2019/2018	784 936 000
زيادة بنسبة 26.73% عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018	209 786 000

الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2019

يشمل هذا الباب المصروفات الأخرى وهي أنواع أخرى من المصروفات لم يرد ذكرها في الأبواب السابقة، كإيجار أصول طبيعية ومصروفات أخرى متنوعة وخسائر فروقات تغير عملة.

بلغت اعتمادات الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 1 263 520 000 دينار، بنقص مقداره (103 220 000) دينار عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018 والبالغة 1 366 740 000 دينار أي بنسبة 7.55%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2020/2019	1 263 520 000
جملة اعتمادات الباب الثامن – مصروفات وتحويلات أخرى للسنة المالية 2019/2018	1 366 740 000
بنسبة نقص 7.55 % عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018	(103 220 000)

توجيه (3) النفقات الرأسمالية:

هي النفقات التي تدفع على شراء الأصول غير المتداولة أو الإضافات عليها أو إجراء صيانة جذرية لها. وتعتبر الصيانة جذرية عندما تؤدي إلى إطالة العمر الإنتاجي للأصل أو تحسين كفاءة وأداءه، وتستخدم الوحدات الحكومية الأصول لإنتاج سلع وخدمات شأنها في ذلك شأن الشركات. فعلى سبيل المثال، تستخدم المباني الإدارية إلى جانب خدمات موظفي الحكومة، المعدات المكتبية، وسلع وخدمات أخرى في انتاج خدمات اجتماعية أو فردية مثل الخدمات الإدارية العامة، غير أنه إضافة إلى ذلك غالباً ما تمتلك الحكومات أصولاً يستهلك الجمهور العام خدماتها بصورة مباشرة وأصولاً يتعين المحافظة عليها بسبب أهميتها التاريخية أو الثقافية. وبذلك وعند تطبيق مفهوم الأصول على قطاع الحكومة العامة، فإنه يتضمن عادة مجموعة أصول أوسع نطاقا بكثير من الأصول التي تملكها مؤسسات القطاع الخاص.

بلغت اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 3 271 687 000 دينار، بنقص مقداره 6 686 000 دينار عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018 والبالغة 3 278 373 000 دينار أي بنسبة 0.20%.

السنة المالية	دينار
جملة اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2020/2019	3 271 687 000
جملة اعتمادات الباب الثاني شراء الأصول غير المتداولة للسنة المالية 2019/2018	3 278 373 000
نقص بنسبة 0.20 % عن اعتمادات السنة المالية 2019/2018	(6 686 000)

الخاتمة

لا يزال الاقتصـــاد الكويتي يواجه خطر الاعتماد المفرط في دخله على صـــادراته من النفط الخام ومشـــتقاته، وهو مورد طبيعي ناضـــب، وغير مســـتقر، حيث تتقلب أســـعاره بفعل عوامل اقتصـــادية وجيوسـياسـية وتكنولوجية متعددة. وقد شـهدت أسـعار النفط منذ سـبعينيات القرن العشـرين تقلبات متواصـلة، ازدادت حدتها في السـنوات الأخيرة، وباتت تفرض علينا جميعا تحديات مصـيرية تسـتوجب منا جميعاً مضـاعفة الجهد والعمل من أجل تنويع مصـادر الدخل وترشـيد اسـتخداماته بما يضـمن استدامة القاعدة الاقتصادية والمالية العامة.

ولا شـك في أن طموحنا للإبحار وسـط هذه الرياح العاصـفة والأمواج المتلاطمة التي تحيط بنا، من أجل الوصـــول إلى " كويت جديدة " تكون مركزاً مالياً وتجارياً اقليمياً ودولياً، يحافظ على مكانة اقتصـادنا الوطني وقدرته التنافسـية على المسـتويين الاقليمي والعالمي، يتطلب منا التخطيط الواعي والرشـــيد لمســـتقبلنا ومســـتقبل أجيالنا القادمة، وشـــحذ الهمم والمثابرة من أجل تحويل الخطط إلى انجازات، وأي تقاعس منا على هذا الطريق قد يتسبب بكارثة ومخاطر لا يعلم مداها إلا الله عز وجل.

إننا مطالبون جميعاً بمزيد من الالتزام والانضباط والعمل الجاد والمخلص من أجل تحقيق الرغبة السامية باتجاه إنجاز هذا التحول التاريخي، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال بناء اقتصاد متنوع الأنشـطة، وترشـيد اسـتخدام الموارد، وضـبط الانفاق العام، والتخلص من مواطن الهدر وبؤر الفسـاد الإداري

والمالي، واعادة زمام المبادرة إلى القطاع الخاص وتمكينه من قيادة قاطرة التنمية، والقضـــاء على مصـادر الخلل في التركيبة السـكانية، واختلالات سـوق العمل عبر تعزيز قدرات أبنائنا الخريجين ورفع انتاجيتهم وموائمة تخصـــصـــاتهم مع متطلبات الســوق المحلي، وخطط التنمية والتحول الاقتصــادي المنشود.

إن وزارة المالية عازمة على القيام بدورها في مواجهة التحديات والمخاطر، وأداء رسالتها باتجاه تحقيق وضمان الاستدامة المالية، وهي مؤمنة بأن السلطتين التشريعية والتنفيذية يقفان سنداً لها في مسعاها، وواثقة من أن تظافر الجهود هو السبيل الوحيد للسير بخطى ثابتة على طريق بناء " الكويت الجديدة " في ظل قائد مسيرتنا صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

والله ولي التوفيق ،،،

الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف

ووزير المالية

المصـادر

- موقع الإدارة المركزية للإحصاء، الحسابات القومية.
- موقع الإدارة المركزية للإحصاء، مسح القوى العاملة.
- موقع الإدارة المركزية للإحصاء، الرقم القياسي لسعر المستهلك.
- برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، 2018.
- نظام معلومات سوق العمل العاملين بالقطاع الخاص وفقا للحالة في 2018/12/30، الإدارة المركزية للإحصاء، فبراير 2019.
- البنك الدولي، مايو 2019، آفاق الاقتصاد لدولة الكويت.
- هيئة القوى العاملة، 2019، بيانات سوق العمل.
- موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إدارة الإحصاء، السكان.
- موقع الهيئة العامة للملومات المدنية، إدارة حصاء، القوة العاملة.
- موقع وزارة التجارة والصناعة، التعاون الدولي.

- International Monetary Fund (IMF), World Economic Outlook, April 2019.
- The Institute of International Finance (IIF) website, Washington.
- The World Bank website – www.databank.worldbank.org.
- The World Bank, 2019, Global Economic Prospects, January.
- United Nations, 2019, World Economic Situation, 2019.
- World Bank, 2019, GCC Economic Monitor.